الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة السانيا – وهران

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مشروع: المواطنة والرباط الاجتماعي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الموسومة بـ

الطبقة الحاكمة وسيرورة الإصلاح السياسي على ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير
النموذج : البحرين (1999-2006)

من إعداد

غمبازة جمال

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: مراد مولاي الحاج

السنة الجامعية: 2008-2009

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ اللّه لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ
حَتىَّ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمُ)

"سورة الرعد: 11"

" كم يستلزم قيام هذا الحكم (الديمقراطية) من |أشياء يصعب توافرها ؟ وأولها دولة صغيرة جدا يسهل فيها جمع الناس، ويستطيع كل مواطن معرفة الآخرين جميعهم بسهولة ".
جان جاك روسو، " العقد الاجتماعي".
Jean jacques Rousseau, Du contrat social (Paris, Garnier, Flammarion ; 1992), P96

سادت فكرة روسو عن أن الديمقراطية لن تكون ممكنة إلا في وحدات سياسية صغيرة، حتى اللحظة التي دافع فيها توكفيل، بصورة لا تفتقر بالإقناع عن الفكرة القائلة بعكس ذلك وهو يصف الديمقراطية الأمريكية.[1]

« Ce qu'il y a d'incompréhensible, c'est que le mande soit compréhensible ».
(A. Einstein)

[1]- غسان سلامة (تحت إشراف) : ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)

قائمة المحتويات

كلمة الشكر

إهداء

مقدمة عامة.....2

الفصل الأول: *آليات الديمقراطية والإصلاح السياسي في البحرين*

المبحث الأول: مبادئ النظام الديمقراطي.....29

المطلب الأول: نشأة النظام الديمقراطي.....29

المطلب الثاني: الثقافة

السياسية.....34

المطلب الثالث: النخبة

السياسية.....35

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي عند العرب.....41

المطلب الأول: الإصلاح السياسي في العالم العربي.....41

المطلب الثاني : الإصلاح السياسي في الخليج العربي.....44

المطلب الثالث: الإصلاح السياسي في البحرين.....46

الفصل الثاني: عوائق وممكنات الإصلاح السياسي في البحرين

المبحث الأول: عقبات الإصلاح السياسي في البحرين.....53

المطلب الأول: عراقيل في طريق الإصلاح السياسي العربي.....53

المطلب الثاني: معيقات الإصلاح السياسي في البحرين.....61

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير بين آمال الإصلاح السياسي العربي وآلام الهيمنة الأمريكية.....66

المطلب الأول: نظرة السياسة الأمريكية للأنظمة السياسية العربية.....66

المطلب الثاني : تحليل مضمون وثيقة مشروع الشرق الأوسط كبير.....69

الفصل الثالث: نظرة الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين

المبحث الأول: تحليل الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين.....82

المبحث الثاني: مستقبل ورهانات للإصلاح السياسي العربي.....89

الخاتمة العامة 99

الملاحق......102

المراجع

.....128

الفهرس......135

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل في إرساء
وتدعيم، ثم في التوجيه لهذه المذكرة المتواضعة إلى الأستاذ الفاضل
المشرف السيد مولاي الحاج مراد، الذي لم يذخر جهدا في تشجيعي
ومساندتي، وإلى الأستاذ العزيز السيد العايدي عبد الكريم رئيس مشروع
الماجستير الموسوم بـ: "المواطنة والرباط الاجتماعي "على دعمه لي ولزملائي،
وإلى كافة الأساتذة الأعزاء الذين قاموا بتكويننا وتوجيهينا أثناء السنة
الأولى التحضيرية، وكذلك إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين تلقيت منهم
العلم والمعرفة منذ المرحلة الابتدائية وإلى كل الزملاء الطلبة في الدفعة
وإلى كل الإداريين، وإلى من قام بطبع هذه المذكرة المتواضعة ومساندة لي،
وإلى كل من عرفتهم ومازلت، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع من العبد الضعيف الفقير إلى الله تعالى الجبار الرحيم، وإلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما لي، لمساعدتهم ومساندتهم لي طوال مشواري العلمي، وإلى زوجتي الفاضلة التي ساندتني بتوجيهاتها السديدة، وإلى أشقائي وشقيقاتي رشيد، فتحي، حسنة، جواد، فاطمة، بتشجيعهم لي وإلى كل الأهل والأقارب بدون استثناء،

ولكل الأحباب والأصدقاء الذين عرفتهم وأعتز دائما وأبدا بمساندتهم ونصائحهم.

المقدمة العامة

المقـــدمـــة العـامـــة

يعتبر الإصلاح السياسي أحد أهم مواضيع وقضايا التي تعرفها السياسة الرسمية العربية وشعوبها، وقد ازدادت حدة وإلحاحا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ويعود ذلك إلى انقلاب المفاهيم والأطروحات السياسية التي طالما قامت عليها العلاقات الدولية، وعلينا هنا أن نؤكد كذلك أن الإصلاح كمفهوم ديني بالدرجة الأولى عرفته البشرية لدى الديانات السماوية الثلاث إلا أن الإصلاح السياسي ذو الأبعاد الدينية بين القس "مارتن لوثر" بألمانيا الذي رفض واستنكر الرهبانية التقليدية البالية للكنسية البابوية الكاثوليكية بروما - لم يكن غرضه إنشاء مذهب مغاير للمذهب الكاثوليكي ولكنه إصلاح أتى بمذهب مسيحي جديد وهو المذهب البروتستانتي عن غير قصد- كصكوك الغفران منذ الحروب الصليبية والحملات الأولى بالأخص وزواج الرهبان، لكن بالخصوص الفهم المستنير والمنفتح والمعتدل للكتاب المقدس طبعا بتفسيرات تأخذ بالأصول ولا تنحرف عليها ولكن تجتهد في الفروع عرفته أوربا جغرافيا وزمنيا منذ نهاية القرون الوسطى وبزوغ بوادر النهضة بإيطاليا ثم انتشارها بأوربا بهدف تحرير العقل الأوربي.

أما الإصلاح السياسي عند العرب المسلمين لم يكن مشابها تماما لأوربا فرغم الانقلاب في نمط البيعة عن طريق أهل الحل والعقد في إطار نظام الشورى وبروز النظام الملكي العضوض الوارثي المطلق المستنير وظهور عديد المذاهب كالشيعة والخوارج والفرق الفكرية كالمعتزلة وإخوان الصفا، بالإضافة إلى إثبات أهل الجماعة والسنة مذهبا وفرقة لأن العرب المسلمين باستنادهم إلى الكتاب والسنة كانوا ملزمين بتأسيس دولة مدنية تجمع بين الدين والدنيا، وبقيت أحوال العرب المسلمين تسموا وتترنح لغاية قيام النهضة العربية الإصلاحية، التي ساهم فيها المسلمون والمسيحيين على السواء ابتداء من القرن التاسع عشر (**19**م) وفشل الإصلاح السياسي داخل الدولة العثمانية حتى من طرف طبقتها الحاكمة المتمثلة في إصلاحات بعض من سلاطينها وفشلت لكون الإصلاح إما لم يكن قد عالج كل الميادين بعمق، وهناك من حللها بأن سبب فشلها أنها أتت متأخرة، مثلا مثلما حدث في الإتحاد السوفياتي سابقا أثناء حكم آخر زعمائها "ميخائيل غورباتشوف".

وعودة إلى التطرق إلى إصلاحات رواد النهضة العربية، وبروز عدة مصلحين بأقطارها "كجمال الدين الأفغاني"[1] و"محمد عبده"[2] و"عبد الرحمن الكواكبي"[3] كل حسب طبيعة الإصلاح المراد القيام به كما يراه سواء السياسي أو التربوي أو الديني والخصوصيات الاجتماعية الثقافية لكل قطر.

لكن تبقى رغم ذلك مبادرات الإصلاح التي قامت بها النخبة المتنورة خارج السلطة نجح بعضها وأخفق جلها، ويرجع ذلك لعدة عوامل داخلية بين السلطان والنخبة المثقفة والرعية من جهة، ولعوامل خارجية أهمها الأوضاع السياسية البائسة التي عرفها "الرجل المريض" مع الغرب وتحديدا أوربا الصاعدة في كل المجالات خصوصا السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد حاولنا من خلال بحثنا المتواضع دراسة الإصلاح السياسي من زاوية أخرى وهي النخبة السلطوية أو ما يعرف بالطبقة الحاكمة الماسكة بزمام الأمور وتقود الدولة والمجتمع، والتي تقوم بالإصلاح السياسي داخليا ونجد تجربة "محمد علي باشا" بمصر الأولى من نوعها في البلاد العربية في القرن التاسع عشر التي قام من خلالها بإصلاح سياسي في كل المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ولكنها فشلت وأجهضت من طرف الإمبراطورية البريطانية وأخرى شهدها العرب في القرن العشرين مع الزعيم المصري "عبد الناصر" ولكن الغرب وجه له ضربة قاصمة في حرب الستة أيام عام 1967.

ونجد غياب الإصلاح التربوي والثقافي الذي أهمل، ورغم ذلك كانت الأوضاع السياسية العربية كما وصفها الشيخ محمد عبده الذي كان يطالب بحكم الاستبداد المستنير، كمرحلة انتقالية قبل الأمل في المطالبة بحكم الشورى والديمقراطية، الذي عرف على السواء في العالمين العربي الإسلامي من جهة وفي الغرب من جهة أخرى. ولكنها اصطدمت بهيمنة بريطانيا وإجهاضها لليقظة العربية وتجرب خير الدين في الأستانة وكذلك عرفت نفس المصير

---

[1]- للإطلاع أكثر أنظر: جمال الدين الأفغاني، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة ج 2(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979-1981).

[2]-- للإطلاع أكثر أنظر: محمد عبده، الأعمال الكاملة، جمعها وحققها وقدم لها محمد عمارة ج 6، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1972-1974).

[3]- - للإطلاع أكثر أنظر: عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة إعداد وتحقيق محمد جمال طحان سلسلة التراث القومي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر(1995).

بعد تعذر إصلاح الدولة العثمانية مثلما ذكرنا من قبل لأن الفساد السياسي وتوابعه الإدارية والاقتصادية ونتائجه الاجتماعية وتراكماته الثقافية جعل الإصلاح السياسي في هذه الحالة الذي جاء متأخرا غير قابل للنجاح.

وفي إطار محاولات الإصلاح كذلك نجد الجانب الديني الذي يكمل تاريخانية الموضوع المراد دراسته وقد عرفته كل الديانات السماوية سواء اليهودية والمسيحية والإسلام أو الديانات الوضعية كالبوذية والهندوسية. وإذا أردنا النظر إلى الإصلاح السياسي في القرآن الكريم، ونجد ترابطه بالمعنى اللغوي وحسب الجابري فإنه لا تسعفنا المعاجم العربية القديمة بأي تعريف لـ "الإصلاح" بقولها " الإصلاح ضد الإفساد " وإذا بحثنا عن معنى الإفساد ردتنا إلى الإصلاح بقولها "لإفساد ضد الإصلاح" والغريب أن المفسرين يكتفون بشرح مادة "صلح" ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم بكثرة لهذا النوع من التعريف بالسلب (صلح: ضد فساد)، وإذا خرجوا عن هذا جاؤوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق.[1]

و في هذا الإطار يرتبط معنى الإصلاح´´ في القرآن بإزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب مثل قوله تعالى:" فاتقوا الله و أصلحوا ذات بينكم(...)"[2] و قوله :"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما(....)3 أما عندما يقترن لفظ" أصلحوا بالتوبة فالمعنى هو التخلي نهائيا عن المنهي عنه. "إلا الذين تابوا من بعد ذلك و أصلحوا فإن الله غفور رحيم".4

أما إذا أردنا التدقيق اللغوي فنجد ابن منظور في شرحه للإصلاح فيقول: صَلُحَ الصَّلاَحُ ضد الفساد صَلُحَ يَصْلُحُ ويَصْلُحُ صَلاَحًا وصُلُوحَا(...) والمصلحة الصلاح والمصلحة الواحدة المصالح و الاستصلاح، نقيض الاستفساد و أصلح الشيء بعد فساده: أقامه.[5]

أما في اللغات الأجنبية فنجد في المعجم الفرنسي و الانجليزي كلها تؤكد على الإصلاح من الجانب الديني الذي حدث بأوربا في القرن16م وانقسام الكنيسة المسيحية الكاثوليكية بروما

[1]- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2005) ص17
[2]- القرآن الكريم "سورة الأنفال" الآية 1
[3]- نفس المرجع "سورة الحجرات" الآية 9
[4]- نفس المرجع "سورة آل عمران" الآية 89
[5]-ابن منظور، لسان العرب المحيط، (بيروت: دار الفكر العالمية، 1991)، ص62.

مع إصلاحات "مارتن لوثر" بألمانيا و تأسيسه البروتستانتية في وسط وشمال أوربا وهو ما يجعل علاقات الإصلاح الديني وما عرفته الخصوصية الأوربية تختلف عن الإصلاح السياسي موضوع دراستنا و خصوصية العالم العربي.

لقد حاولنا في بحثنا حول الطبقة الحاكمة وسيرورة الإصلاح السياسي في العالم العربي عامة والبحرين خاصة وذلك بإعطاء دراسة أكثر قربا من الواقعية السياسية أو ما يعرف بـ « Real Politik »وذلك للتوضيح وإبعادا لكل خلط أو التباس أو غموض، فمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أتت به الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس الأمريكي "جورج ولكر بوش" بإصلاح سياسي موسع يضم كل المجالات السياسية، الاقتصادية والإعلامية والثقافية ذلك في المنطقة الجغرافية الممتدة من موريتانيا إلى باكستانَ.

فمن جهة أن الإصلاح السياسي العربي كان دائما مطلبا من النخبة وأهل الحل والعقد والمثقفين وكذلك شعبيا من طرف الجماهير الكادحة، وكان ذلك بالأخص منذ العهد العثماني قبيل الغزو الاستعماري الغربي للبلاد العربية، إلا أنه لم يرى النور لأنه جاء غالبا من طرف المصلحين والمفكرين سواء أفرادا أو جماعات(عصر النهضة العربية) أي بالتالي من طرف المعارضة السياسية ولم تحدث إصلاحات من طرف الطبقة الحاكمة إلا مرة واحدة من طرف "محمد علي باشا" حاكم مصر بداية من القرن التاسع عشر ولكنها فشلت وأجهضت من طرف بريطانيا المستعمرة، ثم مرة ثانية من طرف الزعيم المصري "جمال عبد الناصر، هذه المرة لم يكن إصلاحا سياسيا قطريا داخليا على العكس من ذلك فقد كانت مرحلة الشمولية السياسية الداخلية، ولكن نقصد محاولته لتوحيد العرب ضد الإمبريالية الأمريكية لكنه تعرض لضربة قاصمة في حرب الستة أيام عام 1967.

فالإصلاح السياسي الذي جاءت به الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001 وما انجر عنها من قلب موازين العلاقات الدولية وشؤونها بتدعيم الأحادية القطبية للولايات المتحدة، وما جاءت به من مشروع للإصلاح السياسي والمتمثل في "مشروع الشرق الأوسط الكبير" عام 2004 فهو يحمل طابعين أحدهما ما تتوق إليه النخب العربية

السياسية والجماهير معا من مبدأ ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة من طرف الأنظمة الرسمية السياسية العربية، حيث وصلت الأمور والأحوال السياسية، الاقتصادية وتوابعها الاجتماعية، من الشمولية السياسية المزمنة إلى الانهيار الاجتماعي مرورا بغياب بناء اقتصاد منتج وليس ريعي (البترول والغاز الطبيعي) أو يعيش على المساعدات الخارجية، وبالتالي هو إصلاح سياسي مرغوب فيه لتغيير الأوضاع ولو نسبيا كذلك حتى ولو كان بسيرورة مؤسساتية وزمنية، سواء على المديين المتوسط والبعيد.

ولكن ما هو غير مرغوب فيه أن يأتي الإصلاح السياسي بضغط خارجي من طرف الولايات المتحدة والتي هي نفسها من أوصلت ورعت وحمت هذه الأنظمة العربية المتسلطة على رقاب النخب والشعوب العربية معا، فرغم أن الضغط الخارجي على هذه الأنظمة هو مطلوب ولكنه نسبى لكون الإصلاح السياسي الحقيقي في الدول العربية عامة والبحرين موضوع دراستنا، يجب أن ينبع ويأتي من الداخل لكي ينجح ويكون بالتالي بعيدا عن المساومات الخارجية.

وبالتالي أردنا أن نعطي لمحة ولو وجيزة عن الإصلاح السياسي وجانبيه الإيجابي والسلبي معا، وذلك بالتوضيح أن الإصلاح السياسي ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين، وما يحمله من مصاعب بل وتحديات العولمة بكل تشعباتها وتعقيداتها أصبح ضروريا وملحا، مقابل أنظمة رسمية سياسية عربية بالية، كذلك لنوضح أن الإصلاح السياسي العربي أصبح أكثر من ضرورة وليس اختيارا ولهذا عمدت بعض الأنظمة السياسية العربية القيام بإصلاحات سياسية هامة منها البحرين الموضوع المراد دراسته، زيادة عن أنظمة أخرى كالجزائر والمغرب والأردن اليمن وقطر والإمارات العربية المتحدة رغم كثير من العراقيل بعضها خارجي، وغالبها داخلي وهذا ما وقفنا عليه في بحثنا المتواضع، وذلك الصرع بين الإصلاحيين من الحكام السياسيين الشباب وبالمقابل الحرس القديم المتنفذ سياسيا واقتصاديا في أروقة الحكم العربية.

لقد حاولنا بما نستطيع إليه وبما توفرت لدينا من إرادة معنوية وما نملكه من المادة الأولية وتحليلاتنا المتواضعة لمعالجة أحد أعقد الهموم ومواضيع الساعة حاليا، لأنه ليس من اليسير، دراسة الموضوع بما يحمله من صعوبات أكاديمية جمة خاصة عندما تدرس موضوعا له من الأهمية والاهتمام الداخلي والخارجي، وأصبح يؤثر على مستقبل هذه المنطقة العربية الإستراتيجية ومدى تفاعلها مع الخارج، ونتمنى أن نكون قد عالجنا الموضوع على الأقل من جانب خطوطه العريضة

وبما أن عملية البحث الأكاديمي هي عملية تراكمية لدراسات سابقة، تناولت في الشق الأول الموضوع و أطرته بنظريات سياسية تتطرق لما يجب أن يكون عليه الإصلاح السياسي من خلال تحليلات لمظاهره والقيام بعرض اقتراحات لعوامل وشروط بل باستشراف الدراسات التي تتناول الإصلاح السياسي واغلبها عملية واقعية وهو ما وقفنا عليه الدراسات الشق الثاني تناولت الموضوع وأطرته بنظريات سياسية تتطرق لما هو كائن عليه الإصلاح السياسي من واقع وممارسات سياسية على الأرض بعرض يشمل الوصف والتحليل العوامل وشروط ومعايير والأهم من ذلك النتائج التي تمخضت عن تطبيقه في النموذج الذي ندرسه ونجد أن أهم النظريات التي تناولت الموضوع ما يلى:

1- الليبرالية: وتمثل الإرهاصات الأولى للديمقراطية سواء مع نظريات العقد الاجتماعي "لهوبز" و"روسو" و"لوك" و ذلك بالرؤية التي تركز على الحرية والاختلاف والمتسقة للمجتمع وتجسد ذلك في الثورة الإنكليزية "لكروميل"1680م والثورة الفرنسية 1789م ورغم كون الليبرالية كانت ذات بعد اقتصادي وسياسي بعد ذلك مترسخ أكثر في الدول الأنغلوسكسونية كالمملكة المتحدة و ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنها كانت ذا تقليد ثانوي بفرنسا، رغم كتابات "ألكسيس دوتوكفيل" التي أوضح من خلالها أنه يمكن تجسيد الديمقراطية في الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة والمساحة الجغرافية الهائلة، على عكس ما كان قد جزم به من قبل صاحب الإرادة العامة "جان جاك روسو"، الذي جعل الديمقراطية مستحيلة الوصول إلى تجسيدها إلا في الدول الصغيرة سكانا ومساحة،

و"دوتوكفيل" بتمجيده للديمقراطية كنظام حكم بمؤسساته وتطبيقاته بالولايات المتحدة الأمريكية، وتنظيرات "بنجمين كونستانت" و كذا "بريفو باراهول" الذين رفضوا البعد الثوري الدموي للثورة الفرنسية كتيار في التغيير السياسي ونكرانهم للتيار اليعقوبي فنجد "بنجامين كونستانت" الذي يؤكد على الهوية الليبرالية الفرنسية في كتابه ذهنية التفوق والتعدي **(**1814**)** وأشار إلى أن الرأي العام لا يتآلف إلا من آراء خاصة .

أما لدى الفرنسيين فقد كتب كونستان، "باسم الحرية قدموا لنا السجون". وبرأيه الذي يؤكد في خطابه عن حرية القدماء مقارنة مع حرية أبناء العصر الحديث، "يجب أن تتكون حريتنا نحن من الاستمتاع بالاستقلالية الخاصة(...) الاستقلالية الفردية هي أو الحاجة لدى أبناء العصر الحديث وبالتالي يجب عم مطالبتهم بالتضحية بها لإرساء الحرية (...) وهنا نجد الليبرالية ضعيفة في التاريخ الفرانكنوني السياسي.

كذلك نجد الليبراليون في دراستنا لدى الفئة الحاكمة البحرينية بالأخص و لدى الطبقة السياسية عموما لها موطئ قدم سواء حاكم البلاد سموا الشيخ محمد بن عيسى آل خليفه تمثل جيل العهد الجديد منذ وصوله لسده الحكم خلفا للمغفور له الشيخ عيسى في آذار مارس 1999م لكونه ليبرالي و منفتح على كل التيارات الإيديولوجية في البلاد و شخصيات أخرى لجمعيات سياسية و فعاليات المجتمع المدني و أغلبهم يتم تطعيم البلاد بهم و نجدهم من أولئك الحاصلين على مؤهلات علمية مرتفعة و درسوا في أكبر الجامعات الأمريكية و البريطانية1.

2- الماركسية: وتتمثل بتنظيرات "كارل ماركس" ورغم أن دراساته انصبت جلها على الجانب الاقتصادي إلا أنه ورغم نلك لم يغفل عن دراسة الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، وذلك عن طريق مفهومي التغيير السياسي والثورة **Political Change And**

[1]- غي هرميه، براندي، بياربيرنبوم وفليبرو، قاموس علم السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة، هيثم اللمع، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص321.
للإطلاع أكثر أنظر إلى:
Amstang Kelly G, Humane comedy, constant Tocqueville and french libéralisme, (cambridge : cambridge university press, 1992), berlini ; «éloge de la liberté, (paris : Press Pocket, 1990) ; holmes Sbenjamain, constant et génése du libéralisme politique, (paris : puf, 1995)

Revolutionوكلاهما من المفاهيم الرئيسية في الفكر الماركسي1، وبالتالي نجد أن التيار الماركسي كان يشدد على التنظير السياسي ولكن بالثورة والعنف ضد الطبقة البرجوازية، هذه الأخيرة التي كان يراها بأنها هي التي أنشئت الدولة وتقودها بالهيمنة الاقتصادية وبواجهة صورية في القيادة السياسية، على العكس من الليبرالية والتي رغم مناداة بعض منظريها وفلاسفتها بالتغير بين الوسائل السلمية والعنفية إلا أن أغلبها كان يؤكد على التغير الاجتماعي والاقتصادي وعلى مراحل، وأن العنف ليس إلا آخر الحلول في تغيير النظام القديم.

و من جانب آخر نجد "الماركسية" و "الماركسيين" ليست لها موطئ قدم في البحرين منذ بدأ حركات الإصلاح السياسي في البلاد منذ عشرينيات القرن العشرين مع استثناء مرحلة الستينات والسبعينات مع زيادة المد الناصري ليس فقط في البحرين بل في كل البلاد العربية مع محاولة نشر الفكرة القومية ولكن لم نجد لها دورا كبير في عملية سيرورة الإصلاح السياسي.

3- النظرية النخبوية: و نجد النظرية النخبوية التي برزت مع مطلع القرن العشرين للتأكيد عل أنه لا مفر من تولي النخب قيادة البلدان، وجاءت كذلك ردا على النظرية "الماركسية" التي تؤكد على السيطرة والهيمنة الاقتصادية سواء بتنظيرات "باريتو" و"ميشلز" و"موسكا" و"بيرينبوم" وغيرهم، عبر التمييز بين الأفراد الذين يملكون كل شيء من السلطة والمال، أيا كان النظام الاجتماعي الذين ينتمون إليه، و الذين لا يملكون لا سلطة سياسية ولا مال وهم في الغالب يتمثلون في الشعب.

فقد أكد "باريتو" في موضع آخر بأن التاريخ مقبرة "الارستقراطية"، وركز على نظرية «الترسبات» حول الانضمام إلى النخبة (أي استمرار التجمعات وغريزة الحيل وما إلى هنالك)، أما "موسكا" فترتكز فكرته الأساسية في العبارات التالية :"من بين الحقائق الثابتة التي يمكن أن نلحضها في الكائنات العضوية السياسية هناك دائما حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة إلى العين العارضة. ففي كل المجتمعات ابتداء من تلك التي حققت بالفعل شوطا كبيرا

[1]- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسية والمجتمع في العالم الثالث الجزء الأول، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1987)، ص208

من التقدم ثم شهدت بعد ذلك تخلفا حتى تلك التي لا تزال في قمة تقدمها وقوتها طبقتان متميزتان من الناس. طبقة تحكم والأخرى لا تحكم.

والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عددا، وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكارا للقوة، فضلا عن تمتعها بمزايا المصاحبة للقوة. أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى، ومثل هذا التوجيه والتحكم يأخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر، كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين[1]

وكذا "ميري كولا بينسكا" Kolabinska التي تناولت في دراسة لها عن الصفوة حركة الأفراد داخل الجماعات الفرعية المختلفة المشكلة للنخبة الحاكمة بفرنسا، درست وبشكل مفضل أربعة جماعات فرعية هي الأغنياء، والنبلاء، والارستقراطية العسكرية، وأخيرا رجال الدين[2]

بالإضافة لما توصل إليه "رايت ميلز" في مؤلفه "صفوة القوة" عام 1957 يدعم ذلك إذ شخص الأمر في معرض تناوله لنخب المجتمع الأمريكي على النحو الذي أكد فيه سيطرة المجمع الصناعي العسكري على أمريكا داخليا وخارجيا.

وإذا أردنا التطرق إلى النظرية الليبرالية من جانبها الواقعي الممارس في السياسة فيجدها أكثر بروزا في التقاليد الانجلوسكسونية وهذا رغم التطبيق النسبي لها في تلك الدول وأهمها الولايات المتحدة بما أعلنه الرئيس الأمريكي الراحل "إيزنهاور" وسماه المجمع الصناعي العسكري وبريطانيا وألمانيا و الدول الإسكندنافية و علاقتها بنظرية "رايت ميلز".

الإشكالية:

لقد انطلقنا في موضوع بحثنا عند وضع التساؤلات والاهتمامات التي تمكننا بعد التطرق والتمعن والدراسة والتحليل من دراسة طبيعة الموضوع، وقد وجدنا أنه من الأجدر الانطلاق بطرح إشكالية مركزية عامة.

- **هل المشروع الشرق الأوسط الكبير هو النموذج الملائم للإصلاح السياسي في**

[1]- توم بوتومور: الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم د.محمد الجوهري (وآخرون)، (القاهرة: دار الكتب الجامعة، 1972)، ص.2.

[2]- توم بوتومور: المرجع نفسه، ص.5 .

البحرين؟

ونجد إشكاليات ثانوية و رأينا أنه لا بد من جعلها تدعم الإشكالية المركزية و تتمثل فيما يلي:

- الإصلاح السياسي الذي شرعت فيه البحرين هو مكمل أم بديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير؟
- ما هي الجوانب التي مسها الإصلاح السياسي في البحرين؟
- هل الإصلاح السياسي طبق عموديا كما أشيع من طرف الطبقة الحاكمة للبلاد بدون تمهيد لأرضية سياسيه أهمها نشر الثقافة السياسية لدى القاعدة الجماهيرية، أم إصلاحا أفقيا وساهمت فيه المعارضة السياسية، لتشمل كل المجالات السياسية كالسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والاقتصادية بالتنمية الأكثر انفتاحا والاجتماعية كالتعليم والصحة والإعلامية والمرأة و بناء تنمية بشرية كما جاء في وثيقة مشروع الشرق الأول الكبير؟
- كف هو واقع الإصلاح السياسي في العهد الجليد الذي عرفته البلاد؟
- ما هي أفاق الإصلاح السياسي على الأقل على المدى القريب؟

ونجد أن الإشكالية الرئيسية التي تتمحور على السبق الذي عرفته التجربة الإصلاحية والانتقال الديمقراطي خاصة أن البحرين بالإضافة إلى الكويت هما الدولتين اللتان عرفتا وما تزال تعرفان منذ استقلالهما انتقالا ديمقراطيا رغم فترات عرفت بتراجع مسار الدمقرطة والإصلاح السياسي لعوامل داخلية وأخرى لعوامل خارجية كابحة.

كما أن الإشكاليات الثانوية وكزت فيها على أن الإصلاح السياسي شرعت فيه البحرين منذ تغيير القيادة السياسية للبلاد وذلك بوفاة المغفور له الأمير الشيخ عيسى آل خليفة في مارس1999م وسبقه زمنيا بما يشمله من انفراج سياسي ولم تنتظر مشروع الشوق الأوسط الكبير الذي أتى عام 2004 ولكن بمعنى آخر هل هو مكمل لها؟

وعند التطرق للجوانب التي مسها الإصلاح السياسي وكنا نقصد بذلك أن الإصلاحات لا يمكن أن تمس إلا الجانب السياسي بل البعض من جوانبه سواء بجدية وفعالية أو الامتصاص ثم تحويل تلك التطلعات الديمقراطية للشعب والنخب البحرينية ؟ أم أنه إصلاح

سياسي عالج كل الميادين بتوازن ؟

كذلك واقع الإصلاح السياسي والذي لا يمكن التسرع في الحكم عليه بعد سنوات قليلة ولكن على الأقل الحكم على خطوات و إجراءات و القرارات التي اتخذت و تتخذ لدى الطبقة الحاكمة ؟

يليها المستقبل الذي يستشرف الإصلاح السياسي في البحرين على الأقل على المدى القريب خاصة أن الاستشراف على المديين المتوسط و البعيد في الشرق الأوسط يعتبر مجازفة سواء لدى عديد من علماء المستقبليات أو صانعي القرار خاصة أنها أكبر منطقة صراعات وقلاقل في العالم سواء بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة في البلاد أو الحسابات الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في المنطقة إضافة إلى اللاعبين الكبيرين اللذان أثرا ومازالا على البحرين خارجيا وداخليا وهي المملكة العربية السعودية وإيران.

الفرضيات:

باعتبارها أحد أهم ما سنصل إليه في بحثنا رأينا انه من الأجدر منهجيا أن تكون الفرضيات ملمة بالجوانب التاريخية والأوضاع الحالية والنظرة الاستشرافية لمستقبل الإصلاح السياسي في البحرين وأهمها:

- هو أن وثيقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي تتطابق في الكثير من جوانبها الهيكلية بالأخص ما تعلق بالانتقال الديمقراطي مع ما عرفته مملكة البحرين منذ العهد الجديد.

- اختلاف التطبيقات وآليات الإصلاح السياسي في البحرين نظرا لخصوصيات داخلية التي تعود إلى تركيبة طبيعة النظام السياسي بين دعاة الإصلاحيين والحرس القديم من جهة الحكم القائم، والطبقة الحاكمة وللميكانزمات السوسيولوجية للقبيلة.

- الإصلاح السياسي الذي شرعت فيه البحرين رغم كونه مس كل القطاعات والمجالات سواء الانتقال الديمقراطي والسياسي عامة والاقتصادية والاجتماعية بالأخص المكانة الاجتماعية والموقع السياسي والاستمرارية خاصة للقبيلة سيعرف انتقالا ديمقراطيا

ملموسا ولكنه ليس كبيرا وهذا بسبب الحرس القديم من جهة وبعض من دول الجوار خصوصا التجاذب الإقليمي بين اللاعبين الكبار بعد الولايات المتحدة الأمريكية طبعا والمملكة العربية السعودية وإيران حول الشأن الداخلي للبلاد والتي يقلقها أن ترى البحرين ملكية دستورية ديمقراطية.

- مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين رغم عديد العقبات داخليا والمد والجزر الإقليمي خارجيا، قد يعرف خطوات كبيرة من الإصلاح المنشود ولكن لن يتأتى إلا بإرادة سياسية حقيقية سواء من الطبقة الحاكمة وكل القوى الحية للبلاد سواء السياسية أو المجتمعية التي تتمثل في المجتمع المدني، ولنا في تجارب الانتقال الديمقراطي في أوربا ما حدث في أواخر السبعينات من القرن الماضي في إسبانيا والبرتغال واليونان ثم في البرازيل وجنوب إفريقيا منذ التسعينات خير شاهد على ذلك.

- و هو أن الإصلاح السياسي في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي عرفته البحرين منذ استقلالها (1973-1975) ثم استأنفته مع العهد الجديد (1999)، ورغم كونه يستند بالأساس أكاديميا لتقريري التنمية الإنسانية العربية للعامين 2002 إلى 2003 إلا أنه وسياسيا نجد رغم العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين إلا أننا لا نرى نجاحا لهذا المشروع المرغوب فيه من طرف الجميع سواء في العالم العربي ومنها البحرين قيادة وشعبا كمبدأ، ولكن في تطبيقاته خاصة بعد أحداث 11 من أيلول (سبتمبر) من طرف القيادة الأمريكية الحالية والمتمثلة في إدارة الرئيس الأمريكية "جورج ولكر بوش" بالأخص خطوات المحافظين الجدد و خير دليل على تطبيقات هذا المشروع ما حصل في العراق وأفغانستان وإثارة ما أسمته كاتبة الدولة الأمريكية "كوندوليزا رايس " الفوضى الخلاقة" في المنطقة وبلقنتها.

السبب من وراء اختيار الموضوع:

و نجد أنه ما من موضوع يتم اختياره للدراسة يرجع لسبب بل لأسباب تنقسم إلى ما يلي:

أ- الأسباب الموضوع:

- افتقاد المكتبات العربية والأجنبية لدراسات حول الإصلاح السياسي وقلتها رغم أهمية ومحورية الموضوع المراد دراسته أكاديميا، ومصيره على الدول والشعوب معا

- قلة الدراسات التي تناولت الإصلاح السياسي حول البحرين و عم كفايتهما رغم الدراسات الأنجلوسكسونية منذ السبعينات والفرنسية والعربية منذ التسعينات من القرن الماضي

-إثراء المكتبة الجزائرية ببحث متواضع يساهم ولو بقسط يسير لدراسة الآخر وعدم التركيز دائما على المواضيع المحلية رغم كونها الأولى والمرغوب فيها.

ب- الأسباب الذاتية:

▪دراسة دولة تمثل نموذج المدينة - الدولة Cité- Etat´ لتكون بذلك البحرين لكونها الأصغر مساحة وسكانا والنموذج الملائم من جهة طبيعة دراسات ما بعد التدرج والتي لا تمثل إلا البدايات والإرهاصات الأولى للبحث العلمي الأكاديمي الجاد حسب الأدبيات المتعارف عليها سواء الأنجوسكسونية والفرنكفونية.

▪وجدت الموضوع المراد دراسته مشوقا أكاديميا وحيوي سياسيا، يصب في إطار النخب استكمال دراسة دور النخب السياسية الطلائعية في قيادة بلدانها نحو الرقي السياسي والازدهار الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية.

▪ دحض مقولة عديد من الرجال السياسة والاقتصاديين في العلم سواء في الغرب أو الشرق، وكذلك الأكاديميين والمتثقفين زيادة عن حكم الشعوب على أنه لا يمكن القيام بالإصلاح السياسي لدى العرب تحت النظام الرسمي العربي الراهن. وبالتالي وجدت أنه لا يمكن وضع كل الدول العربية في رواق واحد و بإحكام غالبها معيارية، نعم لم تعرف بعض الدول العربية انتقالا ديمقراطيا إلى يومنا هذا وعرفت أخرى انتقالا ديمقراطيا ثم انتكست للوراء لدرجة أن الماضي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته هو أرحم لها ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الدول العربية على قلتها تكافح وما تزال نحو الانتقال الديمقراطي، يشهد لها بذلك سواء من طبقتا السياسية الحاكمة كالجزائر منذ أحداث أكتوبر والمغرب منذ

العهد الجديد ثم مع البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن واليمن زيادة عن التقاليد السياسية الديمقراطية للكويت أو والتنوع اللبناني من المعارضة السياسية ودورها الحيوي كمصر وسوريا.

الهدف من وراء اختيار الموضوع:

ويدفعنا لذلك أن لكل موضوع نقوم بدراسته أنه يجب أن يحتوي على أهداف ليكون نو مغزى ونعرف بالتالي بعدما انطلقنا إلى أين سنصل، وارتأينا لذلك ليكون من الجانبين:

أ- الجانب العلمي:

إثراء المكتبة الجامعية ببحث متواضع و لدراسة موضوع آثار و ما يزال عديد السجلات و المناقشات لدى الأوساط العلمية الأكاديمية محليا و عالميا.

- يربط الصلة الأكاديمية البحثية بين دراسات من جامعة وهران بالجزائر ومن المغرب العربي وتتناول دراسة لموضوع الإصلاح السياسي من الجانب العلمي لدولة خليجية من المشرق العربي.

- يعتبر إطارا علميا للطلبة والباحثين الجادين وبابا لمعرفة ما يجري لدى دولة عربية شقيقة وعدم الاكتفاء فقط بالانغلاق الأكاديمي المحلي وعدم بل ورفض الانفتاح على الدراسة العلمية للآخر سواء العربي الشقيق والإسلامي في العقيدة والغرب رغم أننا نعرف عنه الكثير ولكن نحكم عليه معياريا وباختصار دراسة الآخر وجعله حقلا أكاديميا قابلا للدراسة فاليوم بالمحاولة وغدا بالتخصص، وليس فقط أن نكون نحن فقط مجالا وحقلا للدراسة من الآخر.

ب- الجانب العلمي:

- الولوج مباشرة في دراسة سوسيوسياسية لن تلم بالموضوع من كل جوانبه طبعا، ولكن تدرسه على الأقل من ناحية أكاديمية للتعرف في ثم عرض كافي لما جرى للموضوع المراد دراسته من الجوانب العلمية والسياسية الواقعية.

- تعتبر دراسة موضوع بحجم الإصلاح السياسي وسيرورته في بلد كالبحرين رغم صغره كونه تمثل نموذج المدنية الدولة Cité -Etat وعلاقته بمشروع الشرق الأوسط الجديد

أمرا ليس باليسير كونه يحمل عديد من الحساسيات ومظاهر الشذ والجذب والمد والجزر، الاستقطاب والتنافر بين المؤيد من داخل الطبقة الحاكمة السياسية البحرينية وعديد من الفعاليات السياسية والمجتمعية للبلاد من الدول العربية سواء بعض الأنظمة الرسمية العربية والمثقفين وخارجيا بموقف بما تقوم به الإدارة الأمريكية على الأرض وبالتالي التعرف على ذلك بكثير من الحياد والموضوعية والجرأة الأكاديمية رغم كونها ليست بالمطلقة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بل هي نسبية.

- إعطاء بعد واقعي أكثر وعلمي فعال في دراسة موضوع، وذلك لكونه أصبح الشغل الشاغل لما يعرفه النظام الدولي من تحولات عميقة ومتسارعة ونخص بالذكر هنا ما بعد أحداث11 (أيلول) سبتمبر وهو متعلق أشد التعلق بموضوع بحثنا وتداعياته وليس فقط على البحرين كنموذج بل سائر الدول العربية والإسلامية التي أصبحت بفضل "مشروع الشرق الأوسط الكبير" حقل تجارب بإسقاط أنظمة حكم لدولتين والضغط الرهيب الذي مورس ومازال على دول أخرى ولذلك لكونها متمردة ومارقة، أو كذلك بالمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية بضغط مبطن سرعان ما يعود لدعم استمرار أنظمة عربية أخرى.

الإطار المنهجي للبحث :

كل بحث أكاديمي لابد له من إطار منهجي يوجه ويقود خطوات البحث العلمي وقد ارتأينا في هذا الإطار أن نستخدم ما يلي:

أ- المنهجية: وجدنا أنه و حسب طبيعة الموضوع أن نستعمل المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج البحثية التي يعتمدها الباحث السوسيولوجي في جمع الحقائق والمعلومات وتضيفها وتنظيرها وربطها بموضوع الدراسة التي يراد بحثها والتخصص فيها. والمنهج التاريخي لا يستعمل في دراسة المجتمعات المحلية والكبيرة من حيث أصولها التاريخية ومسايراتها التحولية والمراحل الحضارية التي تمر بها وأهدافها الغائبة ذات الأبعاد المستقبلية فحسب، بل يدرس أيضا الظواهر والمؤسسات والعمليات الاجتماعية دراسة تاريخية تتبع أصولها الاجتماعية وتطوراتها التاريخية ومساراتها

الغائية[1]

2- **المنهج الوصفي التحليلي**: هو المنهج الذي يتناول البحث في طبيعة الواقع، مع الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان والكون وطالما أن الإنسان والكون(...) أي أنمط السلوك والغايات المرغوب، ويحاول فحصها بطريقة نقدية لاختبار صحتها، ولكي يحدد ما إذا كان هناك تناقص في النسق كله يعوق الوفاء ببعض القيم، مما يدفع إلى البحث عن صياغات جديدة للقيم الاجتماعية أو أساليب لأنها الصراع القائم وتحقيق حياة أفضل[2]

3- المنهج الإحصائي: و قد وجدنا أنه يلائم طبيعة الموضوع المدروس لأنه الوسيلة المثلى والوحيدة لمعرفة كل ما ندرسه تتعلق بالجوانب المرتبطة مثلا معرفة عدد ونوعية الأفراد العاملين ومعدل الدخل الفردي ونسبة الحاصلين على شهادات معينة ومعدل العمر ومعدل الوفيات.

ب- التقنية: حسب طبيعة الموضوع المراد دراسته وجدنا أن استعمال بعض ما هو ملائم وحسب ما درسنا ذلك في دراسات النتائج وكتب المنهجية والتقنيات المتوفرة في دراسات ما بعد التدرج والتي تتميز عن سابقاتها بالتخصص الأكثر وتحديدا منها أن استعمال التقنيات ثلاثية وهي تقنيات الأفراد وتقنيات الجماعات وتقنيات الوثائق.

1- الملاحظة الغير مباشرة: و هي من أوائل التقيات المستعملة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعتبر أحد أهم أدوات الدراسات السوسيولوجية وكمقدمة موضوعية لها وهي تجمع بين الأنواع السابقة من الملاحظة المباشرة وقريبة من الملاحظة المشاركة فرغم كونها تختلف عنهم بخصوصياتها طبعا هي مفتعلة ومؤثرة لأنها تعتمد على جمع المعطيات وهو ما قمنا به من جمع للمادة الأولية للموضوع من كل جوانبه وتشعباته ثم التصنيف وبعد ذلك التحديد، فالمعطيات لدى الملاحظة غير المباشرة هي دائما جواب أو ردود أفعال يقدمها الملاحظ للموضوع فهي تقوم على المعطيات المتوفرة لدى الباحث والتي وجدنا أنه يجب تكثيفها لنكون على اطلاع كاف عن الموضوع وما ستؤول إليه دراستنا المتواضعة .

[1]- عيسى محمد طلعت، البحث الاجتماعي: مبادئه ومناهجه، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1981)، ص.229.
[2]- عيسى محمد طلعت، المرجع نفسه، ص.250.

2- تحليل المضمون: : و هي إحدى التقنيات المستعملة أكثر في علوم الإعلام والاتصال ولكن هذا لا يمنع من أن استعمالها كان قبل ذلك وتاريخيا في تحليل الكتب السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية واليهودية) وذلك في البحث عن المعنى وما يهمنا وهو صف هذه التقنية هو الوصول إلى ما وراء المعنى أو ما يعرف لما بين السطور ونجد أرسطو هو أول من استعمل تحليل المضمون بطريقة منهجية في كتابة Organon في القرن الرابع قبل الميلاد حتى ولو كان من الجانب المعرفي الفلسفي والأدوات التي ترمي إلى ذلك حسبا وهو الذي يؤكد على أنه لا يجب الحكم على أقوال إنسان بالصواب أو بالخطأ بل بالاستماع إليه حتى النهاية ثم عرفت تطورات من الفلسفة عند الغرب لغاية استقلال علم الاجتماع بمناهجه وتقنياته ومنها تحليل الموضوع بتنظيرات "باشلار" و"كونت" و"دوركهايم" وبدون الغوص أكثر في تاريخها ومعاييرها وشروطها نجد بأن الباحثين في علم الاجتماع على غرار الباحثين الآخرين في العلوم الاجتماعية والإنسانية يركزون على الجداول الإحصائية للمفاهيم والكلمات التي تليها بتكراراتها ثم نسبها المئوية ولكن الأهم من ذلك هو النتائج المترتبة والتي يصل إليها الباحثين وتفسيرها بل وتأويلها وهنا مكمن الموضوعية للباحث السوسيولوجي.

3- المقابلة: وقد ارتأينا استخدام تقنية المقابلة للغوص أكثر في الموضوع مع الدور البارز الذي تحدثه تلك المحاورة أو المحادثة بين الباحث والمبحوث. نستطيع أن نحدد مفهوم المقابلة في البحث العلمي بأنه محادثة أو حوار موجه بين الباحث، من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين، من جهة أخرى بغرض الوصول إلى المعلومات تعكس حقائق أو موقف محددة، يحتاج الباحث الوصول إليها، بضوء أهدافه بحثه. وتمثل المقابلة مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات، التي يطلب الإجابة عليها والتعقيب عليها، وجها لوجه بين الباحث والشخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث[1].

مقابلة التحقيق هي نتاج حركة تفاعلية بالأخص شفهية، وجها لوجه، ما بين الباحث والمرسل إليه والتي يريد من خلالها الحصول على معلومات. تمثل حالة خاصة من الأبحاث

[1]- عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008) ، ص.213.

النوعية حيث يعتبرها "ب.لازارسفيلد" بأنها تلعب دورا هاما في تطوير السوسيولوجيا لنفسها، وفي علاقتها مع الأبحاث الكمية أين تنتمي استمارات الاستبيان[1].

لقد وجدنا أن طبيعة موضوع المذكرة وعند القيام بالبحث الميداني، باستعمال تقنية المقابلة أن نقوم باختيار المقابلة الحرة لما تتجه للمبحوث من حرية الإجابة وذلك نظرا لاختيارنا بالنخبة المثقفة وإطارات الدولة في التعليم العالي، التي تتمثل في الأساتذة الأفاضل من الذين لهم علاقة معرفية سياسية علمية بالموضوع المدروس.

العينة وتتمثل في اختيار عشرة أساتذة من جامعة وهران، مقسمة بين كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي بخمسة أساتذة.

كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بخمسة أساتذة.

صعوبات البحث:

لا يخلو بحث أكاديمي من شوائب وأخطاء كذلك من صعوبات منهجية في الجوانب النظرية والتطبيقية و لكن أهم ما ميز بحثنا المتواضع ما يلي:

- نقص المراجع الخاصة بموضوع البحث حيث ورغم توفر بعضها إلا أنها تتناول جوانب تاريخية صرفة أو بعضها يتناول نموذج الدراسة من النواحي العامة والتي لا تتواءم منهجيا عند ربطها بالإصلاح السياسي على انه بالإضافة إلى بعض المراجع الغربية ومصادرها الأجنبية، لم نجد المراجع باللغتين الفرنسية و الانجليزية إلا نادرا.

- غياب التواصل الأكاديمي بين جامعات العالم العربي، فرغم وجود اتفاقيات للتعاون الأكاديمي والبحثي و سعينا الحثيث مع الأساتذة الكرام ومجهودات الإدارة المحلية لجامعة وهران المشكورة إلا أننا وبلهفة القيام ببحث بل بتحقيق سوسيوسياسي رزين واستجابة بعض الأكاديميين في الوطن العربي ومنها في الخليج إلا أن عامل الوقت من جهة أخرى كان ضاغطا علينا ولكن هذا لا يقلل من محاولة القيام بتحكم صارم بمنهجية وتقنيات البحث للوصول إلى الحقائق الواقعية والمنشودة.

[1] - Massimo Borlandi, Raymond Boudon, Mahamed Cherkaoni, Bernard Valade (Sous la direction de), Dictionnaire de la pensée sociologique, Paris : (PUF, 2005), P. 237.

- حداثة الدراسات التي تناولت الموضوع بسبب طبيعة الأكاديمية المعقدة من جهة وحساسية السياسة من جهة أخرى و كذلك عامل الإطار الزمني الذي تناولنا فيه الإصلاح السياسي في البحرين منذ العهد الجديد عام 1999م وربطه " بمشروع الشرق الأوسط الكبير" منذ 2004م مرورا بأحداث 11 من أيلول (سبتمبر) 2001.

خطة الدراسة :

لكل بحث علمي خطة يجب إتباعها والحرص على تطبيقها للوصول إلى إطار منهجي متوازن، تراعى فيه القواعد السوسيوسياسية محل الدراسة، وقد ارتأينا وحسب طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بحثية محل الدراسة كما يلي:

الفصل الأول هو دراسة آليات الديمقراطية والإصلاح السياسي في البحرين ، ولأن ظاهرة أو موضوع بحث جذور والأسباب التي تدفع لذلك، ولهذا قمنا في المبحث الأول بدراسات الأدبيات العربية الأولى التي تمثل الإرهاصات التي مهدت لفكرة مبادئ النظام الديمقراطي وانعكاساته على الواقع العربي، ثم في المبحث الثاني للإصلاح السياسي عند العرب.

أما الفصل الثاني فهو دراسة لمعيقات وممكنات الإصلاح السياسي محل الدراسة، وذلك في المبحث الأول بدراسة في الوطن العربي في المبحث الثاني في دول مجلس التعاون الخليجي يليها في المبحث الثالث في البحرين و تمثل لعوائق والكوابح للإصلاح السياسي بذكرها ولكن كذلك بإعطاء الممكنات والإمكانيات المتاحة أمام الإصلاح السياسي بل وذكر للانجازات التي تمت من وراء ذلك.

وختاما في الفصل الثالث ونتطرق فيه لمستقبل الإصلاح السياسي وذلك بنظرة استشراقية واقعية تنبؤية وسيطة بين التفاؤل والتشائم، فنجد في المبحث الأول ما يمكن أن نستشرق به مستقبلا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في السنوات الأخيرة يليها في المبحث الثاني لمستقبل الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث نعطي من خلالها أهم نتائج الإصلاح السياسي في البحرين ومستقبلها.

و لقد أردنا بهذا التصنيف و التدرج بإعطاء الدراسة أكثر عمقا، وذلك بدراسة الأسباب التي تمثل الجذور التي غالبا ما ينساها أو يتجاهلها السياسي ودراسي السياسة ثم للمعيقات التي تصادف خطوات الإصلاح السياسي من كوابح وبل من ردة فعل وتراجع ولكن بالمقابل الممكنات لذلك والخطوات التي تمت وحصاد ذلك، لنختمها بدراسة نظرة الأساتذة الجامعيين مستقبل الإصلاح السياسي كدراسة استشرافية تعطي لمحة مركزة للدراسة

تحديد المفاهيم: نعني بالمفاهيم أراء أو أفكار مجموعة معتقدات حول شيء معين أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه

1- الإصلاح السياسي: يعني بإصلاح المجتمع والدولة في شتى الميادين ونجد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003، التركيز على نواقص ثلاثة وهي الحرية، وفي تمكين المرأة، وفي القدرات الإنسانية خاصة المعرفة.

وفي هذا المجال يؤكد معدوا تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 على أنه قدم تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2002 معالجة شاملة ولكن أولية واقع الوطن العربي من منظور التنمية الإنسانية، وانتهى إلى تشخيص يقضي بأن ثلاث نواقص جوهرية تعوق إقامة التنمية الإنسانية في البلدان العربية: وهي النواقص في اكتساب المعرفة، وفي الحرية والحكم الصالح، وفي تمكين النساء[1].

1-2- الإصلاح السياسي: الإصلاح السياسي ما هو إلا مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعترف كيف تقود ومتى وكيف تفرض الاحترام و حدود هذا الاحترام[2].

2- الطبقة الحاكمة: يشكل القادة السياسيون مجموعة محدودة وأهم خصوصيتها هي التجنيد النسبي المتناسق، ورغم صراعات إيديولوجية إلا أنها في الأساس متضامن فيما بينها.[3]

3- الانتقال الديمقراطي (الدمقرطة): تشير العبارة في معناها الواسع إلى التوسع التدريجي

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية (عمان: المطبعة الوطنية، 2005)، ص .01.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص. 25.

[3] - Philippe Guillot , Introduction A La Sociologie Politique, (Paris : Armand Collin, 1998). P.105.

لمبدأ المواطنة ليطال عدد أكبر من المشاركين أو حقلا سياسيا أوسع في إطار اتخاذ جماعي مباشر لقرار أو من خلال ممثلين منتخبين. وتنطبق العبارة حاليا وبشكل خاص على عملية الانتقال من حكم الشخص الواحد إلى الديمقراطية إما من خلال الديمقراطية المتعمدة للأنظمة القائمة أو من خلال تغيير صريح للنظام فيجري الحديث حينئذ عن انتقال ديمقراطي علما بأن الانتقال لا يشكل في الواقع سوى فترة زمنية انتقالية فهيا واضحة المنفذ و ليس فيها ما يؤكد أنها ستؤدي فعلا إلى الديمقراطية[1].

4-المواطنة: يمكن تعريف المواطنة قانونيا بأنها التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية. اليوم نفهم من ذلك حق التصويت على الاستشارات السياسية وأهلية الترشيح للانتخاب و ممارسة الحريات العامة التي تعطي معنى للمشاركة السياسية، ثم البلوغ إلى وظائف السلطة في جهاز الدولة[2].

4-1-حقوق المواطنة: حريات تعبير يرتبط تطبيقها بمفهوم المشاركة في الحياة العامة، إنها إذا حقوق المواطن، والمقصود منها عمليا، بشكل عام، الاقتراع وأهلية الترشح، الوصول إلى الوظائف والمناصب العامة، حريات تشكيل الجمعيات، والتعبير السياسي والاجتماع، وأخيرا حمل الأوسمة وحق الخدمة في الجيش، وكل الحقوق التي يعترف القانون صراحة بأنها حقوق المواطنة.

5- **التنشئة السياسية:** نقصد بالمشاركة عملية اندراج الأفراد في قلب مجتمع معين، و بالتالي بتبنيهم للمعايير والقيم الخاصة بهذا المجتمع. و التنشئة السياسية تميز البعد السياسي لهذا الاندماج و تحد بذلك تعلم الفرد لدورة السياسي[3].

5-1-التنشئة الاجتماعية السياسية: إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكسب فيها الفرد التعلم الاجتماعي من خلال فهمه لقيمة وقواعده المشتركة أو تنطوي على المسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة بالمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم

[1]- غي هيرميه، برتناد بادي، بيار بيرنبوم، فيليب برو، مرجع سابق، ص. 201.
[2]- غي هيرميه، برتناد بادي، بيار بيرنبوم، فيليب برو المرجع نفسه، ص. 380.
[3]- غي هيرميه، برتناد بادي، بيار بيرنبوم، فيليب برو المرجع نفسه، ص. 347.

للمساهمة كأعضاء فعالين، وتستمر في مراحل نمو الإنسان فإن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسة وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية، كما تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية ذات أهمية كبيرة لكونها عملية قد تؤدي بالإفراط إلى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم و في المساهمة السياسية.[1]

6- **المشاركة السياسية:** تشكل المشاركة السياسية لبنة الديمقراطية، ضمن ظلال توسيع الاقتراع العام وجعله وفق وتيرة تختلف بين بلد وآخر يشمل أعضاء البلد كافة من الرجال والنساء على حد سواء ومن خلال تنظيمه القانوني المحفز لحرية الاجتماعات العامة ووجود الإضراب و الجمعيات وحق التعليم، لا يتم ادخار جهد بغية حشد مشاركة المواطنين لأنها وحدها تمنح الديمقراطية شرعيتها الحقيقية[2].

7- **ثقافة سياسية:** ينبثق مفهوم الثقافة السياسية عن استعارة علم سياسة سلوكي للإلهام لمفهوم الثقافة في التقليد الأناسي، وقد حصل هذا الانزلاق خلال ستينيات القرن العشرين بمبادرة من التيار السلوكي، لاسيما مع ألموند، باي، و فيربا. وكان الهدف مزدوجا من إيجاد عناصر ثقافية سياسية مدنية تفسر انجاز نموذج ديمقراطي طور في أوربا الغربية وخصوصا في بريطانيا (The civic cutlture)، ومن جهة ثانية تحديد قالب ثقافي للتنمية لا شيما من خلال فرضية المقارنة السياسية (comparative politics)

8- نمو سياسي: ظهرت نظرية السياسة في مطلع الستينيات في إطار النظمية والنفعية المنبثقين عن النظريات النشوئية الكبرى في القرن التاسع عشر التي كانت تطمح إلى المجتمعات كافة إلى نموذج الحداثة واحد فتتحلى بخصال ثلاث وضعية وتفسيرية ومعيارية ويقلق الوصف شكل أساسي بعملية التحول التي تطال المجتمعات النامية التي تفترض (وفقا للمنظرين) قدرة التمييز والعلمنة(ألموند) والتأسيس(هنتنغتون) والمركزية (شيلر وآخرون) وتنزع الخيار (أبتر). و يولي الشرح أهمية إما للآثار السياسية لتنمية الاقتصادية ولاسيما

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، المرجع السابق، ص. 132.
[2]- غي هيرميه برتنادباي، بيار، بيرنبوم، فيليب برو، المرجع السابق، ص.346.

ارتفاع إجمالي الناتج القومي (داهل) أو للتعبئة الاجتماعية ولاسيما المدنية (دوتش) أو حتى القدرة على تجاوز عدد من الأزمات[1].

9 - السلوك السياسي:

هو مدخل جديد من مداخل علم لسياسة، بدأ بأحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية، وهو يتناول ممارسة الناس السياسة والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية و القانونية القائمة.[2]

ونؤكد هنا أن الباحث ملزم على استعمال إحدى هذه الأنواع من المقابلة على حسب طبيعة الموضوع المراد دراسته وذلك بتناسب منهجي يجعل النتائج التي يخرج بها الباحث أكثر مصداقية.

يقول معاوية بن أبي سفيان وهو من دهاة الساسة العرب في عبارة مشهورة تعبر أصدق تعبير عن طبيعة السلوك السياسي حين صرح بقوله "لو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، لو شدوها أرخيتها، ولو أرخوها شددتها"[3].

بمعنى أن السلوك السياسي له قواعده، مجاله، وشروطه، وعلاماته ومتغيراته، ويدور السلوك السياسي حول فكر أو قيمه أو مثل أعلى وهناك شروط ضرورية ينبغي أن أتتوافر في السلوك السياسي، منها أن كل سلوك سياسي إنما يتضمن في ذاته طريقه إقناع وأسلوب قيادة وحكم لأن السياسية كفن هي " فن اجتذاب الناس كي يتعاملوا معنا"[4] وقصنا به هنا الإرادة السياسية للحاكم في الإصلاح السياسي العربي والبحرين بخاصة[5].

---

[1]- غي هيرميه برتنادباي، بيار، بيرنبوم، فيليب برو، المرجع نفسه، ص. 402.

[2] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص.129.

[3]- د. محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1980)، ص.91.

[4]- محمد إسماعيل قباري المرجع نفسه، ص.91.

[5]- للإطلاع أكثر أنظر إلى تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003.

الفصل الأول

آليات الديمقراطية والإصلاح السياسي في البحرين

- ***المبحث الأول***: مبادئ النظام الديمقراطي

  - ***المطلب الأول***: نشأة النظام الديمقراطي
  - ***المطلب الثاني***: الثقافة السياسية
  - ***المطلب الثالث***: النخبة السياسية

- ***المبحث الثاني***: الإصلاح السياسي عند العرب

  - ***المطلب الأول:*** الإصلاح السياسي في العالم العربي
  - ***المطلب الثاني*** : الإصلاح السياسي في الخليج العربي
  - ***المطلب الثالث:*** الإصلاح السياسي في البحرين

تمهيد:

لقد حاولنا في بحثنا من خلال المبحث الأول التطرق إلى مبادئ النظام الديمقراطي من حيث النشأة تاريخيا ثم ذكر لأهم معايير الديمقراطية وشروطها مع التركيز على مفاهيم ضرورية يجب توفرها في المسار الديمقراطي كالثقافة السياسية، والنخبة السياسية، والتحول والانتقال والتغيير الديمقراطي وانعكاسه على الدول العربية.

أما المبحث الثاني فنطرق الباحث فيه إلى الإصلاح السياسي عند العرب مع توخي الجانب الجغرافية انطلاقا من العالم العربي سواء بذكر تياراته الفكرية والإيديولوجية وأهم مراحله وسماته وواقعه بالتشريح، ثم الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي نظرا لتشابه دوله الستة رغم الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وتأسيسهم عام 1981 ما يعرف بـ "مجلس التعاون الخليجي" سواء البنية السياسية والبنية الثقافية والبنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية، والبنية الجيوسياسية، مع اختلاف بين تطور نسبي لتقاليد سياسية ديمقراطية تجمع بين التيارين الليبرالي والإسلامي في البحرين والكويت خصوصا، تليها انفتاحا اقتصاديا ونظاما فيدراليا لا مركزي بالإمارات العربية المتحدة، وإعلاميا بقطر لتليها الفئة الثالثة التي تعرف تأخرا بالمقارنة مع الدول المجاورة وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بإصلاحات سياسية محتشمة.

المبحث الأول: مبادئ النظام الديمقراطي

المطلب الأول: نشأة النظام الديمقراطي

يتفق الباحثون بالكاد حتى في المعاجم الاشتقاقية أن أصل كلمة ديمقراطية (Democratia) كما هو معروف في نشأتها مردودة إلى العصر اليوناني القديم وبالذات إلى أثينا وهي مركبة من كلمتين ديموس (Demos) أي الشعب وكلمة كراتوس (Cratos) أي السلطة ومعناها (سلطة الشعب) كمرحلة قبلية لحكم الملك أكبر الأعظم سادية الموقد العام أي بيت النار. يشرف على الموقد و يقدم القربان ويتلو الدعاء و يرأس الولائم الدينية قبل أن يتحول مصطلح الديمقراطية إلى مذهب سياسي (إيديولوجية سياسية) ترجع إلى العصر اليوناني وقد وضع بروتاغوراس (Protagoras) لأول مرة في تاريخ البشرية الأساس النظري للديمقراطية ونقطة البداية عنده كيفية نشأ المجتمع وهذه النشأة في رأيه مردودة إلى تجمع الأفراد من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد الحيوانات. بيد أن هذا المجتمع قد أفضى إلى ارتكاب الموبقات وذلك بسبب غياب فن الحياة في إطار التجمع في المدنية وفن الحياة في رأي بروتاغوراس هو فن السياسة وبسب هذا الغياب أرسل كبير الآلهة زيوس إلى الأنثيين فصيلتين هما الاحترام المتبادل و العدالةّ[1].

و استكمالا للتطرق لدعم الديمقراطية في دائرة الحضارة الغربية، نجد من يؤكد على اعتبارين جوهريين[2]

أولهما: إن نظام الحكر الديمقراطي نظام له معالم واضحة وحدود فاصلة عند غيره من نظم الحكم البديلة، فالديمقراطي ليست لفظا مشاعا يمكن إطلاقه على أي فعل أو فكرة نريد أن نحسنها ولذلك لا بد من تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات العامة المشتركة التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية فيها قائمة على المستوى الكلي والجزئي. إذا لم يتم تطبيق حد أدنى من كل منها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي وفي المجتمع المدني.

ثانيهما: تحديد الثوابت وهي بالنسبة إلى مجتمعاتنا الدين الإسلامي والانتماء العربي في إطار

[1]- عبد القادر المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: دار الفجر 2001)، ص.19.

[2]- علي خليفة الكواري (أعد الدراسة وحررها) ، الخليج العربي والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 85.

التنوع الاثني والديني والمذهبي وكذلك تنقية ثقافتنا السيامية من شوائب الاستبداد والتعرف على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة لشعوبنا وتأكيد ذلك في مضمون الممارسة الديمقراطية المنشودة وتأسيسا عليه. كما أن نظام الحكم الديمقراطي لا تقوم له قائمة إذا لم يؤسس على أرضية مشتركة وجوامع فكرية ومصلحية يجد فيها أفراد الشعب وجماعاته[1] مرجعية مقبولة لتضامنهم و تعاونهم وتفاعلهم الاجتماعي من أجل كسب الحاضر و تأمين المستقبل من منطلق وحدة المصير[2]

و نجد في المعاجم من يعرف الديمقراطية والدمقرطة على أنها نسق سياسي يرتكز على مبدأين السيادة من الشعب والسلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين والتي لا يمكن كذلك أن تهمش آراء الأقلية[3].

كما أن الديمقراطية المعاصرة كما يراها بعضهم أن الديمقراطية أو "حكم الشعب" في البلدان العربية اليوم شعار يرفع على نطاق واسع. بالرغم من ذلك فإن مفهوم الديمقراطية يكتنفه الغموض، ويكثر حوله الخصام، وتتعطل نتيجة ذلك فرص التحول الديمقراطي في البلدان العربية[4].

وإذن نصل هنا إلى أهم شروط الديمقراطية الخصوصية المجتمعية ونجد من يؤكد على الجانب الديني. أن دحر التنوعات والتعدديات لا يؤدي إلى وحدة وإنما إلى شرذمة وتفتت متواصل يغذي كل النزاعات الانفعالية والمانوية بكل عنفها[5]

ونجد هنا طرح المفهوم الديمقراطي عبر خمسة شروط متكاملة لا غنى عنها لتنقل الديمقراطية من فكرة إلى واقع يمكن تطبيقه.

إذا كان من المسلم به أن للظاهرة الديمقراطية سقف لا يمكن تجاوزه، فإن

---

[1]- علي خليفة الكواري (أعد الدراسة وحررها) أنظر مداخلة راشد الغنوشى، ضمن المناقشات التى دارت حول بحثي : وليد نويهض" الإسلاميون و الدولة والمسألة الديمقراطية" وزياد أحمد بهاء الين " مخاوف و تحفظات من مشاركة التيار الإسلامي في التنافس الديمقراطي"، ورقتان قدمتا إلى : الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف و المخاوف المتبادلة (مؤتمر)، تحرير كلى خليفة الكواري»، في مشروع هراسات الديمقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس، 20) ص217.

[2]- علي خليفة الكواري، مرجع نفسه ص 219

[3] Mokhtar Lakhal, Dictionnaire de science politique, 2eme édition, (paris : l'hamartton, 2005), P. 127.

[4]- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.11.

[5]- محمد محفوظ ، الإسلام ورهانات الديمقراطية، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص.73.

الديمقراطية المعاصرة بالمقابل حد أدنى لا يمكن أن تهبط تحته الممارسة الديمقراطية وإلا فقدت معناها لذلك كان من الأهمية بمكان وجود معايير (Normes) للحكم على وجود ديمقراطي من عدمه ومن ثم توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية، وهل أن الممارسة الديمقراطية تحترم انضباط عملية اتخاذ القرارات ونطاق المشاركة ومدى فاعليتها في التأثير على القرارات الجماعية الملزمة (Contrainte) وهي:

1- **المشاركة الفعالية:** تعني المشاركة الفعالة ببساطة ما تم تحقيقه بصورة ايجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة من خلال إتاحة الفرص في الواقع العملي، وتوفير صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة وأيضا إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكن تحقيقها وبالتالي إعطائهم هامشا للمناورات وطرح البدائل.

2- **تساوي الأصوات**: في هذه الحالة نكون أمام حالة أن يكون وزن صوت (Vote) كل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه قرارا حرجا يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجه ومن أبرز الأمثلة على ذلك إقرار الدستور وما يترتب عنه من قرارات مهمة تعتبرها الجماعة دعائم تؤسس عليها قاعدة النظام الديمقراطي (Règle du Régime Démocratique) ويرد على المعيار ملاحظتان

أولا: أن معيار تساوي أوزان الأصوات في المراحل الحرجة كالإقرار الدستور لا يمنع من بذل مساعي حثيثة قصد الوصول إلى إجماع بين القوى السياسية الفاعلة، وإنما المطلوب هو أن يكون إقرار الدستور وما يماثله من القرارات حرجة بغالبية مطلقة في نهاية المطاف.

ثانيا: أن هذا المعيار لا يتطلب الأخذ بمعيار أغلبية الأصوات دائما في المراجل الحرجة، و بدورنا يمكن القول أن الوصول إلى صيغة جامعة في حال تساوي الأصوات وهو رأي الأغلبية في القرارات التي تكتسي خصوصية متميزة بفعل آثارها على المجتمع برمته.

3- الفهم المستنير: ومعنى ذلك أن يكون متخذي القرارات الديمقراطية يمتلكون المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات وأيضا اطلاعهم على المعلومات المتعلقة

بالقرارات المطلوب اتخاذها وهذا المعيار يتحقق بقر ما يمتلك المواطن من فرص.

4- سيطرة متخذي القرار الديمقراطي: مضمون هذا المعيار هد أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديمقراطي بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد القضايا والمسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية لفرد أو لقلة وإنما يجب تطبيق صيغة أن يكون للشعب أو الكثرة منه رأي في تحديد القضايا والمسائل التي يجب طرحها وتعيين الوقت المناسب لطرحها أي يجب تحديد جدول الأعمال في الممارسة الديمقراطية والموافقة عليه قبل الشروع في مناقشته، حتى ما يقترح من جدول أعمال (Ordre du jour) قبل إقراره، هو مشروع جدول أعمال فحسب، وغني عن البيان المناقشة حول الأولويات التي يرى أنها أحق بالعناية.

5- حق المشاركة وهنا يتم تحديد نطاق اتساع للمشاركة في العملية الديمقراطية ويتحقق الشمول الكامل، عندما يتسع نطاق المواطنة وتمنح حقوق (Droit) المشاركة السياسية للبالغين من الجنسين كافة، من بين المقيمين لإقامة دائمة في البلد المعني.

هذه هي المعايير التي على أساسها يستدل على وجود عملية ديمقراطية ويقيم بها أدائها وينتهي (Robert- Dahl) إلى أن النظام (Régime) الذي يتحقق فيه المعيار الأول والثاني نظام ديمقراطي من الناحية الإجرائية (Procédures) أما النظام الذي يتحقق فيه المعيار الثالث أيضا فإنه يعتبر أفضل من سابقه وكذلك فإن النظام الذي يسيطر فيه متخذو القرار الديمقراطي على جدول الأعمال يعتبر نظاما ديمقراطيا تاما بالنسبة إلى تلك الدولة، ويبقى الكمال لله وحده جل جلاله، أما من هو فعل بشري فهو بالضرورة نسبي (Relative).[1]

كذلك نجد من يؤكد أن المكونات الرئيسية لديمقراطية فاعلة أو كتل بناء رئيسية لديمقراطية فاعلة. وهي انتخابات حرة وعادلة، وحكومة متفتحة يمكن مساءلتها وحقوق مدنية وسياسية ومجتمع ديمقراطي أو مدني[2].

كما أن الديمقراطية تشير الديمقراطية وفقا للمراقبة التجريبية إلى نوع من نظام الذي يحتكر المشروعية السياسية في غالبية دول العالم. وتعتبر من جهة أخرى، نوعا من مثال أعلى أو

[1]- عبد القادر المخادمي، المرجع السابق، ص.ص.189-193.

[2]- - دافيد بيتهام وكيفين بويل، الديمقراطية: أسئلة وأجوبة، (باريس: اليونسكو، 1996)، ص.37.

قيمة أو مبدأ أو حتى سعي غائي إلى أحد ما. وإذا ما رجعنا إلى جذر الكلمة اليوناني فإن الكلمة تعني إما حكم الشعب، أو حكم شعب ما، ولكن في الواقع كان يتم تطبيق هذا الحكم في المدينة القديمة في مؤسسات محددة المعالم أكثر منه في مجموعة سياسية مستقلة ذات سيادة وبالتالي متحررة من وصاية أي طاغية أو شعب أجنبيين[1].

ونجد أن أسس (شروط الديمقراطية) تتمثل في أساس السياسة الديمقراطية تربط بين مفاهيم الاحترام والعقل والقانون والحرية والالتزام السياسي وسد الحاجات الإنسانية (أو إذا شئت خدمة المصلحة الذاتية). ربطا طبيعيا – فوق طبيعيا في آن واحد- ربطا ساهم في غزل خيوطه وشد حباله " كانت" و " نيوتن" و " سبينوزا" و "روسو" بشكل عجيب غريب. ولا ينكر إسهام " لوك" و "ميل" في إرساء هذه الأسس و الدفاع عنها بحجج أنيقة متماسكة مقنعة.[2]

و هذا ما نجده في الأدبيات الأنجلوسكسونية في إطار المبادئ الليبرالية.

كما يؤكد الباحث الفرنسي برتراند بادي فيما يخص معايير التمأسس أن نظام مؤسساتي متكيف، عندما تصبح له القدرة على التغير، والثبات والليونة مرورا بمختلف الحقب التاريخية.[3]

المطلب الثاني: الثقافة السياسية

ويؤكد الباحثان "علي الدين هلال" و"نيفين مسعد" في مؤلفهما:

النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير أن مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسية، إذ أن ظهوره مرجع إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي "غابريل ألموند" لتحليله أبعاد النظام السياسي. فكل نظام سياسي عند "ألموند"، يترسخ على أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المتقن للتفاعلات السياسية. بقول

[1]- غي هيرميه برتناديباي، بيار، بيرنبوم، فيليب برو ، المرجع السابق، ص.211.

[2] أسعد مفرج (و لجنة من الباحثين)، موسوعة علم السياسة ، الجزء الأول (بيروت: Nobilis, 2006) عن Neldon T.D, The vocabulary of politics ص.120.

[3] - Bertrand Badie, le développement politique, 5eme éditions, (Paris : économica, 1994), P.87.

آخر فإن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع والتي كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها. وكما أن القيم الاجتماعية تنتقل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة وهي العملية التي تم بواسطتها إدخال القيم الثقافة السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع1.

ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسو السياسية المقارنة للثقافة السياسية، ذلك الذي يصفها بأنها "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع". وفي هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ- تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي، والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية. وهي تتأثر بالرأي العام بمعنى أنه إذا اتسم هذا الأخير تجاه قضية محددة بالثبات لفترة طويلة نسبيا، يمكن لقيمة أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تشمل عليها الثقافة السياسية[2].

ب- ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الإيديولوجية. فالثقافة السياسية غير ممنهجة، وتتضمن الغث والسمين. ويعتبر التراث الشعبي من أبرز عناصرها التكوينية، وهي تشتمل على مجموعة من القيم يتكامل مع بعضها ويتناقض بعضها الآخر، في حين أن الإيديولوجية ممنهجة تتميز بدرجة أكبر من الانتقائية، وتتمتع من ثم بقدر أكبر من التجانس القيمي. بقول آخر، الثقافة السياسية هي معطى تطور عبر فترة طويلة من الزمان تفاعل مجموعة كبيرة من المتغيرات، أما الإيديولوجية فهي تركيب فكري وعقلي يحرص أصحابه على أن يتسم بالتجانس والاتساق.

ج- تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع كما تقدم، لكنها بدورها تتضمن عديدا من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن.

---

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.122. عن كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظري و دراسة ميدانية في قرية مصرية، (بيروت: مكتبة ابن خلدون، 1980)، ص149-151.وعبد الغفار رشاد، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية، (المنصورة: دار الأصدقاء، 1992)، ص .ص. 61-69.

أنظر عرضا للتعريفات المختلفة للثقافة السياسية في: Peter H. M merkle Modern comparative politics, Modern comparative politics, series (new- York : Holt, Rinehart and Winstone, 1978), PP.150-154.

[2]- علي الدين هلال و نيفين مسعد ، المرجع نفسه، ص.123 عن "المنوفي"، المصدر نفسه، ص.151.

فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو، بل إن كل شريحة من تلك الشرائح قد تكون لها ثقافة سياسية مختلفة. فالصفوة العسكرية تؤمن بقيم لنضام والوحدة، في حين تكون الصفوة المدنية أكثر انفتاحا على تنوع المجتمع و تبايناته[1]

المطلب الثالث: النخبة السياسية

ثم نجد دور ومكانة النخبة السياسية في عملية التحول الديمقراطي ويشير هذا المصطلح إلى جماعة أقلية تمتلك نفوذا أو تأثيرا على الآخرين ويعترف بها على أنها في القمة، تعمل على اجتماع النخبة تقليديا مع الصفوة الحاكمة ضمن المجتمعات وهذا ما أشهدناه في أعمال "فرفريدو باريتو" و"جايتانو موسكا" أو ضمن التنظيمات كما هو الحال في الأحزاب السياسية التي درسها "رميلز" الاحتمال القائم بين دراسة القادة والإتباع أو مع مالكي النفوذ وفاقديه. حتى في المجتمعات و المؤسسات ذات الديمقراطية الاسمية – الرمزية. تتباين الصفوات الحاكمة في مدى انفتاحها على المؤثرات الخارجية في بعض المجتمعات تهتم الصفوة بالبحث عن أعضاء جدد في خارج جماعتهم أو تكون مفتوحة للضغوط من الجماعات الدنيا أو الأقل منهم سطوة وهناك صفوات أقل انفتاحا لأخذ أو استلام تأثيرات من خارج محيطها، كذلك تختلفا النخب، الصفوات في مدى تضامنها مع الجماعات الأخرى2.

ونجد أن النظرية الأرستقراطية (سلزنيك، كورنهوس) على النخبة حماية القيم الأساسية (الحرية) ضد تساوي الجماهير.

كما تشير نظرية المناورة النخبة القابضة على زمام السلطة تحاول الحفاظ عليها دائما (ر.ميلز) هذه النظريات تدفع للاعتقاد لدوام وضرورة وجود "أوليغارشية" رئيسة متميزة عن الطبقات الاجتماعية (موسكا، باريتو، ميشيلز، بيرنهام) ولكن بالنسبة لماركس وليس هذا

[1]- علي الدين هلال و نيفين مسعد ،المرجع نفسه ،ص.123.
[2]- محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1980) ص.91.

التمايز يتوافق مع مفهوم الطبقة المهيمنة[1] .

كما أن النخبة الأقلية الحاكمة(Elite)أما تعريف النخبة الذي يتعدى مفهوم السيطرة السياسية فهو أي جماعة أو صنف من الناس أو مجموعة من الأفراد يملكون بعض الصفات والقابليات التي يثمنها المجتمع كالقابلية العقلية العالية، المراكز الإدارية الحساسة، لقوة العسكرية، السلطة الأخلاقية أو السمعة العالية والتأثير الكبير. لكن هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بهذه الصفات قد يتميزون بالتماسك أو بالفرقة و الانقسام و قدراتهم في التأثير على الجماهير تفوق قواتهم في حكم الجماهير وهذه هي الميزة الأساسية التي تتميز بها النخبة مهما كان المجتمع الذي تعيش فيه[2].

وأما عند تطرقنا لسوسيولوجي النخبة في مجتمع خليجي وقد حدد هذا المفهوم الدكتور محمد غانم الرميحي (عالم اجتماع كويتي) في مقالة رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة 1981 قال فيه: هو عبارة عن مجتمعات محدودة السكان وجدت نفسها فجأة غنية بمادة خام مطلوبة من العالم الصناعي وهي النفط، وكان عليها أن تواجه معضلات جديدة لازالت عاجزة عن استيعابها أو تقديم حلول ناجعة لها، وهذه المجتمعات تعتمد أساسا على العلاقات القبلية في بنائها الاجتماعي.

وكانت محدودة الإنتاج في السابق تعيش على اقتصاد الكفاف وفي المناطق التي توفر فيها فائض إنتاج كمناطق الزراعة والتجارة والغوص على اللؤلؤ وكانت هذه المجتمعات تعتمد على اليد العاملة الرخيصة أو على شكل من أشكال القنانة الزراعية والبحرية أو شراء العبيد و استخدامهم في مجلات الإنتاج المختلفة و لسرعة دخول هذه المجتمعات دون إحداث تغيير جذري في بنائها الاجتماعي إلى الحياة الرأسمالية الحديثة عن طريقة بيع المادة الخام (النفط) وجلب المواد المصنعة من عود الكبريت إلى السيارة.

فالبناء الاجتماعي والبناء الحضاري العام لم يتغير في مجمله، وما حدث فقط بعض

[1] - Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, (Paris : Dalloz, 1994), P.47.

[2] - دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1997)، ص.85.

التعديلات هنا وهناك لتلائم عجلة الرأسمالية الغربية و الاقتصاد الحديث إلا أن أسس البناء الاجتماعي وعلاقته مازالت كما هي[1] .

أما في معرض تحليل النخب السياسية العربية فهي التعرض لأهم سماتها والتي يمكن ايجازها بما يلي:

1- ضعف الحراك الاجتماعي، فالنخب العربية عادة ما تكون نخبا من الصعب اخترقها. فالنخبة المغربية قوامها العائلة المالكة، أما النخبة المحيطية فتتكون أساس من بورجوازية مدينة "فاس". النخبة اللبنانية تغلب عليها صفة "الإقطاع السياسي" حيث تحتكر عائلات بذاتها كبريات المناصب التنفيذية والتشريعية.

2- يقودنا ذلك عن خاصية أخرى تتصل بمصادر أو معايير تجنيد النخبة العربية، وهي تتمثل في أربعة معايير أساسية. فهناك العلاقات الشخصية المباشرة المستقاة من الخبرات المشتركة، تعليمية كانت أو مهنية أو حزبية، فضلا عن علاقات النسب والقرابة. وهناك الانتماء الإقليمي حيث تقوم بعض المدن والأقاليم العربية بدور أساسي في تقيم الوجوه الرئيسية للنخبة الحاكمة. ويلعب الولاء الحزبي والعقيدة السياسية دورا مهما في تجنيد النخبة في بعض النظم العربية. هذا بخلاف علاقات المصلحة الاقتصادية أو ما يطق عليه تعبير الزبانة السياسية (Political Patronage) أو المنفعة المتبادلة. وإن كان ذلك لا ينفى احتمال فتح المجال أمام معايير أخرى تضاف إلى تلك السابقة من مثل المؤهل العلمي و النفوذ الاجتماعي.

3- السلطوية وهي الوجه الآخر للطابع الرعوي للثقافة السياسية العربية. وفي هذا الإطار يشبه البعض علاقة النخب بالجماهير العربية بعلاقة الراعي(Patron) التابع أو الرعية (client)، على اعتبار أن الحاكم هو المسئول والحامي والمدافع عن رعيته، أي هو الذي يقوم بالمبادرة، فما يقتصر دور هذه الأخيرة على القيام برد الفعل. مثل هذه العلاقة الرعوية تجد تعبيرات عنها في شعارات مثل "رب الأسرة أو العائلة" على اعتبار أن الأسرة تجسد

[1]- خليل العمر، قاموس المصطلحات السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.248.

المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يمكن أن تفرز هذا النمط من العلاقات.[1]

ونجد معطى الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ونراها مكملة للثقافة السياسية القاعدية ولها دورها في وجود هذه الأنظمة تاريخيا واستقرارها حاليا وما لها مستقبلا ويؤكد الباحث المغربي "عبد الاله بلقزيز" بشأن ذلك كالتالي:

1- **أزمة الشرعية:** بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة في البلدان العربية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعاني أزمة مزمنة تلقي بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية (...) ولعل استعراضا سريعا لجغرافية المصادر التي تنهل منها النظم القائمة شرعيتها يلقي بعض الضوء على نوع تلك الكوابح العاملة ضد آلية التطور الديمقراطي في الوطن العربي.

2- **الشرعية العصبوية:** تمثل العصبية الأهلية (القبلية والعشائرية، والطائفية) واحدة من أكثر المصادر الشرعية سيادة في الدول العربية اليوم، فهي سندان ثمانية نظم سياسية على الأقل وهي قوام الحياة السياسية في اثنتي عشر دولة(...).

3- **الشرعية الدينية**: مع أن القوام الدولة في البلدان العربية قوام زمني صريح، من واقع ما هي عليه بناها والسلطات المختلفة فيها ومن واقع القوانين والتشريعات المعمولة بها (ما خلا الأحوال الشخصية)، إلا أن السلطة السياسية في بعضها تحاول شرعنة نفسها بالدين على نحو يفهم منه أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق تعاليم الإسلام (...).

4- **الشرعية الوطنية**: في محاولة مكشوفة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة يجنح قسم من النظم العربية إلى تبرير شرعيته باسم الوطنية والقومية العربية، وبدعوى أن نهوضه بمهمة إنجاز برنامج وطني- سياسي تنموي – تحريري، وإنجاز برنامج قومي في مواجهة الصهيونية والنفوذ الأجنبي والدفاع عن مطلب الوحدة العربية...، يمنحه (أي النهوض بتلك المهمات) الشرعية الثورية بديلا عن سواها من أنماط الشرعية (...).

[1]- علي الدين هلال و نيفين مسعد ، المرجع السابق، ص. 167 عن علي الدين هلال، " مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.ص. 59-65.

5- **مقاومة الطابور التسلطي و المنتفع**: من العوائق التي تعترض عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية عمليات المقاومة الشرسة التي تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة - داخل المجتمع السياسي المنتفعة من بقاء واستمرار نظم متخلفة (...).

6- **عسر ولادة الشرعية الديمقراطية الدستورية :** من السياق السابق، تجتمع لدينا كل الأسباب للاعتقاد في أن طريق الانتقال الديمقراطي ليست معبرا سالكا بسهولة، ولا تفتح المرحلة الراهنة إمكانيته على نحو فوري أما السبب فهو أن الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطات النخب الحاكمة لم يجر تحصيلها بوسائط التمثيل والاقتراع الديمقراطيين (...)[1].

ويعتقد صامويل هانتينغتون، العالم السياسي من جامعة هارفرد في كتابة "الموجة الثالثة من الديمقراطية" على أن الديمقراطية مرت بمراحل تاريخية مفصلة وأن تاريخ الديمقراطية ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة ثابتة، بل هو عبارة عن موجات متلاحقة من التقدم وتراجع ثم الانطلاق والانكفاء.

وحدد في مقالة كتبها في مجلة الديمقراطية ثلاث موجات تاريخية أو طويلة "من الديمقراطية. ويقول أن الموجة الأولى بدأت في القرن التاسع عشر بمنح حق الانتخاب لنسبة كبيرة من المواطنين الذكور في الولايات المتحدة، واستمرت حتى العشرينيات من القرن الحالي. و خلال هذه الفترة برز إلى وجود حوالي 29 نظاما ديمقراطيا. أما تراجع وانكماش هذه الموجة فبدأ في عام 1922 حين وصل موسوليني إلى الحكم في ايطاليا واستمر حتى عام 1942 حين و صل عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم إلى 12 نظاما فقط

وبدأت الموجة الثانية بانتصار الحلفاء في الحرب العلمية الثانية وبلغت تلك الموجة ذروتها في عام 1962 حين بلغ عدد الأنظمة الديمقراطية 36 نظاما. ولكن تراجع هذه الموجة بين عام 1962 والسبعينيات أدى إلى انخفاض عدد هذه الأنظمة إلى 30 نظاما. غير انه منذ عام 1974، إضافة إلى الموجة الثالثة من الديمقراطية ما يقرب من 30 نظاما ديمقراطيا آخرا مما أدلى إلى تضاعف العدد المجتمعات الديمقراطية ، هذا دون حساب الثورة السياسية

[1]- عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في: مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 219، (أيار / مايو 1997)، ص.ص.142-145.

التي تسببت بانهيار الاتحاد السوفياتي و بروز دول ديمقراطية جديدة، وما يحصل في بعض أجزاء القارة الإفريقية.

هل بلغت الموجة الثالثة دورتها؟ هل سيكون هناك تراجع كبير أن يقضي على العديد من المكسبات ديمقراطية في السبعينات والثمانينات؟ يحلل هانتيغتون المجموعة المعقدة من القوة السياسية والثقافية متفاعلة حاليا من العديد من المناطق في العالم من دون الطلوع بأي استنتاجات. إلا أنه يخلص إلى القول بأن الحدوث التراجع في الموجة الديمقراطية في مرحلة ما من القرن الحادي والعشرين (...)[1]

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي عند العرب

المطلب الأول: الإصلاح السياسي في العالم العربي

وقد تطرق للإصلاح السياسي العربي العديد من الأكاديميين سواء بكتابات فردية أم بورشات تتضمن مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية وقد أكدت الكاتبة العربية عن لبنان "ضيا طيارة" على دور الجانب التاريخي عند التركيز على العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية منها مساهمة "الشويري" الذي تحدث عن الفكر السياسي في مصر واستطراد المنطقة العربية، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي يفضل أن يطلق عليها اسم "عصر الإصلاح" عوضا من "عصر النهضة" بـ التيارات الثلاثة هي:

1- تيار السلطة المطلقة" التي نظر له "الطهطاوي" في القاهرة، و"أبو هدى الصيادي" في الأستانة.

2- تيار "الشورى المحدود" الذي دعا إلى قيام مشاركة بين الحكم والمحكوم يكون للعلماء وحدهم فيها حق تقديم المشورة. وقد كان أصحاب هذا الرأي من معارضي مبدأ المشاركة الشعبية عن طريق الانتخابات خشية أن يقود هذا الأمر إلى تقوية دور الأقليات وإلى تدخل أوربي كثيف.

[1]- هوارد سينكوتا (تحت إشراف)، ما هي الديمقراطية (واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، 1990) ،ص.25.

3- تيار " المشاركة الشعبية" وهو التيار الذي دعا إلى قيام سلطة تشريعية تراقب الميزانية والضرائب، وتقوم بتحديد نفقات السلطات. وقد برز هذا التيار برأي الشويري كردة فعل على فشل الإصلاح في التصدي للنفوذ الاقتصادي الغربي[1] .

كما يؤكد "عبد الإله بلقزيز" مرة أخرى على أنه لم يسبق أن كانت السياسية الرسمية العربية أمام ضغط مطلب الإصلاح عليها مثلما هي اليوم أمامه. وليس معنى ذلك أن المطب هذا جديد على المشهد السياسي الغربي، أو أن فكرة الإصلاح السياسي لم تكن مدرجة قبل هذا التاريخ في جدول أعمال الحركات المطلبية الشعبية العربية بل يعني في المقام الأول أن النخب الحاكمة في الوطن العربي لم تجد نفسها معينة بالتعاطي مع هذا المطلب إلا بعد أن حمل على ركاب الضغط الأجنبي وقدم نفسه في صورة إملاءات مقرونة بغير قليل من التهديد. ظلت تلك النخب تصم آذانها في وجه مطالب داخلها الاجتماعي بوجوب تحقيق إصلاحات في النظام السياسي ولم تتورع في أحيان عديدة عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة ومالت في حالات أخرى إلى استيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها فيما ظلت في حالات نادرة قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكليا وصولا إلى إجهاضها، وهذه أيضا من مفارقات السياسة الرسمية العربية المزيد من الإذلال للشعب والمزيد من الذلة أمام الأجنبي[2].

ونجد الباحث الفرنسي "برتران بادي" يؤكد إن المعارضة المدنية ليست جديدة في العالم الإسلامي إنها تمثل خاصية كونها ملتصقة التصاقا وثيقا بمغامرة التحديث لقد كانت المعارضة في البدء دخيلة على الطبقة الحاكمة وموجه ضد النظام التقليدي، إذ تشكلت مع حركة الإصلاح في القرن التاسع عشر: لقد كانت حاضرة كحالات فردية لدى الطهطاوي الذي كان يطالب بإستراد المؤسسات الغربية والممارسات الغربية[3]، وأما الإصلاح السياسي لدى الأنظمة الرسمية العربية وأسبابها كما ندرسها و هذا بعد أحداث 11 من أيلول / سبتمبر

[1]- ضيا طيار، العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية، (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية)، عن مجلة المستقبل العربي، السنة 17، العدد 192 فبراير، 1995، ص.142.

[2]- عبد الإله بلقزيز، ورقة العمل: الإصلاح السياسي في الوطن العربي، عن مجلة: المستقبل العربي، السنة 26، العدد 304، جوان 2004، ص.85.

[3]- برتران بادي:،الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام ، ترجمة: نخلة فريفر، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1996)، ص.259.

2001 بل بإلحاح وضغط مبطن لبعضها وشديد اللهجة والتلويح بالضغوطات السياسية والاقتصادية للبعض الآخر وبالأخص ومن خلال بحثنا وربطه بمشروع الشرق الأوسط الكبير وبالتالي تحديدا بعد 2004 وتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003 .

فنجد أن تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 كان قدم معالجة شاملة ولكن أولية لواقع الوطن العربي من منظور التنمية الإنسانية في البلدان العربية وهي النواقص في اكتساب المعرفة وفي الحرية والحكم الصالح وفي تمكين النساء وحيث لم يكن ممكنا لتقرير التنمية الإنسانية العربية الأول بسبب طبيعته الشاملة أن يتعمق في أي من النواقص.

نشأت الحاجة إلى التوسع في معالجة كل منها حفز الحوار حول سبل تجاوزها من خلال التحليل الموضوعي والنقد الذاتي الرصين الهادف إلى ضمان الحرية والكرامة للعرب جميعا.

ومن ثم توفر التقرير الثاني على معالجة سعت للتعمق في دراسة للنقص في اكتساب المعرفة في البلدان العربية، وانتهى إلى رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي[1].

وهنا علينا التمييز في إطار الإصلاح السياسي في العالم العربي باختلافات وخصوصيات جهوية مثلا دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الهلال الخصيب وأخير الدول المطلة والقريبة من نهر النيل زيادة عن خصوصيات مجتمعية هامة وهنا يؤكد "عبد الله ساعف" حول الوقائع العربية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي الذي تمثل أحد جوانب الإصلاح السياسي، بأنه يمكننا تمييز على الأقل أربع حالات أساسية:

يمكننا تمييز علي الأقل أربع حالات أساسية:

1- على أساس خيار التغيير الديمقراطي درجة الانفتاح في هذا الاتجاه، ومستوى الانخراط. في هذه الخانة يمكننا وضع المغرب مع الأردن، موريتانيا، الكويت وكذلك البحرين.

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، (عمان: المطبعة الوطنية، 2005)، ص.01.

2- صنف ثان نضع فيه حالات تغيير أكثر تعقيدا تجمع بين مستوي التطور السياسي والمؤسساتي، الثقافي وشكل التنظيم السياسي للدول ووفرة الثروات المادية (قطر- الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان). في هذا الصنف الثاني يحضر بقوة الجانب الاقتصادي للإصلاح علي حساب الجانب السياسي.

3- هناك نمط ثالث من هذا الواقع يسائل طبيعة التغيير نفسه. ولو بطريقة متفاوتة (العربية السعودية، سوريا، الجزائر، اليمن، ليبيا، مصر، تونس). إذ يكثر الحديث عن الإصلاح لكن الاستبداد مستقر. فكثير من هذه الأنظمة تنجح في تسويق صورة لها قابلة للتغيير دون أن تتنازل ولو مثقل ذرة لدمقرطة مجتمعاتها، وكدليل على ذلك ربيع دمشق لسنة 2000/2001 ، بداية حكم بشار الأسد حيث اتضح أنه كان مجرد وهم دام أسابيع قليلة. ردت كل من المملكة العربية السعودية ومصر على المشروع الأمريكي (الذي يعتبر مستوردا)، بإبراز كل واحدة لتمثل إصلاحي من الداخل.

4- نماذج كالعراق، فلسطين، لبنان، والسودان، تطرح تساؤلات خاصة، نظرا لارتباطها بالأبعاد الإستراتيجية، بالسياسة الدولية، بالتوازنات الإقليمية، بالبنيات الخاصة لهذه الدول وكذلك بخصوصيات دينية إثنية وقبلية[1].

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي في الخليج العربي

أسباب الإصلاح السياسي في الخليج العربي : و نجد حسب دراسات و تنظيرات على خليفة الكواري، وتأكيده على خمس بنى تشكل مول الخليج العربي أهمها:

أولا: البنية السياسية : نجد تشابها بين دول المنطقة في البنية السياسية باستثناء الكويت، حيث يوجد دستور تعاقدي غير معطل في الوقت الحاضر تميز بنيتها السياسية من حيث البنية الدستورية و القانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها ومن حيث وجود الحياة البرلمانية، ومن حيث تنظيم المجتمع المدني، وبالتالي إمكانية نمو توازن القوى بين الدولة و المجتمع نسبيا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة(...).

[1]- عبد الله ساعف، إصلاح السياسي في العالم العربي ، في: انتخاب.كوم www.Saudielection.com، 2008/04/07،ص.ص.2-3.

ثانيا: البنية الثقافية: البنية الثقافية هي امتداد للبنية الثقافية العربية والإسلامية وهذه الثقافة من الناحية النظرية تحمل الكثير من القيم التي تمكن أن تؤسس عليها الديمقراطية مثل المساواة والعدل والإنصاف والشورى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر(...).

ثالثا: البنية الاقتصادية: تمكن توصيف البنية الاقتصادية في دول المنطقة بأنها بنية ترتكز على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصا من قبل الحكومات عن طرق ميزانية الدولة(...).

رابعا: البنية الاجتماعية : ولعل البنية الاجتماعية الراهنة وما تعانيه من تفشي القيم الاستهلاكية والروح الإشكالية وما تعانيه من خلل سكاني يتفاقم، إضافة إلى ما تعانيه من وأد اجتماعي للمرأة ونظرة عنصرية أو دونية لبعض فئات المواطنين تسير إلى ضعف البنية الاجتماعية، تشير إلى ضعف البنية الاجتماعية وتحد من فترة المجتمع على التفاعل الإيجابي والعمل المشترك بين جميع المواطنين(...).

خامسا: البنية الجيوسياسية : وهذه البنية في المنطقة ضعيفة أيضا مثل سابقاتها من البنى بل هي تعبر عن ضعف تلك البنى ومحصلتها حيث يتوقف أمن المنطقة العسكري اليوم على وجود القوات الأجنبية للدفاع عنها(...)[1].

وهو ما يؤكد عليه الباحثون الغربيون في مراكز الأبحاث فنجد حول إشكالية تزامنية الرأسمالية والتقليدية في الخليج العربي أن الستة الدول العربية لمجلس التعاون الخليجي تكون مخبر استثنائي لدراسة تسمح بأن تكون التقليدية والعولمة تتفاعل فيما بينها في تزامن موحد ما يجعل المجتمع وثقافته منطقة فريدة بالنسبة للشرق الادنى كما للاقتصاد العالمي"2 ، وهي كناية عن تناقضات الاسر الحاكمة وتوجهاتها السياسية سواء الاصلاحيين أو الحرس القديم و الاقتصادية بين الليبراليين بقواعد اقتصاد السوق العالمية مع تفشي ووراثة ومقاومة العقلية الاقتصادية الريعية هذا على المستوى العمودي الذي تمثله الدولة ومؤسساتها الحكومية من جهة ، والمجتمع المتمثل في الموروث الديني الحضاري الإيجابي لنا نحن العرب ولكن ما

[1]- علي خليفة الكواري (وآخرون)، الخليج العربي والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.ص. 65/64 و 68-70

[2] - NADA MOURATADA –SABBAH John W.Fox et Mohammed AL MUTAWA, le Syncrétisme entre Capitalisme et traditionalisme dans le golfe arabe, Revu Maghreb /Machrek N° 187. Printemps 2006, p.07.

يعيبه بالأخص هو النفوذ القبلي والعشائري التقليدي الذي يؤطر هذا المجتمع و متغلغل في أجهزة الدولة و يعرقل سيرها نحو بناء دولة بمؤسسات حديثة وبمعايير دولية متعارف عليها في الإصلاح السياسي على المستوى الأفقي الذي تمثله الولاءات الاجتماعية و مؤسساتها المجتمعية من جهة أخرى.

المطلب الثالث : الإصلاح السياسي في البحرين:

لقد عرفت البحرين موروثا سياسيا ثريا منذ عهد الجاهلية لغاية بروز فجر الإسلام في شبه جزيرة العرب على الرسول الأكرم محمد عليه الصلاة والسلام، ونجد من الباحثين ما يؤكد ذلك. كهوية سياسية مستقلة لغاية عهود الخلافتين الأموية والعباسية ودور القرامطة السياسي النشط بين الاستقلال والتبعية لغاية الخلافة العثمانية والاستعمار البريطاني الإمبراطوري الذي تمثل بالانتداب لحفظ مصالحة الإستراتيجية بالمنطقة وأصبحت البحرين حلقة الوصل.

ومرور هذا الطريق بالبحرين كميناء ومحطة تجارية، فأصبحت مع الزمن أكثر انفتاحا على العالم، ثم ازدادت مكانتها مع اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين، وتحول البلد إلى مخزون نفطي ولو نسبي مقارنة ببلدان الخليج العربي الأخرى، واعتماد اقتصادها على النفط بشكل كبير"[1].

وقد كانت الطبقات الوسطى من التجار والمتعلمون وأهل الحل والعقد بالأخص لدى الشيعة والنقابات منذ العشرينات دورا في المطالبة بالإصلاح السياسي وتوجه العرائض تلو العرائض للأسرة الحاكمة آل خليفة رغم الصراعات المزمنة التي عرفتها داخليا دائما بين درجات الولاء للانتداب البريطاني أو الوصول إلى قيادة الأسرة الحاكمة لأكبر القبائل سواء سنية أو شيعية، وكذلك التقرب أو الصراع بين الأسرة الحاكمة و تأثير إيران السياسي فضلا عن المذهبي منذ عهد الشاه – 1941-1979 – ولكن خصوصا بعد انتصار الثورة الخمينية

[1] مفيد زيدي ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية، في مجلة المستقبل العربي السنة 24،العدد 270، أغسطس 2001، ص. 08 ،عن إبراهيم خلف العبيدي ، " تاريخ الحركة الوطنية في البحرين: 1914-1971،" (رسالة ماجيستر، كلية الاداب، بغداد، 1973) ص.ص. 10-11.

1979 ومحاولات نظام الملالي تصدير الثورة الإسلامية (الدولة الدينية)، خصوصا أن البحرين تضم ديمغرافيا بين 55% و 70% من البحرينيين العرب ولائهم للوطن البحرين وعروبيين ولكنهم دينيا ذو مذهب شيعي هذا من جهة، و لكن كذلك للتدخل السعودي في الشؤون الداخلية البحرينية منذ استقلال الإمارة في 14 /1971/08 لمنع تغلغل النفوذ الإيراني و تهديد سلطة آل خليفة السنية. يجدر الإشارة في هذا المقام أنه قبيل استقلال البلاد كانت إيران وهو مدون في أغلب الأبحاث التي تناولت العلاقات الإيرانية- البحرينية تطالب بضم عديد من الأراضي العربية تاريخيا وذلك بالخصوص منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مما أدى إلى توتر وإثارة مشكلات سياسية بين إيران و الأسرة الحاكمة للبحرين و الاتهامات المتبادلة بين إيران و جيرانها العرب الذين كانوا وما زالوا يتهمونها بضم أراضي وقوميات ومذاهب من أصول عربية سنية كمنطقة الأهواز.

وحينما أعلن مجلس الأمن قراره بتقرير مصير البحرين في 11 أيار سنة 1970 وأرسلت لجنة لتقصي الحقائق وخرجت النتائج بتأكيد عروبة البحرين فقد عمدت إيران إلى التقارب مع البحرين وأرسلت وفد للتهنئة بصدور القرار وذلك برئاسة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ 23 مايو سنة 1970، كما قام رئيس مجلس الدولة البحريني الشيخ خليفة بن سلمان بأول زيارة رسمية لمسؤول بحريني إلى إيران منذ أكثر من مئة عام كما زار حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 18 ديسمبر 1970 إيران، وفي سنة 1975 زار "عباس هويدا" رئيس الوزراء الإيراني البحرين[1].

واستكمالا للتطرق للإصلاحات السياسية التي شرعت فيها البحرين في العهد الجديد نجد الباحث برنار الغول أنه في إطار المسيرة نحو تأسيس ملكية دستورية (التي تقوم مقام الملكية المطلقة) عن طريق ميثاق الوطني الذي كان نتاج استفتاء فبراير 2001، الأمير شيخ حمد بن عيسى أصبح ملكا في 14 فبراير 2001 وأعلن إجراء انتخابات بلدية وتشريعية. البلديات،

[1] محمد نصر مهنا، الخليج العربي: التطور الحديث و المعاصر، (القاهرة: بمؤسسة شباب الجامعة، 1996) ،ص .432 ، عن مجلة الخليج العربي، العدد الرابع، 1981، ص .60-62.

نظمت أيام ليومي 9 و15 ماي 2002، عرفت فوزا ساحقا للمرشحين الإسلاميين المحافظين. أما بالنسبة للتشريعيات فكانت مقرر في 24 أكتوبر 2002 .[1] ثم تم تنظيم الانتخابات التشريعية التي عرفت حسب الباحث مقاطعتها من طرف أربع جمعيات سياسية معارضة - بالأخص الوفاق، أهم جمعية شيعية في البلاد-، سمحت بفوز السنيين (أقلية): نسبة المشاركة بـ50 % بينت، من جهة، غياب الدعم للسياسية الملكية، و من جهة أخرى إرادة جزء من المعارضة المشاركة في الاقتراع[2]. وفي إطار استكمال الانتقال نحو ملكية دستورية يواصل الباحث تحليله بأنه في نفس السياق، فإنه تم تقويت سلطة البرلمان (خاصة معارضة، في فبراير 2003، مشروع قانون لإقالة الحكومة)، أما وضعية النساء قد عرفت عدة مبادرات (تظاهرات تطالب تشريع قانون جديد للحالة المدنية وإصلاح النظام القضائي المؤسس على الشريعة – التشريع الإسلامي- في جوان 2003)، كذلك بالنسبة لدفاع عن حقوق الإنسان (عارضة ممضاة من طرف 33000 بحرين إلغاء قانون العفو حول التعذيب)[3]. ثم استكمالا لسيرورة الإصلاح السياسي في البحرين إن الإصلاحات الطموحة والتي تخفي صراعات سياسية بين التيارات الإصلاحية (الملك الشيخ حمد ونجله، الأمير ولي العهد) والمحافظين (الشيخ خليفة، الوزير الأول) داخل الحكومة قد تصاعدت عند إطلاق الملك لسراح مدير المركز البحرين لحقوق الإنسان و ثلاثة عشر مناضل، في 22 نوفمبر 2004 [4].

كما أن مجهودات الإصلاح السياسي في البلاد عرفت خطوات مهمة حيث تؤكد الباحثة فتيحة دازي هني أنه منذ اعتلائه قيادة دولة البحرين•، الأمير الأصغر سنا لمملكات الخليج

[1] - L'état du monde 2003 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.238.
[2] - L'état du monde 2004 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.236.
[3] - L'état du monde 2005 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.234.
[4] - L'état du monde 2006 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.P.229-230.
• - Le jeune émir (né en 1950), alors âgé de 49 ans, accède a la tête de l'émirat après le décès de son père survenu le 9 mars 1999

الفارسي، الشيخ حمد بن عيسى آل الخليفة•، لم يتوانى بالتطلع إلى الحداثة من جهة ، مع تقوية المؤسسة الملكية من جهة أخرى[1].

• - A.H. khalaf, « The New Amir of Bahrain : Marching Side-Ways », Civil Society, 9 (100), avril 2000, P.6-13.

[1] - Fatiha Dazi-héni, Monarchies et sociétés d'Arabie : le Temps des confrontations, (paris : presses de science Po, 2006), P.P.279-280.

الخاتمة:

نرى بأن النظام الديمقراطي هو اجتهاد بشري سياسي دنيوي لتقريب الحاكم إلى محكوم توصل إليه الفكر الإنساني لا يأتي جاهز وهدية لشعوب بل عبر مراحل تاريخية وتضحيات جسام ومخاض عسير، فمنذ بزوغها لدى الإغريق لتنظيم الحياة العامة والخروج في مرحلة حكم الغلبة والفوضى، فهي تمر على مراحل كما تحتوي على شروط ومعايير لابد من توفرها كحكم القانون وفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وشفافيتها والحكم الدستوري ومحاسبة الحكومة والتحول الديمقراطي السلمي في إطار ما أصبح يعرف حليا بالديمقراطية التوافقية، ونعني بها توافق النخبة الحاكمة بضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لدى صاحب القرار السياسي والطبقة السياسية الواعية برهانات التحول السياسي واحترامها طبعا لقواعد اللعبة السياسية

ثم إن عندما تطرقنا للإصلاح السياسي عند العرب سواء في العالم العربي والذي أصبح مع الألفية الثالثة يواجه تحديا ديمقراطيا ومطالب شعبية دائمة بعدما استنفذ سنوات الاستبداد والشمولية وأصبح حسب تقارير المنظمات الدولية وأهمها تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2200 و 2003 من طرف باحثين أكاديميين عرب وهو ما شكل أسس والمادة الأولية لمشروع الشرق الأوسط الكبير لعام 2004 والذي استندت إليه الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس "جورج ولكر بوش" في الضغط على الحكومات العربية ولكن ليس بنفس الرجة فكانت بالتهديد المبطن لدول كمصر وسوريا والسعودية وشهادة حسن السيرة والسلوك لدول كالأردن، وموضوع دراستنا البحرين ودول كالجزائر والمغرب واليمن التي قامت بإصلاح سياسي رائد رغم نسبته وبعض العوائق التي تعترضه.

الفصل الثاني

عوائق وممكنات الإصلاح السياسي في البحرين

- **المبحث الأول**: عقبات الإصلاح السياسي في البحرين

➢ **المطلب الأول**: عراقيل في طريق الإصلاح السياسي العربي

➢ **المطلب الثاني**: معيقات الإصلاح السياسي في البحرين

- **المبحث الثاني**: مشروع الشرق الأوسط الكبير بين أمال إصلاح السياسي العربي وآلام الهيمنة الأمريكية

➢ **المطلب الأول:** نظرة السياسة الأمريكية للأنظمة السياسية العربية

➢ **المطلب الثاني** : تحليل مضمون وثيقة مشروع الشرق الأوسط كبير

تمهيد :

لقد حاولنا في بحثنا من خلال المبحث الأول التطرق إلى دراسة مملكة البحرين من كل الجوانب ابتداء من الجانب التاريخي و الجانب الاجتماعي بكل تعقيداته القبلية و الطائفية، وكذلك في مسيرة الديمقراطية منذ استقلال البلاد عام 1971، وحل لبرلمان عام 1975غاية 2002 مع عودة المسار الديمقراطي حيث شهدت البلاد عدة إصلاحات ميدانية جزئية استهل بها حاكم البلاد الجديد بإطلاق الحريات الفردية و الجماعية، و حرية الرأي رغم اصطدامه بالحرس القديم ثم في المبحث الثاني أردنا من خلاله إبراز معيقات الإصلاح السياسي و لكن من جهة أخرى استعراض إمكانات و طاقات التحول الديمقراطي الممكن بتوفر إرادة سياسية حقيقية. أما في المبحث الثالث فقد حاول الباحث من خلال إبراز المبادرة الأمريكية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير و علاقته بدول البحرين خاصة أن المصالح الأمريكية في المنطقة تحتوي على رهانات إستراتيجية أهمها ضمان تفوق و أمن إسرائيل الدائم ضد جيرانها، و ضمان الولايات المتحدة الأمريكية الإمدادات النفطية،وإعادة تشكيل جغرافيا سياسية في المنطقة الشرق الأوسطية، فنجد أن العلاقات الأمريكية البحرينية ليست وليدة اليوم بل لها جذور تاريخية بالأخص العسكرية و الاقتصادية و أنها أصبحت تمثل حليفا استراتيجيا للأمريكيين في المنطقة.

المبحث الأول : عقبات الإصلاح السياسي في البحرين

المطلب الأول : عراقيل في طريق الإصلاح السياسي العربي

هنا نجد من يؤكد على جانب السوسيولوجيا الداخلية والظروف التاريخية ودورها في عملية إعاقة التحول الديموقراطي.

في البدء، يجب أن لا يفهم من تحليلنا الماركسي الذكر أن النخبة الحاكمة الحقيقية في أي بلد عربي غير قادرة على اتخاذ القرار بالانتقال إلى الديمقراطية، فهي قادرة بالفعل على ذلك ولنا أمثلة باليونان وإسبانيا تحت ظروف تاريخية مختلفة، ولكنها تخضع في قرارها حسب تغييرنا إلى منطق العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية داخليا، و إلى منطق استخراج المعنى للأشياء و توزيعه في المجتمع لماذا؟ لأنها لو خضعت للظروف التاريخية العشوائية الطارئة لما استطاعت أن تحافظ على قرارها على المدى الطويل ويشهد التحول من الحكم التسلطي إلى الديمقراطي في المظهر و بالعكس كل ربع قرن أو نصف قرن على صدق ما نعزم.

ثم هناك معوقات فعلية تعيق التحول الديمقراطي و لا بد من مواجهتها بوضوح و حسم أن النخبة الحاكمة غير مستعدة في الأطوال الاعتيادية أن تتخلى عن تحكمها غير المقيد بالدولة والاقتصاد والمجتمع، وإن فعلت فهي تحتاج إلى إجماع أغلب فئاتها بشكل عقلاني، وهذا غير ممكن في كثير من الأحيان. وهى لا تستطيع أن تعمل ضد مصالح الطبقة المستفيدة التي تحدرت منها و التي تمثل الفئات الإستراتيجية من الطبقات الوسطى (وأغلبنا يتذكر) الندي في تشيلي[1].

وكي لا نستخدم المصطلح الديمقراطي على علاته، و يفهم كل هنا شيئا مغايرا لتصور الآخر دعونا نحدد شروط الحد الأدنى لأي نظام ديمقراطي، هذا مع قدر كبير من القناعة

[1]. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)،ص. 121.

والتواضع في تحديد هذه الشروط لنقترب من احتمالات و إمكانات التطور السياسي العربي نحو الديمقراطية، إنها شروط الحد الديمقراطي الأدنى عربيا و هي :

- التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ و الاستعداد لإعفائها قدرا هن الشرعية المقننة و أعني بالمعارضة المعارضة السلمية المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية و مبادئ القانون و النظام و الدستور المتبع، و المتوافق عليه.

- وضع آلية لتداول السلطة التنفيذية سلميا وقانونيا، سواه بالتغيير أو التعليل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي الممثل للسيادة العليا طبقا، للأحكام الدستورية المقررة.

- مراعاة الحكم و تحسسه رأي و إرادة الأغلبية في البلاد، و الاحتكام إليها عند الضرورة و فيما يتعلق بالقضايا الأساسية و المصيرية، وذلك بأسلوب التوافق السياسي العام إن أمكن، بحسب طبيعة العلاقة بمن السلطة و المجتمع باللجوء مباشرة إلى استشارة أهل الحل و العقد من ممثلي القطاعات الحقيقية الفاعلة أو اعتماد الأسلوب التمثيلي في مجلس تشريعي.

- إذا كانت الديمقراطية عملية أخذ و عطاء ولا تكون إلا برضا الأطراف المعنية كافة، حاكمة و محكومة، فإن من أهم الشروط التي يجب أن تلتزمها القوى المجتمعية و الأطراف الشعبية المشاركة، القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة سواء مع السلطة، أو في ما بينها و الالتزام بعدم استخدام الديمقراطية مطية لاحتكار السلطة بأي شكل كان وعدم توسل العنف[1].

من بين الدراسات البارزة التي عالجت موضوع الذهنية و المساك في الوطن العربي من وجهة نظر أنتروبولوجية كتاب فؤاد إسحاق الخوري.

الذهنية العربية : العنف السياسي سيد الأحكام و هو من الأبحاث الأكثر نضجا وأصالة.

[1]. محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية و معوقات التكوين السياسي العربي، في: المستقبل العربي، السنة 18، العدد 203، (كانون الثاني / يناير 1996)، ص.4-12 . وهو في الأصل محاضرة ألقيت بدار الندوة في بيروت، بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، في 4 كانون الأول/ سبتمبر، 1995.

يرى الخوري أن ثمة أنماطا في التفكير و السلوك عند العرب متجذرة منذ القدم، كمسألة التزاوج داخل جماعة القرابة، و مقام المسنين في العشيرة، و ثنائية ظاهرة النفوذ، على سبيل المثال. وهو يرى أن بنية النفوذ الثنائية عند العرب هي من أبرز الأنماط المسلكية، فالناس تنقسم إلى حاكم و محكوم، زعيم و أتباع رئيس و مرؤوس، دون أن هناك أن يكون هناك طبقات تسلسلية بين الأدنى و الأعلى. و يبدو أن تلك الثنائية في نظره ترتبط بنزعة العرب في التوجه نحو مجتمع الداخل فـ " الزواج المفضل هو الذي يعقد ضمن العشيرة، و التزاور المفضل هو الذي يجري ضمن العائلة، والصداقات الشخصية الفضلى هي التي تحدث ضمن العصبية الواحد"[1] .

و في إطار غياب الديمقراطية عن الواقع السياسي العربي نجد أهم تجلياتها أولا: بروز زعامات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير و بشعبية تحت حدود الدولة الجغرافية مما ساهم بشكل كبير في إطالة عمر الأنظمة الحاكمة المبنية على الزعامات، ولاسيما الملهمة منها، نظرا لدورها في النضال من أجل الاستقلال أو لبرامجها الإصلاحية لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا.

ثانيا : استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفا من استفحال الخصوصيات في بوتقة الدولة، دولة المواطنة تلك أن مبدأ المواطنة، البديل الوحيد للخصوصيات[2].

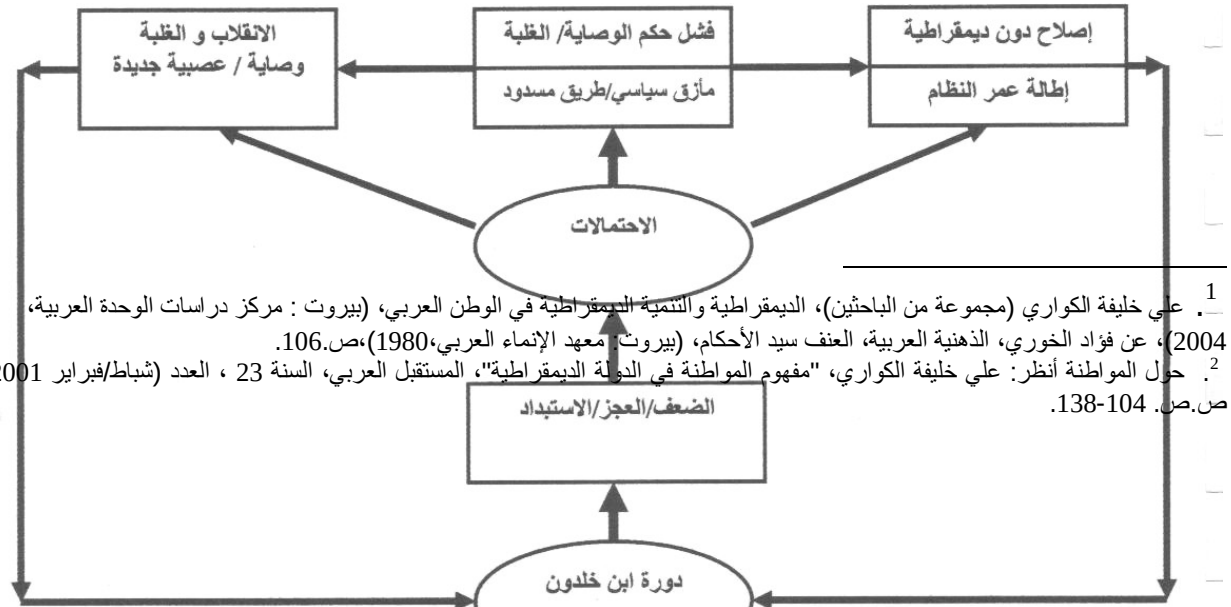

1. علي خليفة الكواري (مجموعة من الباحثين)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، عن فؤاد الخوري، الذهنية العربية، العنف سيد الأحكام، (بيروت: معهد الإنماء العربي،1980)،ص.106.
2. حول المواطنة أنظر: علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، المستقبل العربي، السنة 23 ، العدد (شباط/فبراير 2001)، ص.ص. 104-138.

المصدر : علي خليفة الكواري : شروط الديمقراطية عن الديمقراطية والخليج العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)

الشكل رقم (02)

مسار الانتقال إلى الديمقراطية

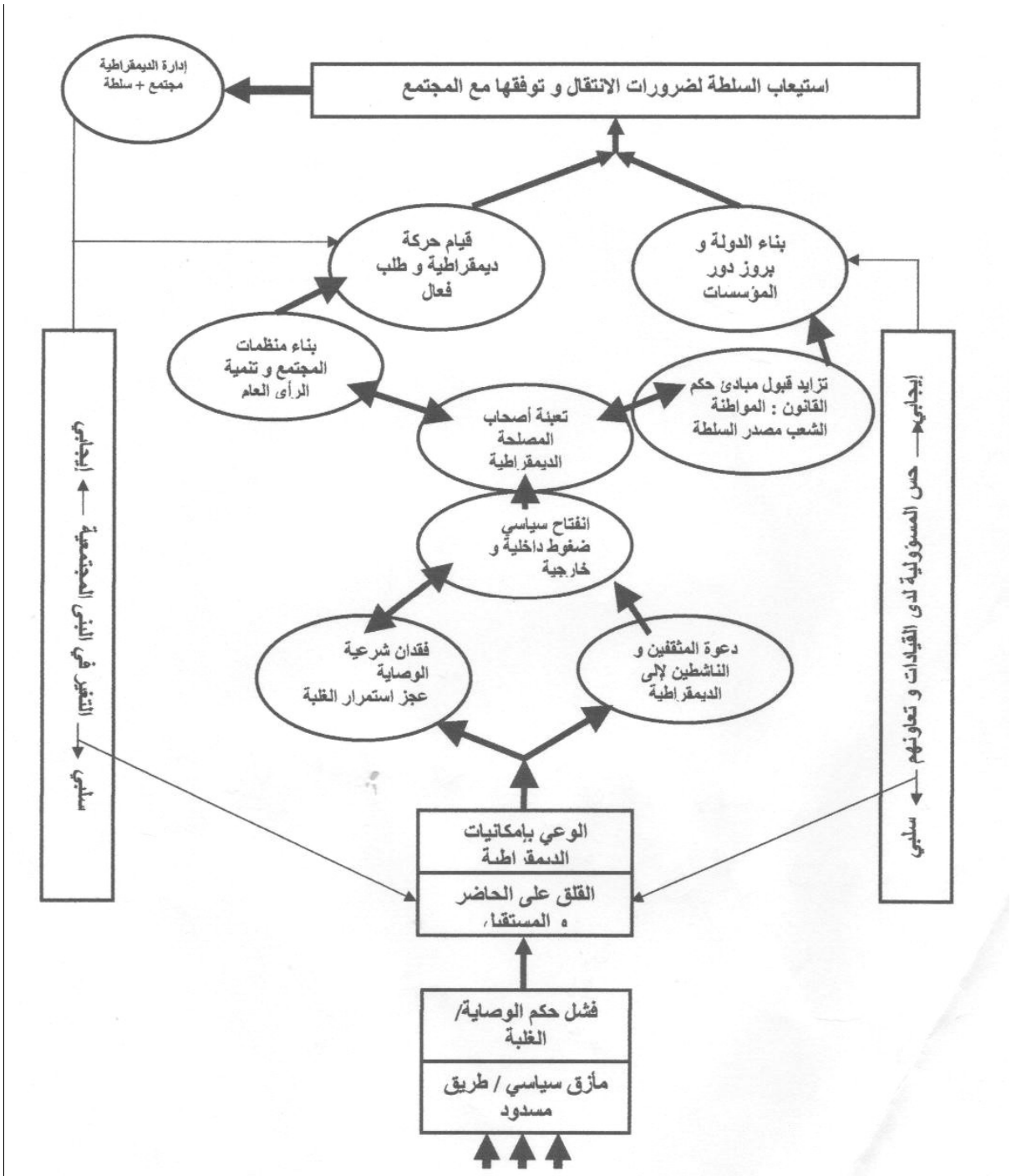

المصدر : علي خليفة الكواري : شروط الديمقراطية عن الديمقراطية والخليج العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)

الشكل رقم 03

عملية التحول الديمقراطي: تفاعلات العملية الديمقراطية

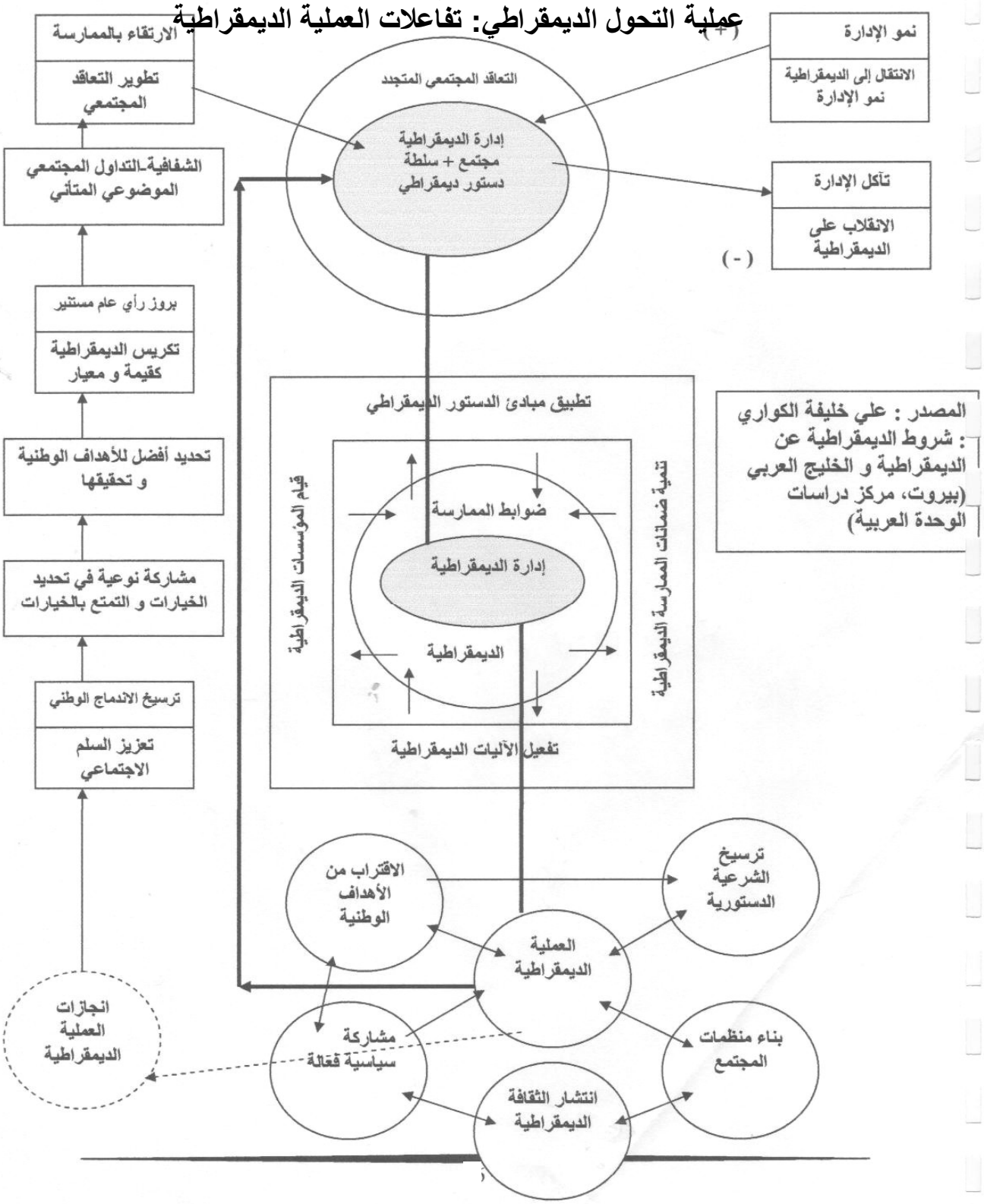

المصدر : علي خليفة الكواري : شروط الديمقراطية عن الديمقراطية والخليج العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)

ونجد من يؤكد في إطار عوائق وممكنات الإصلاح السياسي وبالأخص التحول الديمقراطي في الوطن العربي ولفهم الطبيعة الاستثنائية للمنطقة العربية عند باحث أمريكي آخر هو جون ووتر بوري والذي يقول :"إن الشرق الأوسط، أو على وجه التخصيص الشرق الأوسط-الغربي إنما هو منطقة استثنائية في مقاومتها التحرك نحو الليبرالية السياسية واحترام حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية التقليدية.[1]

وهناك جانب البرامج التي تتضمنها الديمقراطية ويقول باحث آخر "الديمقراطية تطلب لذاتها لأنها جذابة لذاتها (....) برنامج يطرح على الناس ولا مبرر له سوى الرغبة فيه"[2].

ولدى سعينا الحديث للتقرب للموضوع المراد دراسته، وذلك بالربط بين التراث السياسي الإسلامي وكثير من العلماء المسلمين كالماوردي وابن أبي الربيع وقد أخذنا نموذج ابن خلدون (الشكل 01) وربطه بالواقع السياسي العربي كنموذج مبسط لحكم الغلبة الوصاية ثم الانتقال إلى (الشكل رقم 02) وهو مسار الانتقال إلى الديمقراطية ثم تأتي (الشكل رقم 03) وهي عملية النمو الديمقراطي : تفاعلات العملية الديمقراطية حسب الباحث العربي علي خليفة الكواري.

ولكن قضية الإصلاح نفسها تم تعريبها والتعامل معها وفقا للمنهاج العربي المعتاد فخضعت القضية للتسويف و الضياع في مسارب اللغة العربية و المصطلحات، فمن أين يبدأ الإصلاح؟ سياسيا أم دينيا أو اقتصاديا أم قانونيا؟ و هل الإصلاح شامل أم جزئي؟ في النهاية افرغ المفهوم من مضمونه.

و إذا ما كان مقدرا في الواقع العربي وجود حركة إصلاحية حقيقية لتفكيك أسس الاستبداد فانه لا غنى لها عن:

1- الضغط على النظم العربية لإشعارها بالثمن الذي يمكن أن تدفعه إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

---

[1]. غسان سلامة (تحت إشراف)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، عن جون ووتر بوري، إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط، ص. 77.

[2]. سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة حوارات لقرن جديد، (دمشق: دار الفكر، 2006)، ص.29.

2- إيجاد السبل التي تضمن تحويل الحركة الديمقراطية إلى حركة شعبية تشاركية تسمح لكل القوى الاجتماعية بالوجود في ساحة العمل السياسي.

3- ضرورة تجنب "هدر الجهد الديمقراطي" و ضمان التواصل بين النخب و الجماهير.

4- دعم الجانب المعرفي و العلمي في جهود التحول الديمقراطي. فالديمقراطية معرفة، والتغيير السياسي معرفة.

دعم سبل الحوار و التواصل و الصلح التاريخي بين التيارات الثقافية (العلمانيين و الإسلاميين)، فالجميع في قارب واحد، و الوطن ملك للجميع، و لهم فيه حقوق متساوية، و أن يفيد استمرار الشقاق بينهم سوى إعادة إنتاج الاستبداد لذاته[1].

[1]. علي خليفة الكواري (و آخرون)، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)،ص. 8.

المطلب الثاني : معيقات الإصلاح السياسي في البحرين

بطاقة فنية عن مملكة البحرين : مجموعة من الجزر تقع في الخليج الكائن بين شبه جزيرة قطر و ساحل المنطقة الشرقية (الأحساء) بالمملكة العربية السعودية، لا تزيد مساحتها جميعا على 575 كيلومترا مربعا. و يزيد عدد الجزر على أحدا عشر جزيرة، أكبرها جزيرة البحرين التي أعطت اسمها للدولة كلها. و الذي أخذته من اسم المنطقة كاملة، وكانت من قبل تعرف باسم جزيرة (أوال)[1].

تشهد هذه المملكة الوليدة تحركات كبيرة في الشارع البحراني و ازدياد مطالب المعارضة المتمثلة في الإصلاحات السياسية و الديمقراطية. حيث ترى القوى السياسية ممثلة في :

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.
- جمعية العمل الإسلامية.
- جمعية العمل الديمقراطي الوطني.
- جمعية التحكم القومى الديمقراطي[2].

كذلك وجدنا أنه من العوائق السيادية للتحول الديمقراطي والذي يساهم ولو ثانويا هو التواجد العسكري الأمريكي ويؤكد الباحث اللواء ياسين سويد على ذلك بقوله بدأت أما العلاقات العسكرية الأمريكية البحرينية فقد بدأت العلاقات العسكرية الأمريكية البحرينية مند أن تخلت بريطانيا عن هذا القطر•، ففي 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 1981 ثم توقيع اتفاقية أجرت بموجبها مساحات شاسعة (30كم^2 للولايات المتحدة الأمريكية في البحرين لخدمة قواتها في الخليج، إلا أن البحرين ألغت هذه الاتفاقية رسميا (في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973) بسبب التوتر الذي جرى، في المنطقة أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر. وعلى رغم أن

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي المعاصر، (الرياض: مكتبة العبيكان،2000)،ص.87.

[2]. عبد القادر رزيق المخادمى، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات (بيروت، الجزائر، الدار العربية للعلوم وديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 92.

• في العام 1949 ومن خلال اتفاق جرى بين بريطانيا و الولايات المتحدة، تم ترتيب لإقامة "قوة بحرية صغيرة" هي "قوة الشرق الأوسط"(Middle-East Force)قوامها "سفينة قيادية و مدمرتان" في ميناء "الجفير" بالبحرين، كما تم ترتيب استخدام مطار مسيرة في عمان من قبل طائرات الحراسة التابعة لسلاح البحرية الأمريكية للتزود بالوقود، أنظر : آغا (وآخرون) وثائق.

هذا الإلغاء لم يؤد مفاعيله في الواقع، فقد أعادت البحرين العمل بالاتفاقية في تموز/يوليو عام 1975، واستمر الأمر كذلك حتى 30 حزيران/يونيو عام 1977، حيث استبدلت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى وقعت ففي التاريخ نفسه (30 حزيران / يوليو 1977)[1].

وفي ما يخص القلاقل التي قامت في البحرين بمظاهرات شعبية انطلاقا من الأحياء الفقيرة للبحرينيين الشيعة فيقول رياض نجيب الريس ما يلي : "إن اضطرابات البحرين التي بدأت في خريف 1994، لم تكن أزمة بحرينية بالمعنى المحلي المجرد، بقدر ما كانت مكانا لأحداث مسرحها البحرين، ولكنها موجهة ضد السعودية في الدرجة الأولى فالبحرين مجتمع مسلم و متآلفا منذ القدم. وآل خليفة، الأسرة الحاكمة، غير مختلفة عليها بين البحرينيين، سنة وشيعة فهم منذ أن جاؤوا إلى البحرين من الزبارة في جنوب شبه جزيرة قطر في العام 1783 (أي قبل حوالي 222 سنة) مراعون لأوضاع البحرين الخاصة•، لكن الجديد الذي حدث في البحرين، أن السعودية بعيد استقلال البحرين في العام 1971، أخذت تعامل تلك الجزيرة (قبل بناء الجسر مع السعودية في العام 1987) كأنها جزء من إقطاعها في المنطقة الشرقية. ولما قامت الثورة الإيرانية في 11 شباط 1979 ، خافت السعودية من المد الإسلامي الشيعي الذي مثلته ثورة آيات الله في طهران،و أخذت تضغط على النظام في البحرين التي تشكل الشيعة نسبة كبيرة من سكانها، البالغ عددهم حوالي 350 ألف نسمة لعزل الشيعة عن مسار الحياة السياسية و الاقتصادية في البلاد، و عدم إشراكهم في وظائف الدولة خوفا من تعاطفهم مع إيران. وبهذا العمل الأخرق تم بشكل غير مباشر، رمي الشيعة في البحرين، في أحضان إيران".

وحول سجال الديمقراطية يواصل الكاتب فيقول " (...) فالشيعة في البحرين شاركوا في كل الحركات الوطنية عبر التاريخ، ووقفوا مع عروبة البحرين و حكم آل خليفة في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في آذار 1970 لتقصي الحقائق عن وضع البحرين و رغبة

[1] اللواء: ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع و خيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)،ص. 75.

•. راجع كتاب لبيب عبد الستار"قصة الخليج"- دار المجاني، بيروت، 1989.

شعبها في الحفاظ على عروبته. و كان هذا الاستفتاء الخطوة العملية التي حدت من المطامع الإيرانية أيام الشاه التي كانت قد خيمت فوق البحرين خطر نصف قرن(...)•.

كان قد سبق لشيعة البحرين أن شاركوا في كل الحركات الوطنية خلال فترة الاستعمار البريطاني، وكان في طليعة الوطنيين الذين جرى نفيهم إلى جزيرة "سانت هيلانا" في الخمسينات. عندما تصدوا لحلف بغداد و تظاهروا ضد زيارة سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا الأسبق عند زيارته للبحرين في العام 1956. كذلك و قف شيعة العراق مع بلادهم ضد خطر الهيمنة الإيرانية و حاربوا في صفوف جيش صدام ضد إيران ثماني سنوات و أثبتوا أن عروبتهم فوق أي شك و من دون أي لبس(...).

كان لاضطرابات البحرين أسباب ثلاثة أساسية، كلها داخلية. و ما ذكر عن تدخل خارجي، جاء لاحقا لهذه الأسباب و عاملا مستغلا لها. هذه الأسباب هي :

أولا : الوضع الاقتصادي السيئ في البلاد و الذي ازداد سوءا منذ حرب تحرير الكويت في العام 1991 إذ تمثل في ارتفاع البطالة في البحرين و ازدياد العمالة الأجنبية المستوردة من مختلفا أنحاء الحالم (آسيوية في غالبها) التي زاحمت أهالي البلاد في لقمتهم.

ثانيا : الوضع الطائفي المتدهور بين السنة و الشيعة و أهالي البحرين، الذي ازداد أيضا تدهورا منذ حرب "عاصفة الصحراء" و كانت معالمه قد بدأت تظهر في الحرب العراقية – الإيرانية، مما دفع إلى التمييز بين الطائفتين على حساب حرمان الشيعة من فرص العمل، أو التساوي على الأقل مع السنة.

ثالثا : الوضع السياسي المتردي لغياب أي نوع من أنواع الحياة السياسية منذ تعطيل الدستور 1970 (في العام 1975) الذي أقر مبدأ مجلس وطني منتخب و حكومة خاضعة للرقابة و المسائلة و الاستجواب.

• راجع كتاب رياض نجيب الريس "صراع الواحات والنفط : هموم الخليج العربي بين 1968-1971" (بيروت: النهار للخدمات الصحافية، 1973).

ثم يواصل مطردا(...) ووصلت البطالة في العام 1991 إلى 75 % (وبعضهم يقول 25 % إلى 30%) من مجموع السكان. و من أصل 15 % من العاطلين عن العمل في البحرين كانت نسبة الشيعة بينهم تشكل 75% •.

وعند تأكيده لدور الجانب الاقتصادي المتمثل في عصب الحرب فيصرح (...) يقول البحرينيون إنه لو كان عندهم المال لكان عندهم الديمقراطية ويضربون مثلا في المقارنة بينهم وبين الكويت التي لولا المال الذي تملكه لما توافرت لها الديمقراطية التي تمارسها"[1].

وعند الحديث على الأمور السياسية الإجرائية فيؤكد الباحث ما يلي (...) تعد البحرين واحدة من أبرز دول الخليج نشاطا سياسيا منذ فترة طويلة، حيث يزخر تاريخ البحرين الحديث بنشاط سياسي معارض ملحوظ منذ فترة ما قبل الاستقلال عام 1971. و قد أدت هذه الخلفية السياسية المعارضة إلى خلق أرضية ملائمة للبدء في إحداث انفتاح سياسي بعد الاستقلال مباشرة خلافا لدول الخليج الثلاث الأخرى التي استقلت في الوقت نفسه. فكان أن صدر الدستور البحريني في كانون الأول ديسمبر1971، تم بموجبه إجراء انتخابات للمجس الوطني البحريني (30 عضوا بالانتخاب و 14 عضوا بالتعيين)، إلا أنه يبدو أن بنية السلطة في البحرين لم تكن قادرة على استيعاب هذه التجربة، فكان أن تم حل المجلس الوطني بأقل من سنتين عام (1975) عندما بدأت تلوح بالأفق حقبة جديدة تتسم بقدر عال من الانفتاح السياسي[2](...).

وتأكد الباحثة الفرنسية لورونس لويار أنه في تاريخ البحرين، هو صعود الشيخ حمد بن عيسى آل الخليفة على رأس الدولة بعد وفات أبيه الأمير عيسى بن سلمان آلا الخليفة، في مارس 1999، تمثل تحولا. فكان عليه تسيير إدارة مخلفات الأزمة السياسية المستمرة منذ أن قام والده بحل البرلمان عام 1975. كما أن المرحلة اتسمت بين الحين وآخر، بمحاولة انقلاب

• راجع جريدة "الغارديان" البريطانية، لندن، (11 نيسان 1995).

[1]. رياض نجيب الريس ، رياح الشمال، السعودية و الخليج و العرب في علم التسعينات، الطبعة الثالثة، (بيروت، لندن. رياض الريس للكتب والنشر، 1998)، ص 252-262.

[2]. علي خليفة الكواري، رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في : مجلة المستقل العربي، العد 268، جوان 2001 ،السنة 2004 ، ص.ص ،7-33.

عسكري (1981) وأربع سنوات بوضعية اضطرابات (1994-1998) –الانتفاضة- أين لم تنجح قوة الأمن في إخمادها إلا بعد قمع كبير ما وضع البحرين على القائمة السوداء لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. •[1]

وحول خصوصيات النخبة البحرينية• يؤكد الباحث محمد بن صنيتان أن آليات تجنيد النخبة السياسية هي:

أ- الوراثة
ب- التعيين
ج- الانتخاب

أما السمات العامة للنخب السياسية:

أ- الطابع العائلي، أي الانتماء إلى الأسرة الحاكمة، ورغم انفتاح النخبة لأعضاء جدد إلا أن الطابع العائلي ما زال الأقوى.

ب-الانقسام الطائفي حيث تتوزع النخبة بين الشيعة والسنة.

ج- التنوع المهني مع توفق للتجار ورجال الأعمال.

د- التعليم والثقافة، حيث تطعم النخبة من أولئك الحاصلين على مؤهلات عالية من خارج البحرين[2].

المبحث الثاني : مشروع الشرق الأوسط الكبير بين آمال الإصلاح السياسي العربي و آلام الهيمنة الأمريكية

المطلب الأول: نظرة السياسة الأمريكية للأنظمة السياسية العربية

وحول الشكوك التي تحوم حول تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يؤكد الباحث أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بعد تواجد الأمريكي بالعراق في هذا الإطار الموسع الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش قد صرح عند إعلانه للمشروع بالوصول إلى ثلاث رهانات

• - voir, entre autre, le rapport d'Amnesty International de 1997, http://www.amnesty.org

[1] - Rémy Leveau, Frédéric Charillon (sous la direction de), Monarchies Du Golfe : Les Micro Etats De La Péninsule Arabique, (paris : La Documentation Française, 2005), in LAURENCE LOUER : Démocratisation des régimes dynastique : le modèle bahreinien en question. P.112.

•- حارس فرج، "نخبة البحرين" ورقة قدمت إلى: النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، 11-13 نوفمبر 1995، تحرير على الصاوي (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996)، ص65-94

[2]- محمد بن صنيتان، النخب السعودية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).ص 43-44.

جريئة أولها فهم التركيبة المعقدة سياسيا، اجتماعيا وثقافيا للمنطقة وجدوى فرضها من الخارج وثانيا تمثل هذا البناء للمنطقة، بعد 30 سنة من فشل حرب فيتنام للأجل بناء دولة (العراق) رغم أنها واجهت معارضة من طرف الرأي العام الدولي وميدانيا من الدولة المعنية.إذا الرهان أن أمريكا تريد إعادة تشكيل العالم. •[1]

ويؤكد الباحثين بيار هاسنار وجستون فايس... اليوم، أن ملف الشرق الأوسط أصبح يعتبر وينظر إليه بطريقة شاملة، وأن نقاش قد تطور نحو الإشكاليات تتعلق بالتطور التاريخي للعالم الإسلامي وإعادة النظر بطريقة جذرية حول الهجمة الأمريكية في منطقة[2]

وعندما تقوم الإدارة الأمريكية لإعلان مشروعها المسمى " الشرق الأوسط الكبير" وعند خطابه حول حالة الإتحاد في عشرين يناير يصرح: " مدام الشرق الأدنى باقيا مسرحا لطغيان، واليأس، الغضب، سيستمر في الإنتاج رجال وحركات التي تهدد أمن أمريكا وأصدقائنا. أمريكا تتبع إذا إستراتيجية الحرية لشرق الأدنى. سنقوم بتحدي أعداء الإصلاح"[3].

ونجد بتحليل معمق لنظرة كل الإدارات الأمريكية للأنظمة العربية الرسمية و بكل واقعية ينتقل إلينا الباحث العربي فواز جرجس ذلك بأن الرئاسة تتحرك بحذر شديد عندما يتعلق الأمر بتلك المنطقة لأن الكونغرس يراقب كل بيانات السلطة التنفيذية و تصرفاتها و أعمالها، و يعترض على صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية. إن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بالنفوذ: الذي تمارسه جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل، والتي أصبحت قادرة على أن تغير رأي الكونغرس تقريبا في كل قضية سياسية تتعلق بإسرائيل واهتمامها المباشرة.

• - Pour Reprendre Le Titre du Remarquable Ouvrage de Ghassan Salamé L'actuelle Vision du Monde Et Sur Le Débat Politique Aux Etat- Unis Quand L'Amérique Refait Le Monde, Fayard, Paris, 2005

[1] - Rémy Leveau, Frédéric Charillon (sous la direction de), Afrique du Nord et Moyen –Orient : les incertitudes du Grand Moyens - Moyen –Orient -(paris : La Documentation Française, 2005), in Frédéric Charillon les incertitudes du Grand Moyens - Moyen –Orient, P.11.

[2] - pierre Hassner et Justin vaisse, washington et le monde : dilemmes d'une puissance, (paris : édition autrement, 2003) P.144

[3] - Le Monde Vendredi 27 Février 2004, P.

إن سلطة الرئيس في ما يتعلق بالمنطقة العربية مقيدة في الوقت الحاضر. فقد تم تأسيس تحالف غير رسمي بين الكونغرس و اللوبي المؤيد لإسرائيل يضع حدودا على ما يمكن - أو لا يمكن - للرئيس القيام به.

و في الحقيقة فقد قيل إن قدرة اللوبي المؤيد لإسرائيل على التأثير في سياسة واشنطن في المنطقة العربية مرتبطة بشكل وثيق بجهوده الناجحة في تشكيل الرأي العام الأمريكي و خصوصا جمهور المثقفين .

ثم يواصل فيقول (...) و من بين كل الأسباب التي أدت إلى إخفاق العرب في الحصول على موقع منصف و محترم في الولايات المتحدة، يبرز سبب واحد هو أهم من كل الأسباب الأخرى: إن البلدان العربية منقسمة و ممزقة بشدة و تتشاجر في ما بينها باستمرار.

فنادرا ما تمكن الوطن العربي من تقيم جبهة موحدة، ناهيك عن العمل بها. ومرارا وتكرارا دعا الحكام العرب القوى الأجنبية و من ضمنها أمريكا لمساعدتهم بالتدخل عسكريا و سياسيا في القضايا العربية والمشتركة. إن الولايات المتحدة تحترم الثبات و القوة والاستمرارية. وفي هذا السياق فباستثناء تحدي "القومية العربية" التي قادها جمال عبد الناصر و المقاطعة النفطية العربية، فإن الولايات المتحدة لم تواجه أبدا أية جبهة عربية حقيقية موحدة و منظمة.[1]

ويؤكد باحثين عرب آخرين عن العوامل الخارجية وتداخلها مع العوامل الداخلية وتكريسها بالحلقة المفرغة ويقول نصر محمد عارف، وهنا تكمن خطورة جدلية الداخلي والخارجي في استمرار الاستبداد و إعادة إنتاجه و تأصله في الواقع العربي و عدم القدرة على التخلص منه، فالمثقف العربي المعاصر غالبا ما يكون حاملا الخبرة الأجنبية، سواء المصلحة أو الانتماء الإيديولوجي أو حاملا مضادات هذه الأجندة الانتماء الإيديولوجي معاكس للسابق و في كلتا الحالتين فإن مفردات هذه الأجندة واحدة من حيث الجوهر المعرفي و إن اختلفت المواقف.

[1]. فواز جرجس، السياسية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها ؟، ط 2، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ، ص.ص 25-30.

ومن هنا ظهرت موضة الإصلاح السياسي الذي هو ضرورة بل هو لزومية تاريخية في ظل جو ثقافي سياسي يحول هذه العملية النبيلة التي تجب أن تكون لدى النظم السياسية الصالحة والمجتمعات الحية ففي عمليته يوصم من يتبناها بأنه يعبر عن مصالح أجنبية في أحسن الأحوال انتهازي يستغل الضغوط الدولية لتحقيق أهداف معينة سواء حزبية أو طائفية أو عرقية... إلخ.[1]

كذلك حول إرادة الإدارة الأمريكية فرض الإصلاح السياسي بالخصوص الدمقرطة ولكن بالقوة العسكرية قام الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش بتفويض صقور البيت الأبيض وهم المحافظين الجدد وفي هذا الإطار يؤكد الباحث اللبناني غسان سلامة أن داخل إدارة جورج ولكر بوش، انحراف المحافظين الجدد قد تغذى من إيديولوجيين توسعيين والتأطير من طرف السيد القديس (نائب الرئيس ديك تشيني) ومساعد رئيسي (نائب كاتب الدولة للدفاع بول ولفوفتز): " تشيني، رامسفيلد و بول ولفوفتز يشكلون فرقة حقيقية"، يشير جايم فالوس (The Atlantic, mars 2002)[2] .

[1]. علي خليفة الكواري (تحرير)، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، نصر محمد عارف، في ممكنات الإصلاح السياسي العربي، (بيروت: دراسات الوحدة العربية2005) ص 543.

[2] - ghassan Salamé, quand l'Amérique refait le monde, (paris : édition fayard, 2005), P.159.

المطلب الثاني : تحليل مضمون وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير

الجدول رقم 01: المصدر : صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 13 فبراير / شباط 2004.

بيانات عملية	أولا : الحرية				
الإصلاح	08	08.79	الرأي ومسائلة الحكومة	02	02.19
التنمية البشرية	06	06.59	الحكم الصالح	02	02.19
التنمية البشرية العربية	06	06.59	المجتمع المدني	02	02.19
الإصلاح الديموقراطي	06	06.59	الهجرة غير المشروعة	02	02.19
منظمات غير حكومية	06	06.59	البطالة	02	02.19
التنمية الاقتصادية	05	05.49	الحقوق الاقتصادية	02	02.19
إصلاح النظام القضائي	05	05.49	الحقوق السياسية	02	02.19
الانتخابات	05	05.49	الدخل المحلي	01	1.09
مكافحة الفساد	03	03.29	النمو الاقتصادي	01	1.09
الحرية	03	03.29	التخلف	01	1.09
سوق العمل	03	03.29	التطرف	01	1.09
مساعدات تقنية	02	02.19	الإرهاب	01	1.09
الشفافية	02	02.19	الجريمة الدولية	01	1.09
			الاستقرار السياسي	1	1.09
			المجموع	91	% 100

أولا : الحرية (أنظر الجدول رقم : 01) :

من خلال تحليل الجدول رقم (01) المتعلق بالحرية نجد التأكد من طرف محرري و خبراء تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003 ،إضافة إلى خبراء كتابة الدولة الأمريكية (وزارة الخارجية الأمريكية) على الإصلاح بنسبه 8.79 % و ذلك كان منتظرا، بالنظر لأنه المفهوم الأول و الجوهري و الذي جاء من خلاله مشروع الشرق الأوسط الكبير للوجود و عرضه على دول الشرق الأوسط الممتد جغرافيا من موريتانية إلى باكستان، لتقوم بإصلاحات سياسية موسعة بدعم من مجموعة الثمانية الكبار و بالتالي أمر طبيعي الإلحاح و التأكيد على دفع الأنظمة الرسمية لدول الشرق الأوسط الكبير للقيام بإصلاحات سياسية شاملة تهم و تمس كل الميادين والورشات، و ليس إصلاح في الميدان السياسي فقط كما يعتقد الكثيرون أي التحول الديمقراطي، وهي آمال و آلام الشعوب بالأخص العربية التي تعانى الكثير و ما الإحصائيات التي جاء بها مشروع الشرق الأوسط الكبير على غرار تقارير المنظمات الدولية لواقع سلبي أصبح ينذر بعواقب و انفجار بل و أصبحت منطقة تهدد السلم و الأمن الدوليين و هو ما انجرت عنه- حسب الادعاءات الأمريكية - أحداث 11 أيلول (سبتمبر)2001 بؤرة للإرهاب و تصديره، ثم تشير وثيقة الشرق الأوسط الكبر للتنمية البشرية و تحديدا التنمية البشرية العربية و الإصلاح الديمقراطي، و هي قضايا تهم مشروع الإصلاح بنسبة 6.59 % و هي تخص حسب مقرري المشروع بأهمية الاستثمار البشري، بتكوين الإنسان في إطار عولمة لا تؤمن إلى بتنمية بشرية قائمة بالأخص على التربية والصحة، و لهذا نرى بأن كل المجتمعات التي أطلقت الحرية و الديمقراطية، و استثمرت في الجانب البشري نجحت و أحسن مثال ما نجده في مجتمعات جنوب شرق آسيا و الدول الصاعدة و الاسكندينافية، مع انتقال ديمقراطي تدريجي سلمي نحو ديمقراطية تبقى نسبية و لكنها ضرورية لرفع تحديات القرن الواحد و العشرين .

ثم نجد دور المنظمات غير الحكومية لاستقلاليتها و لو النسبية على خلاف المنظمات الحكومية التي تكون تعمل تحت ضغط الحكومات، و نجد تعاظم دورها و انتشارها منذ بروز النظام الدولي أحادي القطبية، أما التنمية الاقتصادية وإصلاح النظام القضائي والانتخابات وهي بالنسبة 5.49 % أحد أعمدة الإصلاح في التنمية الاقتصادية المستديمة والتي لن تعرف طريقها للتجسيد إلا بمناخ ديمقراطي يدعم هذه التنمية الاقتصادية التي يجب كذلك أن تكون متوازنة وتستمد منها كل الطبقات والشرائح الاجتماعية وبوجود فصل حقيقي للسلطات الثلاث، وبالأخص إصلاح النظام القضائي بما يتناسب ودور السلطة القضائية في توازن ومراقبة العمل والخطوات والإجراءات التي تتناسب والقانون، أما الانتخابات التي تمثل إجراء وسيلة هامة من أسس النظام الديمقراطي قد أصبحت تلعب دورا محوريا في مكانة الأنظمة السياسية ومدى شرعيتها السياسية داخليا مع شعوبها أو بتعامل الدول الكبرى مع أي دولة والأمثلة عن دور منظمات مثلا منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في تشجيعها أو شجبها لعديد الانتخابات التي تنظم عبر الدول، أما مكافحة الفساد والحرية وسوق العمل المكررة بنسبة 3.29% نجدها قد تم تداولها ومنها الفساد الذي أصبحت المنظمات كمنظمة شفافية دولية تصنف فيها هذه المنطقة من العالم وهي دول الشرق الأوسط الكبير كأكثر بقاع العالم فسادا سواء عموديا داخل النظام السياسي، وأفقيا داخل المجتمع بين كل فئاته وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك نجد حرية العامل السياسي وهو المقدمة لكل إصلاح حقيقي وملموس وهو الغائب الأكبر في كثير من دول أنظمة الشرق الأوسط الكبير وكذلك سوق العمل التي أصبحت تعاني من عجز مزمن والذي أصبح يمس كل شرائح المجتمع بل وحتى الشباب خريجي الجامعات فما بالك بالشباب ذوي المستوى التعليمي المحدود حسب الوثيقة، أما المساعدات التقنية والثقافية والرأي ومساءلة الحكومة والحكم الصالح وهي بنسبة 2.19 % .

هنا نجد هذه العناصر الأربعة المرتبطة عضويا فالمساعدة التقنية تساعد في تدريب وتكوين قطاعات هامة كالمجتمع المدني والشباب المتعلم ووسائل الإعلام ومكافحة الفساد

وغيرها من القطاعات التي تحتاج لكي تنجح في مهامها للشفافية والمرتبطة بمحاسبة الحكومة ومساءلتها.

وذلك بميكانيزمات ومؤسسات دستورية تحاسب طرق التسيير، وما أفضت إليه والتي يجب أن تجد الحكم الصالح التي يوفرها الإطار المناسب لها زيادة على ضرورة وحيوية المجتمع المدني المتمثل في النقابات والجمعيات من كل ألوان الطيف السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتي يتمثل دورها في مساعدة المجتمع السياسي نعني هنا النظام السياسي من جهة ومراقبته ومحاسبته من جهة أخرى. وكذلك بنفس النسبة 2.19 % نجد حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والهجرة غير المشروعة والبطالة والحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية، كلها من مؤشرات توضح أن مسألة حقوق أصبحت قضية حساسة وتحرج كثيرا أغلبية الأنظمة الشمولية، أما الإصلاح السياسي والمتعلق بالجانب السياسي يبقى من أمهات القضايا وعصب الإصلاح الشامل والتي إن نجح من ذي إلى إصلاح اجتماعي إنتاج إصلاح اقتصادي مستديم وناجح ومتوازن، وأما الهجرة غير المشروعة فقد أصبحت تمثل هاجس وتهديد لأمن الدول المتقدمة ونزيف بشري للطاقات الشبابية مثلما يحصل في ضفة البحر المتوسط بين جنوبها الفقير وشمالها الغني والناتجة عن البطالة وانعدام الحقوق السياسية والاجتماعية وشح سوق العمل المرتبطة كلها بانغلاق سياسي كأصل وضعف اقتصادي وشفافية غائبة وانهيار القيم الاجتماعية متعارف عليها، كذلك نجد من مؤشرات الدخل المحلى والنمو الاقتصادي والتخلف والتطرف والإرهاب والجريمة الدولية والاستقرار السياسي كلها أشار إليها مشروع الشرق الأوسط الكبير كمخلفات أنظمة تحكم بلدان غنية بالثروات البشرية والطبيعية ولكن دخلها المحلى الخام متدني بسبب نمو اقتصادي ضعيف، مما أدى إلى التخلف الاقتصادي ومخلفاته الاجتماعية القاسية وبؤر للتطرف والغلو وقلاقل داخلية أصبحت تهدد هذه الأنظمة الشمولية من جهة، والأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى.

زيادة عن تقاطعها مع الجريمة المنظمة العابرة للقارات وبالتالي تهديدها الفعلي للاستقرار السياسي بل وتدفع إلى العنف المضاد وتفتيت دول بعينها كما يحصل في منطقة القرن الإفريقي والعراق وأفغانستان.

الجدول رقم 02 : المصدر : من صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 132 فبراير / شباط 2004.

بيانات عملية	ثانيا : المعرفة				
المؤشرات	التكرار	النسبة المئوية %	المؤشرات	التكرار	النسبة المئوية %
التعليم	08	14.54	هجرة الأدمغة	01	01.81
القطاع الخاص	07	12.72	القطاع العام	01	01.81
وسائل الإعلام	06	10.90	محو الأمية	01	01.81
منظمة التجارة الدولية	06	10.90	اقتصاد السوق	01	01.81
الإنترنيت	05	09.09	النمو الاقتصادي	01	01.81
الكمبيوتر	05	09.09	البننى التحتية	01	01.81
المعرفة	04	07.27	العناية الصحية	01	01.81
العولمة	02	03.63	الاندماج الاقتصادي	01	01.81
الترجمة	02	03.63	المجموع	55	% 100
الشراكة	02	03.63			

ثانيا : المعرفة (أنظر الجدول رقم 02)

من خلال تحليل الجدول رقم (72) المتعلق بالمعرفة نجد التأكيد من طرف مقرري وثيقة الشرق الأوسط الكبير على التعليم بنسبة 15.54 % وهذا لما يمثله التعليم كعنصر حيوي وأصبح يتعاظم أكثر فأكثر مع العولمة ورياحها العاتية وبالأخص الدول التي تعطي أهمية للبحث العلمي سواء البحث التعليمي الأساسي في التكوين أو البحث العلمي التطبيقي بالأخص التكنولوجيا الدقيقة والعلوم الاجتماعية والانسانية، أما القطاع الخاص بنسبة 12.72%، فقد أصبح يمثل تشجيعا ودعما من طرف غالبية الدول التي تبنت اقتصاد السوق، أما بالنسبة لوسائل الإعلام ومنظمة التجارة الدولية بنسبة 10.90 % وذلك وسائل الإعلام ودورها، وهذا بما أنها أصبحت تمثل بحق السلطة الرابعة ونافذة للرأي العام الوطني والدولي من تأثير البالغ الأهمية في قلب موازين القوى السياسية، أما المنظمة العالمية للتجارة فقد أصبحت المنظمة التي تنظم الاقتصاد العالمي والتحكيم بين الدول. ونجد أنه من يريد من الدول بناء اقتصاد مترابط مع الشبكة العالمية الاقتصادية وبالتالي لا يكون في عزلة عما يجري وهو ما تعانيه كثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لم تنضم أو بعبارة أخرى لا تملك الشروط والمعايير المطلوبة للانضمام لهذه المنظمة الاقتصادية الكونية، أما الانترنيت والكمبيوتر بنسبة 07.27 % فتمثل تكنولوجيات وسائل الاتصال الحديثة والتي أصبحت أكثر من ضرورة للإنتاج في إطار عولمة لا ترحم فقط الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب ولكن من لا يحسن استعمال الانترنيت وهي شبكة كوكبية وحاسوب ضروري للتحكم أكثر في رهانات العالم الأحادي القطب. وأما المعرفة بنسبة 07.27 % ولها علاقة بضرورة الولوج إلى عالم المعرفة بكل تجليات ورهانات وتحديات القرن الواحد والعشرين.

وأما الترجمة والشراكة تمثل بنسبة 03.63 % وتعني في التقرير إعطاء هذه المنطقة فرصة للإنذماج في العولمة لكي لا تتخلف أكثر فأكثر المناطق التي لا تترجم للآخرين ولا تستفيد بالتالي من حركة الترجمة العلمية البحثية الكبيرة.

لقد أصبحت هذه المنطقة بعيدة عن زيادة في الشراكة وهي إحدى سمات العولمة سواء الشراكة جنوب-جنوب أو الشراكة شمال-جنوب للاستفادة من خبرات وتقنيات وتحويل ولو جزئي للتكنولوجيات، وأما هجرة الأدمغة والقطاع العام ومحو الأمية واقتصاد السوق والنمو الاقتصادي والبنى التحتية والعناية الصحية والاندماج الاقتصادي فكلها من مؤشرات توضح ترابط أن هجرة الأدمغة التي أصبحت بحق تمثل نزيف ليس فقط علمي بل اقتصادي ومالي كبير بسبب غياب شروط ترقية النخبة وبالأخص العلماء والباحثين وكذلك دور القطاع العام الذي مازالت له بعض من الأهمية رغم فشله سابقا أثناء التسيير الاشتراكي لبعض هذه الدول واقتصاد السوق البازار للبعض الآخر، وكذلك جهود محو الأمية المتفشية بالأخص وسط النساء وكذلك تبني غالبية هذه الدول لاقتصاد السوق لما يتيحه من حرية المبادرة والإبداع، طبعا اقتصاد السوق الاجتماعي المضبوط بقوانين والذي يدعم نمو اقتصادي مستقيم ومتواصل لرفع مستوى المعيشة وتخفيض التضخم والفقر والتهميش واليأس، ولن يكون هذا مجسدا اقتصاديا إلا بتوفر بني تحتية من طرقات وجسور ومطارات وموانئ وسكك حديدية ومصانع ومستشفيات باختصار مناطق صناعية وتجارية وحضرية تحتوي على كل شروط الإقلاع الاقتصادي وكذلك العناية الصحية واتي تمثل إحدى ركائز الاستثمار البشري والاندماج الاقتصادي طبعا بتكوين تكتلات اقتصادية جهوية لمواجهة تحديات العولمة .

المصدر رقم 03 : المصدر : صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 13 فبراير/شباط 2004

بيانات عملية	ثالثا : (تمكين النساء)	
المؤشرات	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة السياسية	01	% 25
المشاركة المدنية	01	% 25
المشاركة الانتخابية	01	% 25
المشاركة البرلمانية	01	% 25
المجموع	04	%100

ثالثا: تمكين النساء (أنظر الجدول رقم03)

من خلال تحليل الجدول رقم (03) المتعلق بتمكين النساء، نجد أن وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير قد أولت المرأة وتحريرها وترقيتها أهمية قصوى، وأهم هذه المؤشرات نجد المشاركة السياسية بنسبة 25 % والتي تلزم هذه الأنظمة السياسية الرسمية الشرق أوسطية بالسماح للمرأة بحقها في الانتخاب ورغم تسجيل تقدم في هذا الميدان إلا أن بعض من هذه الدول مازالت تمنع المرأة من حقها الدستوري والقانوني في الانتخابات. أما المشاركة المدنية بنسبة 25 % وتعنى حصول المرأة على المواطنة بكل ما تحمله من حقوق وواجبات،والمشاركة الفاعلة في أوساط المجتمع المدني، أما المشاركة الانتخابية بنسبة 25 % وهي تلح على أن مشاركة المرأة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية أصبح لزاما وذلك لما تمثله من نصف المجتمع، وأخيرا وليس آخرا أن المشاركة البرلمانية بنسبة 25 % هي أسمى ما يجب أن تصل إليه المرأة ليمر طبعا فقط الوصول إلى منصب نائبة في البرلمان بل أكثر من نلك في السلطة التنفيذية مثلا وهذا ما تصبو إليه هذه الوثيقة.

الخاتمة :

إن من أهم ما توصلنا إليه من خلال الفصل الثاني هو أن البحرين على غرار عديد من الدول العربية لها إمكانات كبيرة نحو التحول الديمقراطي فرغم كونها تحت قيادة حكم سني يمثل 35 % من السكان و يقود السكان الشيعة الذين يمثلون 65 % إلا أن المواطنة التي بدأت مع العهد الجديد في إطار الإصلاح السياسي في المملكة البحرينية عرف ومازال تطورا ديمقراطيا رغم عديد العراقيل من طرف بعض أعيان وأهل الحل والعقد داخل الأسرة الحاكمة بسبب ضخامة المصالح المادية و المعنوية أهمها الخوف الدائم من النفوذ الإيراني و كذلك الضغوطات السعودية و من هنا نجد بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير جاء بعد أكثر من 4 أربع سنوات من مشروع مملكة البحرين في الإصلاحات السياسية و بالتالي كانت بعيدة عن الإملاء و الضغوط الأمريكية بل حتى أنها أصبحت مثار رضا الأمريكيين خاصة بعد أن أصبحت البحرين بإصلاحاتها الديمقراطية و ما أنجزته تتقاطع في كثير مما جاء في وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الفصل الثالث

نظرة الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين

- ***المبحث الأول***: تحليل الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين.

- ***المبحث الثاني***: مستقبل ورهانات للإصلاح السياسي العربي.

تمهيد :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء الجانب المستقبلي أهمية قصوى بغرض التنبؤ بإصلاح سياسي في الحاضر كما أن هذا يرجع إلى ما قمنا به من خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى القيام بإصلاحات ترمي إلى التغيير والانتقال والتحول الديمقراطي، ثم المعيقات والممكنات الآتية فقد قمنا بإعطاء لمحة ونظرة وتحليل الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين ومداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين بتدعيم المكتسبات الديمقراطية و تجنب الأخطاء و بعض القرارات التي أثرت و مازالت على المسار الذي يرمي إلى ربط الديمقراطية باقتصاد حر و تنمية بشرية تستثمر في الإنسان أحسن استثمار بالأخص قطاعي التعليم و الصحة ودعم من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك سواءا في العالم العربي ثم دول الخليج العربي و بالأخص مملكة البحرين، لأننا توقينا من وراء ذلك إعطاء كل ما نستطيع إليه و ما توفر لدينا من دراسات ارتأينا أنها تخدم الموضوع، والتي ترمي بطبيعة الحال إلى دراسة الموضوع في إطار موسع بأخذ بجدلية الرأي و الرأي الآخر، خاصة بين باحثين لهم نظريتين مختلفتين عند استشراف مستقبل الديمقراطية في البحرين.

المبحث الأول:

تحليل الأساتذة الجامعيين للإصلاح السياسي في البحرين:

لقد حاولنا في هذا الفصل الثالث،وعن طريق القيام ببحث ميداني وذلك باستعمال تقنية المقابلة الحرة، الغوص أكثر في الموضوع المراد دراسته، بعد الاستطلاع الميداني ،وهي تقنية سوسيولوجية نوعية تهتم بالإلمام أكثر بجوانب الموضوع بالأخص أسئلة حرة مركزة والهدف الأسمى كله يتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من المبحوثين كما أنه باختيارنا العينة عشوائية كان هدفنا الابتعاد عن النمطية والعينة الجاهزة.

ولكن اختيارنا كان محددا في النخبة الجامعية التي تمثل آمال الأمة وزبدة المجتمع من جامعة وهران،تنقسم إلى كلية العلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع، وكلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

خاصة وأن الأساتذة المبحوثين قمنا بتقسيمهم إلى خمسة أساتذة في كل قسم، ولكن يبقى المهم أنه وبحكم التخصص الأكاديمي على إطلاع ودراية بالموضوع الذي تعالجه هذه المذكرة،بل الأكثر من ذلك هو اختيارنا لأساتذة جامعيين كمبحوثين من مختلف المقاييس التي يحتويها كلا التخصصين.

الاختيار لأساتذة علم الاجتماع ينبع من حرصنا الدائم والأكاديمي على التطرأ للموضوع المدروس الذي تعالجه هذه المذكرة بنظرة سوسيولوجية سواء بأبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والاستشرافية،والأهم من ذلك الطابع الميداني للأبحاث التي يختص بها الباحثين في علم الاجتماع.

أما الاختيار لأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فهو للتخصص الأكاديمي سواء بجانبه النظري الإبداعي وما طرحه الموضوع المدروس من مفاهيم ونظريات جديدة منها: "الشرق الأوسط الكبير" للرئيس الأمريكي جورج والكر بوش و"الشرق الأوسط العظيم" للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز و"الشرق الأوسط الجديد" و"الفوضى الخلاقة" لكاتب الدولة الأمريكية نحو كندوليزا رايس، ونظرة أكثر تخصص في العلاقات الدولية للمذكرة المدروسة.

وبالتالي اختيار هذه النظرة يعود لعدة اعتبارات علمية ومنهجية وميدانية تخدم موضوعنا لأكثر جدلية وتفحص شامل.

لقد حاولنا جاهدين من خلال استعمال تقنية المقابلة الحرة،وبهدف التركيز أكثر في أهم ما ورد من المبحوثين من تصريحاتهم القيمة القيام بوضع عناوين فرعية للأسئلة المتقاربة التي وردت في دليل المقابلة.

1) **الإصلاح السياسي في الوطن العربي ودول المجلس التعاون الخليجي:** وقد وجدنا بعد القيام بطرح هذا السؤال على المبحوثين أن الأغلبية ترى بأن الإصلاح السياسي في الوطن العربي عموما قد ظهر منذ نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م وهو ما اصطلح عليه بعصر "النهضة العربية" بقيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في المشرق العربي وعبد الحميد بن باديس وخير الدين بالمغرب العربي بل منذ القرن 18م من طرف محمد بن عبد الوهاب بشبه جزيرة العرب وهي دول الخليج العربي حاليا وهناك من يرجعها أنها أصبحت- عملية الإصلاح السياسي- أكثر واقعا منذ أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001م فيقول أحد الأساتذة : "أن الإصلاح السياسي ظهر منذ عصر النهضة العربية، أما الآن فقد أراد الغرب تصدير مفاهيم تتمثل بقيم الحرية والديمقراطية شكل الدول العربية ومجتمعاتها" (المقابلة رقم 02) أما خليجيا فليس هناك نفس الموقف للتقبل والقيام بالإصلاح السياسي نظرا لخصوصية كل دولة على حدى، ويدعم أستاذ آخر زميله بالقول "أن الإصلاح السياسي ظهر منذ النهضة العربية كإرهاصات أولية ولكنه الآن ظهر منذ أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2004م لكي تحافظ أمريكا على مصالحها النفطية من جهة ولكن لدفع الدول العربية والخليجية منها للشروع بإصلاح سياسي شامل بدمقرطة المؤسسات السياسية والقانونية" (المقابلة رقم 09)، في حين ترى الأقلية من المبحوثين أن الإصلاح السياسي عرف منذ الخلافة الإسلامية والفتنة الكبرى ولكن لم تشمل الجوانب الاقتصادية الإعلامية والعلمية بمعنى الإصلاح السياسي الشامل ويقول أحد المبحوثين ": الإصلاح السياسي عرفناه منذ الخلافة الإسلامية ولكنه لم يكن شاملا بل اقتصر على الجانب السياسي ولم يكن يحمل إستراتيجية وبرنامج عمل" (المقابلة رقم 10).

وبالتالي نستنتج من خلال استجواب المبحوثين حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي ومنه دول الخليج العربي أنه ظهر في فترات تاريخية عندما تعرف الأمة العربية المحن والشدائد كعصر النهضة العربية تحت الوجود العثماني والتغلغل الاستعماري الغربي أو التقهقر الداخلي العنيف الذي ينذر بزوال أنظمة الحكم العربية الرسمية، وأن هناك من تقبله بل وشرع فيه منذ مدة،وهناك أنظمة عربية تحفظت وقاومت كل نوع من الإصلاح السياسي.

2) مشروع الشرق الأوسط الكبير في الوطن العربي ودول المجلس التعاون الخليجي:

وقد وجدنا نظرة أغلب المبحوثين بإطلاعهم – بالأخص عبر وسائل الإعلام والكتب الأكاديمية الصادرة حول موضوع – على مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرونه فكرة ومشروع سياسي للإدارة الأمريكية لجورج والكر بوش رغم صياغته من طرف أكاديميين وأهم أقطاب المجتمع المدني العربي لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003 ، ويقول أحد المبحوثين :" مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع غربي عقلاني وتتم محاولة ترسيخه في الدول التي بدأت الإصلاحات السياسية عربيا،أما دول الخليج العربي فنجد البحرين والكويت تتقدمان في الحرية السياسية والدمقرطة والتمثيل النسوي والنقابات والانتخابات على خلاف دول خليجية أخرى تتقدم ولكن ببطء شديد ونقائص أهمها التعامل مع الأجانب وقانون الجنسية " (المقابلة رقم 02).

ويدعم مبحوث أخر سابقه فيقول:" مشروع الشرق الأوسط الكبير له جانبيين أحدهما أكاديمي لدى النخب العربية كالإصلاح السياسي والحكم الراشد والآخر مشروع سياسي أمريكي نحو الدول العربية ومن بينها خليجيا نجد دولتين البحرين والكويت قد استغلتا واستفادتا من مشروع الشرق الأوسط الكبير لدعم إصلاحاتهما السياسية" (المقابلة رقم 04).

بينما ترى الأقلية من المبحوثين عكس ذلك أنه لا يهدف إلى إصلاح سياسي نحو الوطن العربي ومنها دول الخليج العربي بل فقد الحماية المصالح الحيوية لواشنطن في المنطقة ويقول أحدهم:" لدى اطلاع على مشروع الشرق الأوسط الكبير ولي نظرة تحليلية،وهو أنه إعادة

رسم خريطة توازن القوى وحماية ممرات النفط، وليس هناك على المستوى العربي وبالأخص الخليجي إصلاح سياسي بسبب غياب الشرعية السياسية" (المقابلة رقم 10).

وبالتالي نستنتج تطرق أغلب المبحوثين على الجانبين الأكاديمي والمبدئي في ضرورة عرض الأوضاع العربية من كل النواحي والنداء بالتعجيل بقيام بإصلاح سياسي شامل من خلال تطبيق ما جاءت به وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير والتفريق كذلك بكونه مشروع سياسي للإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش لحماية مصالح الولايات المتحدة.

3) الإصلاح السياسي في البحرين: وهنا وجدنا أغلب المبحوثين بعد استجوابهم أن الإصلاح السياسي في البحرين والخطوات التي قامت بها الطبقة الحاكمة والإجراءات الملموسة التي شرعت من خلالها بتدعيم التراث السياسي الإصلاحي التي تزخر به مند عشرينات القرن 20م عموما منذ 1999م خصوصا بإصلاح دستوري ثم إطلاق الحريات السياسية والنقابية والانفتاح الاقتصادي المدروس والإعلامي والانتخابات الشفافة، ويقول أحد الأساتذة المبحوثين مايلي:" قامت البحرين بإدخال إصلاحات سياسية عميقة وجذرية كالإصلاح الدستوري وفرض احترام الدستور والقانون ولكن يبقى المحيط الجيوسياسي لبعض الدول يهدد هذه التجربة خوفا من الامتداد الديمقراطي لهذه الدول،ولكن الممكنات فهو مزيد من الإصلاحات السياسية والتعامل المسؤول للقيادة البحرينية مع الجوانب الإيديولوجية والطائفية لمنع الآخر من التدخل" (المقابلة رقم02)، وفي نفس السياق يصرح أحد الأساتذة المبحوثين كذلك فيقول :" الإصلاح السياسي في البحرين قد حقق خطوات وإنجازات نوعية ويرجع ذلك لطبيعة النظام الملكي كالتسيير المؤسساتي بإشراك كل الأطياف والحساسيات وتجاوزت النعرة الطائفية، والمعيقات تبقي جغرافية بكونها تبقي جزيرة غير مرتبطة برا بدولة أخرى ولكن سهل لها من جهة أخرى ونظر لقلة مساحتها وسكانها ولاعتبارات أمنية النجاح في الإصلاحات السياسية" (المقابلة رقم 06)، بينما الأقلية من المستجوبين أنها وجدت بأنه لم تحدث إصلاحات سياسية في البحرين إلا بإيعاز أمريكي ولا ينجح بسبب طبيعة المجتمع التقليدي ويقول أجد الأساتذة:" لا أتصور بأن الطبقة الحاكمة في البحرين قامت

بإصلاح سياسي باستقلالية بل كانت بإرادة وضغوطات أمريكية ومن ورائها الرأسمالية العالمية، كما أن المعيقات هو التركيبة والثقافة التقليدية للمجتمع والإمكانية هو تغيير البنى التقليدية للمجتمع ودفعه نحو الحداثة بفعل التكنولوجيا الحديثة"(المقابلة رقم01).

وبالتالي نجد تأكيد أغلب المبحوثين على زيادة البحرين عربيا ولكن خصوصا خليجيا بفعل الخطوات التي شرعت فيها نحو إصلاح سياسي شمل كل المجالات.

4) مشروع الشرق الأوسط الكبير في البحرين: نجد هنا أغلب المبحوثين بعد استجوابهم يجمعون تقريبا على التطابق بين آمال ومطالب الإصلاح السياسي التي جاءت في وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير وما عرفته البحرين وما زالت،بل أنها استفادت منه في دعم إصلاحاتها، ويقول أحد الأساتذة المبحوثين :" يتطابق مشروع الشرق الأوسط الكبير مع الإصلاح السياسي في البحرين، والتي ستدعم الطبقة الحاكمة في بقائها وهناك الوعي الديمقراطي، أما خليجيا فهناك إصلاحات سياسية سيؤشر من خلالها مشروع الشرق الأوسط الكبير على هذه الدول بفضل وسائل الإعلام (المقابلة رقم 02)،ويضيف أستاذ مبحوث آخر ليقول:" مشروع الشرق الأوسط الكبير يحاول دعم الإصلاح السياسي الداخلي البحريني لأنه مشروع تراكمي تاريخي، ولأن تجربة البحرين الجدية سوف تمتد إلى الدول الخليجية الأخرى"(المقابلة رقم 07).

في حين ترى الأقلية عكس ذلك بسبب المجتمع التقليدي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبحرين ويقول أحد المبحوثين :" مشروع الشرق الأوسط الكبير جاء من التخلف الذي تعانيه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب الحكم التقليدي، وإذا حصل إصلاح سياسي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير ونجح في البحرين- قد يمتد في الدول الخليجية الأخرى ولكنها ستقوم بعرقلته"(المقابلة رقم 05).

وبالتالي نرى أن ما جاء في وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير من مشروع الإصلاح السياسي الشامل سواء التحول الديمقراطي سياسيا والانفتاح الاقتصادي وضرورة عصرنة وسائل الإعلام والاتصال وتشجيع البحث العلمي والاستثمار البشري بالأخص قطاعي التعليم

والصحة، قد نجد أن الطبقة الحاكمة البحرينية قد أولتها اهتماما بالغا ولم يأتي المشروع الشرق أوسطي إلا ليدعم ذلك أكثر فأكثر.

5) مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين: ونجد أغلب المبحوثين قد أكدوا على أنه بحدوث إصلاح سياسي وبديمومة ولكن بالأخص بتوفر إرادة سياسية مستقلة عن الخارج وسلمية بعيدة عن عدم الاستقرار السياسي والفوضى قد يكون هناك فرص ونجاحا حتميا للإصلاح السياسي في البحرين، ويقول أحد الأساتذة المبحوثين:"مستقبل الإصلاح السياسي سينجح في البحرين لأن هناك استعدادا لاستيعاب التناقضات الداخلية وتسييرها وفق التوازنات الداخلية" (المقابلة رقم 06). ويدعم أستاذ مبحوث ذلك بقوله :" مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين سينجح إذا واصل على هذا المنهج الإصلاحي". (المقابلة رقم 10).

بينما الأقلية ترى الإصلاح السياسي سينجح بإبعاد عدة عوامل مازالت موجودة ومتجذرة وتحكم البلد ويقول :" أرى أن الإصلاح السياسي هو مرتبط بالوفرة المالية وتبقي البحرين وما حدث بها محاولة يمكن لها أن تنجح بإبعاد القبلية والعبودية والعرف الاجتماعي وتحل محلها سلطة القانون والدين". (المقابلة رقم 01).

وبالتالي وجدنا هنا شبه إجماع على أن الأساتذة المبحوثين يستشرفون مستقبلا واعدا للإصلاح السياسي في البحرين وبالأخص على المديين المتوسط والبعيد وذلك رغم كل العراقيل الداخلية والصعوبات الجيوسياسية التي تحيط بالتجربة البحرينية.

6) مستقبل الشرق الأوسط الكبير في البحرين: وهنا كذلك نجد أغلب الأساتذة المبحوثين الذين لهم اطلاع على مشروع الشرق الأوسط الكبير وعلاقته بالإصلاحات السياسية الجارية بالبحرين قد أكدوا على دعمهم له كمبدأ في الإصلاح السياسي من جهة، ولكن أن يكون بإرادة سياسية مستقلة وداخلية وبالطرق السلمية وكذلك بعدم الالتفاف والتلكؤ، كذلك بعيدا عن السيناريوهات العراقية والأفغانية ويؤكد أحد الأساتذة المبحوثين" مشروع الشرق الأوسط الكبير له أهمية ومستقبل على المدى البعيد وليس القصير والمتوسط، وعلى أن الأنظمة

السياسية الرسمية العربية ومنها البحرين مفروض عليها الشروع في إصلاح سياسي وإلا ستختفي في ظل العولمة المتسارعة" (المقابلة رقم 4).

ويضيف أخر يقول :" مشروع الشرق الأوسط الكبير من حيث المحتوى قوي ومشجع على التطبيق، بغض النظر عن الإدارة الأمريكية لجورج والكر بوش التي قامت بوضعه" (المقابلة رقم 08).

في حين ترى الأقلية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يكون ناقصا ولا مستقبل له إذا لم يساهم جديا في حل النزاع العربي الإسرائيلي ويقول أحد الأساتذة المبحوثين:" مشروع الشرق الأوسط الكبير سينجح إذا قام بإنصاف العرب وحل المشكلة الفلسطينية" (المقابلة رقم 06).

هنا نجد شبه إجماع من الأساتذة المبحوثين على أن مشروع الشرق الأوسط الكبير سينجح في المنطقة العربية والخليجية منه وخصوصا بالبحرين لأنه مبدئيا يمثل الإصلاح السياسي المنشود من النخب والشعوب العربية، أما واقعا فهو مطلوب من الأنظمة السياسية الرسمية العربية تطبيقه ولكن بالإرادة السياسية المستقلة والداخلية والشاملة لكل المجالات وبعيدا عن كل الفرض العسكري الخارجي الأمريكي تحديدا".

هذه هي إذا أهم ما جاء في تحليلات وتصريحات الأساتذة الجامعين حول الموضوع المراد دراسته وقد كان بحثنا ميدانيا يهدف إلى التقرب والتمحص والتحليل الأكاديمي (Realism Academic Analysis).

المبحث الثاني : مستقبل الإصلاح السياسي الغربي

وهناك من يرى التحدي السياسي ضروري فالباحث إبراهيم أبراش يؤكد على أنه (...) سواء سميت الشرق الأوسط الكبير أو المشروع الأمريكي للإصلاح أو التحديث السياسي، فكلها تداعيات لما يمكن تسميته بالعولمة السياسية، أي محاولة نشر الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكن بالطبعة الأمريكية وما سبق أن قلناه عن التحديين السابقين في هذا السياق، والسياق هنا هو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فما كان يوجد مبرر لأمريكا أو غيرها

لأن تطالبنا بالإصلاح السياسي لو كانت أنظمتنا ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكرامته، هذا لا يعني منح شرعية للمطالب الأمريكية أو القول إن أمريكا جادة في سعيها في نشر الديمقراطية (...)، وبتحليل يحمل الحذر والحيطة يواصل قوله أنه (...) حيث من تتهم أمريكا اليوم بالأنظمة الغير الديمقراطية وتطالب بتغييرها هي بالأساس حليفة الولايات المتحدة الأمريكية لعقود وكانت هذه الأخيرة تسكت عن ممارستها المتناقصة للديمقراطية، وانقلابها عليها يعود لعدم قدرة هذه الأنظمة على تأمين الحماية للمصالح الأمريكية أو رفضها الانسياق وراء مشاريع الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية[1](...).

و نجد من يؤكد على تجديد الحياة السياسية في إطار المعارضة وإعادة البناء السياسي في العالم الإسلامي يقول عالم السياسة الفرنسي برتراند بادي(...) إذا كانت المعارضة، في العالم الإسلامي، تتخذ التوجه الديني الذي قدمناه وصفا عنه، فانه قد يكون من السذاجة تقليصها إلى هذا المظهر الوحيد و إنكار حقيقة أبعادها ذات الطبيعة الدنيوية. إن أصالة النموذج يعود، على العكس، إلى التفاعل المستحث بين مصدري الحركة هذين، و إلى التأثير الكبير التي تمارسه هذه المعارضة على تنظيم الشرعية كما على تنظيم طبقة المثقفين.

إن المعارضة المدنية ليست جديدة في العالم الإسلامي. إنها تمثل خاصية كونها ملتصقة التصاقا وثيقا بمغامرة التحديث. لقد كانت المعارضة في البدء دخيلة على الطبقة الحاكمة و موجهة ضد النظام التقليدي، إذا تشكلت مع حركة الإصلاح في القرن التاسع عشر: لقد كانت حاضرة كحالات فردية لدى الطهطاوي الذي كان يطالب باستيراد المؤسسات الغربية.

و دائما وفي إطار السعي نحو تحديث الحياة السياسية العربية يؤكد الجابري، (وهذه هي بالتحديد مهام الفكر العربي اليوم، مهام تجديد العقل السياسي العربي، المطلوب) هو :

أ. تحويل "القبيلة" في مجتمعنا إلى لا قبيلة : إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي: أحزاب، نقابات، جمعيات حرة، من مؤسسات دستورية...الخ. وبعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تمايز واضح بين المجتمع السياسي (الدولة و أجهزتها) والمجتمع المدني (التنظيمات

[1]. إبراهيم أبراش، الضغط الخارجي والإصلاح السياسي، في: المستقبل العربي، السنة 27، العدد 304، جوان 2004، ص.26.

الاجتماعية المستقلة عن أجهزة الدولة)، و بالتالي فتح الباب لقيام مجال سياسي حقيقي تمارس فيه السياسة و يتم فيه صنع القرار و يقوم فاصلا و واصلا، في نفس الوقت، بين سلطة الحاكم و امتثال المحكوم. حقا إن مثل هذا التحول إنما يتم عبر تطور عام اقتصاي اجتماعي سياسي ثقافي، و لكن هذا لا يلغى دور الإنسان: دور العقل و الممارسة.

ب. تحويل "الغنيمة" إلى اقتصاد "ضريبة" : و بعبارة أفرى تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي. إن الاقتصاد العربي يطغي فيا الريع بكل مكوناته و توابعه من عطاء و عقليا ريعيا...الخ و هو يعني في كل قطر عربي من مشاكل مزمنة لا سبيل من التغلب عليها، إلا في إطار تكامل اقتصادي إقليمي جهوي و في إطار سوق عربية مشتركة تفسح المجال لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار بين الأقطار العربية هي وحدها كفيلة بإرساء الأساس الضروري تنمية عربية مستقلة.

جـ. تحويل "العقيدة" إلى مجرد رأي : فبدلا من التفكير المذهبي الطائفي المتعصب المتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة يجب فسح المجال لحرية التفكير، لحرية المغايرة و الاختلاف، و بالتالي التحرر من سلطة الجماعة المغلقة، دينية كانت آو حزبية أو إثنية، إن تحويل العقيدة، إلى رأي معناه: التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوغمائي، دينيا كان أو علمانيا، و بالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي[1].

وتبعا للضغط الذي مارسه الغرب عامة والأمريكيين خاصة بعد أحداث 11من أيلول (سبتمبر) 2001 على العرب يطرح الباحث غسان سلامة السؤال بل الهاجس :

فماذا يريد القوي فعلا لنا ومنا ؟

ويقول انه يريد منا أولا أن نقبل إعادة النظر في مبدأ السيادة الوطنية، لا تعديا بالمطلق و إنما لأن مفهوم السيادة قد تغير بعد إنهاء الحرب الباردة، و لاعتقاده أن دول العالم الثالث قد أفادت أكثر من اللازم من ذلك المفهوم، فحاولت أن تجعله ذا طبيعة مطلقة في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، مستفيدة من تنافس القطبين على استدراج تأييدها. أما و

[1]. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي. محدداته و تجلياته، ط2، (بيروت. المركز الثقافي العربي، 1991)، ص 374.

قد سقط القطب السوفييتي، فان الغرب بمختلف دوله يسعى لتخفيف من مضمون السيادة و من استفراد الدول بشعوبها تفعل بها ما تشاء و بخيراتها و توظيفها كما ترى والأوربيون تجاوزوا مبدأ السيادة لمصلحة اتجاههم في الصناعة والزراعة، و صولا إلى توحيد العملة، آما الأمريكيون، فهم يزيدون من التمسك بسيادتهم و يعطون أنفسهم حق تجاوز سيادة غيرهم[1] .

وفي إطار تعزيز الديمقراطية يؤكد آلان تورين على أنه ينبغي لنا أن نميز بين جانبين من جوانب الحداثة لسياسية. من جهة أولى هناك دولة الحق، و هي التي تحد من سلطة الدولة التعسفية، لكنها تساعد هذه الدولة على التشكل و التكون و تأطير الحياة المجتمعية عن طريق مناداتها بوحدة النظام القانوني و تماسكه إن دولة الحق هذه لا تعثر اقترانا ضروريا ديمقراطية فهي قد تكافحها بمقدار ما قد تعززها من جهة ثانيه، هناك فكرة السيادة الشعبية التي تمهد تمهيدا مباشرا لمجيء الديمقراطية، إذ أنه يكاد يكون لا مفر من العبور من الإرادة العامة إلى الإرادة الأكثرية، فيتحول الإجماع بسرعة إلى مجال و نزاع و تنظيم لأكثرية و أقلية.[2]

فإذا تعمقنا بهذه المسألة كان لنا أن نقول إن المساواة السياسية التي لا وجود للديمقراطية بدونها، لا تقتصر على منح جميع المواطنين حقوقا واحدة، بل هي وسيلة للتعويض عن التفاوتات والاجحافات المجتمعية باسم مجموعه من الحقوق المعنوية، بحيث أن على الدولة الديمقراطية أن تعترف لمواطنيها المهضومي الحقوق بحق التصرف، ضمن إطار قانوني ضد نظام مجحف تشكل الدولة جزءا منه والدولة لا تقوم بذلك على سبيل الحد من سلطتها و حسب بل تقوم به لأنها تعترف بأن وظيفة النصاب السياسي تقوم على التعويض عن الإجحافات المجتمعية.

كما يرى الباحث السيد ولد آباه على ضرورة الإصلاح السياسي ولكن بتوازن واستقلالية فيقول إن التحدي الذي يواجه النظام العربي هو رسم الموقف الناجح الذي يضمن في آن واحد التحصن ضد مشروع إصلاحي مفروض من الخارج لا تتوفر له الصدقية و

[1]. غسان سلامة، نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع، في مجلة المستقبل الغربي، السنة 27، العدد 304، (تموز / جوان 2001)، ص 23.
[2]- ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، ط3، (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 33

المشروعية و امتصاص صدمة التحولات الهائلة التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخيرة، مما يقضي بلورة ميكانيكية إصلاح داخلي سريع لم يعد مجرد خيار حر، فمكمن الخطر هو توهم القدرة الدائمة على الاحتمال بمشروعية الاستقلال الوطني و القومي إزاء الإصلاحات الخارجية و الرهان على التناقض الجذري بين ديناميكية الأمة و قوى الهيمنة الدولية[1].

و المطلوب يستطيع البعض من المعاديين للمشروع الديمقراطي إقامة ديمقراطية على الطريقة الأمريكية و لا تقليد أي نموذج آخر للنظم السياسية، فهذا هو أصل كل إخفاق و إنما المطلوب توسيع دائرة الحريات و الحقوق المواطنية العادية التي تسمح للرأي العام وللأفراد على اختلاف انتماءاتهم و مستوياتهم الثقافية و الاجتماعية بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر و المنظم في المستقبل أن المطلوب هو بناء أطر تفكير عام ووطني اختفى تماما من الساحة العمومية الخاصة و حرم إلى درجة النسيان.[2]

وحول آفاق الدمقراطة في الوطن العربي نفس الباحث في مؤلف آخر مشترك يؤكد على أن عناصر البنية الديمقراطية ليست غائبة، سواء تعلق الأمر بالإيديولوجية، التطلعات، القيم، سلوكات، أو قوى اجتماعية ديمقراطية، ما ينقص كذلك هو ديناميكية سياسية لتضعها مع بعض وتعطي أكثر دفع للمشروع العام وسيكون كذلك نتيجة تغيير ظرفي وطني، جهوي ودولي، يعني بطابع سياسي جيوسياسي واستراتيجي وأن من ثمار فعل سياسي هام من طرف قوى ديمقراطية[3].

---

[1]. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 : الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص.134.

[2]. الشطي إسماعيل (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، في: برهان غليون، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة الخيارات العربية، الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص .ص 263-264.

[3] .Burhan Ghalioune, Démocratie et modernisation dans le monde Arabe, in Marie- Hélène Parézian et Soheil Kash (sous la direction), pluralisme, modernité et monde arabe (Beyrouth, Laval, la press universitaire, 2000,P 67).

الخاتمة :

لقد حاولنا من خلال بحثنا الخروج بعدة نتائج تخدم موضوع المذكرة، وذلك كان دائما بغرض الإلمام المنهجي الأكاديمي، وتبعا لذلك وجدنا بعد القيام بالعمل والبحث الميدانيين، وباستعمال تقنية المقابلة الحرة، وطرح عديد الأسئلة ثم القيام بضم بعضها البعض لمن هي عضويا وموضوعيا تخدم البحث. وذلك في أطار التحليل السوسيولوجي الأصيل فنجد عند طرحنا السؤال حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي ومنها دول مجلس التعاون الخليجي سواء فترة بظهور مفهوم الإصلاح السياسي الذي يرجعه غالبيتهم منذ عصر النهضة بنهاية القرن 19م وبداية القرن 20م وبعضهم الآخر منذ أحداث 11أيلول (سبتمبر) 2001م، وأراء المبحوثين تؤكد على أن بعض الدول العربية والخليجية منها، قد شرعت في الإصلاحات السياسية منذ سنوات تحديدا في العشرين سنة الأخيرة وأخرى مازالت متعنتة ومتحفظة وتراوغ بإصلاحات سياسية سطحية.

لنأتي إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وعلاقته بالإصلاحات السياسية في الوطن العربي ومنها الدول الخليجية، والتي يؤكد أغلب المبحوثين على أنه ورغم كون تحرير وثيقة الشرق الأوسط الكبير من طرف الأكاديميين وتدفع نحو الإصلاح السياسي الذي يجب أن يكون دعما للإرادة السياسية الداخلية والسلمية، التي شرعت فيها بعض الدول العربية ومنها الخليجية، ولكن مستقلا عن المشروع الأمريكي الذي قام ببلورة هذه الوثيقة ذات الأصل الأكاديمي بفرض الإصلاح السياسي من الخارج وبالقوة العسكرية.

ثم يأتي جانب الإصلاح السياسي في البحرين التي وجدها وحللها غالبية الأساتذة المبحوثين أنها مشجعة ورائدة على المستوى العربي عموما ولكن خليجيا بالخصوص لأنها جاءت بإرادة سياسية مستقلة من طرف الطبقة الحاكمة البحرينية وسبقت زمنيا مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأقلية ترى بأنها مفروضة من الخارج.

ليأتي مشروع الشرق الأوسط الكبير وعلاقته بالإصلاح السياسي في البحرين، والذي نجد من خلاله غالبية المبحوثين يؤكدون على أن ما جاء في وثيقة الشرق الأوسط الكبير من آمال

وتطلعات الأمة العربية من نخبها المثقفة والآلام التي تعانيها المجتمعات، قد قامت بتدعيم ما يحصل من إصلاحات سياسية في البحرين وتتطابق معها في الكثير من المحاور والأبعاد السياسية في البحرين منذ 1999 هو سطحي.

يليها مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين، والتي حسب غالبية الأساتذة الأفاضل المبحوثين يرون بأنه سيكون مستقبلا مشرفا. طبعا إذا تواصل بنفس الوتيرة والجدية ولكن يؤكدون على مسائل أهمها الجانب الزمني وهو نجاح الإصلاح السياسي على المديين المتوسط والبعيد وترسيخ قيم وشروط الموطنة والديمقراطية والانتقال بالمجتمع من نفوذ الممارسات القبلية والمذهبية إلى سلطة الدين الإسلامي المعتدل وسلطة القانون والعدالة الاجتماعية وهو ما تسعى إليه جاهدة القيادة البحرينية حاليا.

أن سيرورة الإصلاح السياسي سواء في بعض دول العالم العربي و غالب دول مجلس التعاون الخليجي بالأخص مملكة البحرين موضوع هذه الدراسة مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لتدخل التاريخ، وتمثل لحظة حضارية و موضوعية و حتى نفسية للقيام بإصلاحات سياسية أصبحت أكثر من حتمية من أجل تعزيز الأمن و السلم الداخلي سواء سياسيا أو اجتماعيا بل أنه أصبحت حتمية، وهي بالتالي ومع تحديات العولمة التي تمثل رهانا استراتيجيا و كما قال عديد الباحثين العالميين من أمثال بطرس بطرس غالي و جون ستيكليدز، أن العالم في إطار التحديات المستقبلية قد أصبح من الآن فصاعدا مسرحا لمنافسة لا ترحم ليس فقط اقتصاديا بل حتى في جودة الحياة السياسية و من لا يتقدم يتأخر و قد وجدنا أن الديمقراطية في البحرين جمعت بين عادات و تقاليد قبلية بعضها يساعد على تنمية الديمقراطية فكرا و ممارسة و تتمثل في أهل الحل و العقد و كذلك في جمع الشورى و الديمقراطية في تجانس ووئام، و ذلك طبعا حسب خصوصيات المجتمع البحريني خاصة أن الشعب البحريني بكل فئاته و طبقاته و شرائحه الاجتماعية له من النضج السياسي منذ عهد الانتداب البريطانى مناعة و قاعدة ديمقراطية لا يستهان بها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تمثل قضية الإصلاح السياسي أحدى قضايا الساعة و التي ما فتئت الشعوب ونخبها السياسية المعارضة و الحاكمة داخليا و المجتمع الدولي الذي أصبح يشجع ويدفع دمقرطة الدول كإحدى أولوياته من جهة وعقوبات على الدول الشمولية التي مازالت ترتكب الفظاعات في حق شعوبها ونجد المنطقة العربية والتي حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003 الذي يمثل جهدا ومثابرة وتمحيصا شاملا سيقا لأوضاع العالم العربي الذي قام تحت إشراف عديد الباحثين والخبراء الأكاديميين العرب بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يمثل قاعدة المشروع الأمريكى الممثل في وثيقة الشرق الأوسط الكبير الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية للرئيس الأمريكي "جورج والكر بوش" لإطلاق هذا المشروع عام 2004، و عرض خلال القمة العربية المنعقدة بتونس في مارس2004، ثم اجتماع مجموعة الثمانية الكبار في سي ايسلند فى جويلية 2004 من نفس السنة ثم جاء نص المشروع الفرنسي – الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط بإدخال نقطة هامه و هي احترام الخصوصيات الداخلية، و أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن يأتي إلا من الداخل فردت عليه الدول العربية بوثيقة الإسكندرية و بالتأكيد في توصيات القمم العربية على ما جاء في نص المشروع الفرنسي – الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط ولكن غالبية الأنظمة العربية لم تقم إلا ببعض الإصلاحات السياسية السطحية التي لا تأخذ بمطامح و آمال الشعوب العربية و لكنها قدمت تنازلات كبيره و خطيرة للإدارة الأمريكية فيما يعرف بالحرب العالمية ضد الارهاب، مست بسيادتها و ما تبقى لها من اتخاذ القرار و كان السيناريو العراقي المخيف لعديد من الأنظمة العربية إقليميا و دوليا من جهة و تحديات اقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية وبالتالي مخاوف الانزلاق نحو حروب أهليه داخلية أدى بها إلى مباشرة بعضها إلى أسلوب القمع والتهريب السياسي ضد المعارضة كالعادة وبعضها بالقيام ببعض الالتفاف السياسي الصوري المضلل والالتفاف حول الإصلاح السياسي بتمييعه وفئة ثالثة من الدول العربية انتبهت أخيرا إلى أن صداقة الولايات المتحدة الأمريكية لها، لا تحميها من مطالب شعبيه أصبحت على حافة الانفجار.

كذلك نجد أن ألنظام الديمقراطي رغم كونه تعرض و مازال للكثير من الانتقادات و الاعتراضات داخليا و خارجيا إلا أنه مازال يمثل لحد الآن - إلى أن يظهر - النظام السياسي البديل فنجد أن الديمقراطية تكون علاجا لكثير من المآسي ولتخلف عديد من المجتمعات البشرية وعند الحديث عن الدول العربية و دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص مملكة البحرين التي حاولنا من خلالها إعطاء الأسباب الموضوعية والذاتية التي دفعت إلى تبني بعض الدول العربية و الخليجية و منها البحرين إلى القيام بإصلاح سياسي أصيل و ذلك منذ بداية الإرهاصات الأولية بتكوين قاعدة ناضجة سياسيا وواعية ديمقراطيا و متمكنة حضاريا ومتأهبة نفسيا لخوض غمار إصلاح شامل و مترابط ليس فقط سياسيا وذلك بتبني الديمقراطية ولكن اقتصاديا كذلك بتبني اقتصاد السوق الاجتماعي، فعندما نقول ما هي الديمقراطية؟ ورغم وجود فوارق مثلا بين الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم كالنظام الجمهوري الرئاسي والنظام الجمهوري البرلماني أو النظام الملكي البرلماني أو النظام الملكي الدستوري. ورغم اختلافاتها فإن هناك مبادئ وممارسات محددة تميز الحكومات الديمقراطية عن غيرها من نظم الحكم، فالحكومة الديمقراطية هي تلك التي تمارس فيها السلطة والمسؤوليات السياسية بواسطة كل المواطنين بصورة مباشرة (الدول صغيرة المساحة) أو عبر ممثلين عنها يتم انتخابهم بحرية، كذلك الديمقراطية هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان من الشمولية ، كذلك تقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات والطوائف، فجميع الديمقراطيات التي تحترم إرادة الأغلبية، تحتمي في الآن ذاته و بالحماس ذاته الحقوق الأساسية للفرد و للأقليات وكذلك تلعب الديمقراطية دور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم إلى حكومة مركزية تمتلك كل السلطة أي الرغبة في تدعيم الحكم الفدرالي الذي يتلاءم مع النظام الملكي الدستوري الذي صوت عليه الشعب البحريني من خلال وثيقة الميثاق الوطني.

يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير و انتهائه بتراجع الإدارة ألأمريكية في تطبيقه بعدما حدث في العراق من جهة وسيطرة الإسلاميين في إيران و فلسطين و تهديدهم في مصر

و الكويت و الأردن و السجل التاريخي الغير المشرف للولايات المتحدة الأمريكية في دعمها عبر عقود طويلة لغالبية الدول العربية الاستبدادية بينت جليا أنه لا مناص بالقيام بإصلاح سياسي ديمقراطي اقتصادي ثقافي و اجتماعي مع اجتهاد لا ينبع إلا من الداخل بدون ضغط خارجي وبطرق سلمية حضارية مشروعة و لكن بالتدرج (على المديين المتوسط والبعيد) و لن يتأتى هذا إلا من خلال إرادة سياسية حقيقية من طرف النخبة السياسية الحاكمة.

الملاحق

الملحق رقم 1:

دليل المقابلة

1- ماذا نعني بالإصلاح السياسي؟ متى ظهر جليا بالنسبة للوطن العربي أو فيما يتمثل؟

2- هل لديك إطلاع على مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

3- كيف ترى الحياة السياسية في دول الخليج العربي وسيرورة الإصلاح السياسي؟

4- كيف استقبلت دول الخليج العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

5-هل لديك نظرة حول الإصلاح السياسي في البحرين ؟ وفيما يتمثل؟

6- ماهي معيقات وممكنات الإصلاح السياسي في البحرين؟

7- هل مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطابق أو يختلف مع الإصلاح السياسي في البحرين؟

8- الإصلاح السياسي الذي شرعت فيه الطبقة الحاكمة في البحرين هل سيدفع دول الخليج العربي الأخرى للشروع في نفس المسعى؟

9 – كيف ترى مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين؟

10- كيف ترى مستقبل مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

الملحق رقم 02: الخصائص العمة للمبحوثين

المقابلة	السن	الرتبة العلمية	المستوى العلمي	القسم	الكلية	الجامعة
المقابلة (01)	51	أستاذ محاضر	دكتوراه	علم الاجتماع	العلوم الاجتماعية	وهران
المقابلة (02)	46	// //	//	// //	// //	//
المقابلة (03)	50	// //	//	// //	// //	//
المقابلة (04)	60	// //	//	// //	// //	//
المقابلة (05)	46	أستاذ مكلف بالدروس	ماجستير	// //	// //	//
المقابلة (06)	49	أستاذ محاضر	دكتوراه	العلوم السياسية والعلاقات الاجتماعية	الحقوق	//
المقابلة (07)	45	أستاذ مكلف بالدروس	ماجستير	// //	//	//
المقابلة (08)	39	أستاذ محاضر	//	// //	//	//
المقابلة (09)	29	أستاذ مساعد	//	// //	//	//
المقابلة (10)	29	// //	//	// //	//	//

الملحق رقم 03 :

نموذج من مقابلة

س 1- ماذا نعني بالإصلاح السياسي؟ متى ظهر جليا بالنسبة للوطن العربي؟ وفيما تمثل؟

ج 1- نعني بالإصلاح السياسي هو القيام بالإصلاحات في كل المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية وأصله يعود إلى الإصلاحات السياسية والدينية التي ظهرت بالغرب وتتمثل في كل أشكال الحريات ومنطلقها الثورة الفرنسية وعصر التنوير والقطيعة مع الماضي وأفكار الكنيسة والتحرر منها وتحويل السلطة الدينية إلى سلطة الرأي والحرية كقاعدة وتحرر الاقتصاد والفكر الفلسفي وتحرر الفرد من التسلط والفكر الكنسي وتعويضها بالحداثة والعصرنة في إطار ديمقراطي.

وظهرت في الوطن العربي في القرن 19 م في عصر النهضة العربية والعلماء العرب والمسلمين كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وكذلك بالجزائر وتونس والمغرب وذلك بالمطابقة والشروع في إصلاحات سياسية شاملة.

س2 - هل لديك إطلاع على مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

ج2 – جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير لإثبات الفكر الغربي كعقلانية وأفكار يجب أن تعم العالم وبالأخص العرب والمسلمين، وإدخاله للمنطقة وكذلك ترسيخه في الدول التي شرعت في الإصلاحات السياسية.

س3 – كيف ترى الحياة السياسية في دول الخليج العربي وسيرورة الإصلاح السياسي؟

ج3 – ليس هناك نفس السيرورة لدى دول الخليج العربي فيا يخص الإصلاح السياسي.

س 4- كيف استقبلت دول الخليج العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

ج4 – دول الخليج العربي لا يمكنها التهرب من مشروع الشرق الأوسط الكبير لأنها لا تستطيع معارضة الولايات المتحدة لارتباطهم العضوي بها، وبالتالي تحاول إدخال هذه الإصلاحات السياسية للحفاظ على سلطتها مع مراعاة الخصوصيات منها السياسة كطبيعة النظام الملكي، وهنا تظهر الاختلافات بين ما حققته دولتي البحرين والكويت بالمقارنة مع

المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان سواء الحريات النقابية والتمثيل السنوي وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتبقى بعض التغيرات كالتعامل مع الأجانب وقانون الجنسية.

س5- هل لديك نظرة حول الإصلاح السياسي في البحرين؟ وفيما يتمثل؟

ج 5- البحرين أدخلت إصلاحات سياسية عميقة وجذرية في المنطقة وداخليا يتمثل أهمها في تحويلها من إمارة مطلقة إلى مملكة دستورية على النمط الأوربي كالمملكة المتحدة وبلجيكا، وفصل السلطات بالأخص بين السلطة الملكية المعنية والمنتخبين في إطار احترام القانون والدستور.

س6- ما هي معيقات وممكنات الإصلاح السياسي في البحرين؟

ج6 – أهم المعيقات أنها من الناحية الجيوسياسية للبحرين كونها محاطة ببعض الدول التي تتحفظ من إدخال إصلاحات سياسية بها خوفا من الامتداد الديمقراطي وانتشارها داخلها،وأما الممكنات بدعم الإصلاحات السياسية في إطار الدستور والقانون وتوضيح العلاقة مع دول الجوار وقدرة السياسيين البحرينيين بالتعامل القانوني لكل الطوائف والمذاهب في البلاد،وذلك لتمنع مثلا دولة كإيران للتدخل في الشؤون الداخلية.

س7- هل مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطابق مع الإصلاح السياسي في البحرين؟

ج7- مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطابق مع الإصلاح السياسي في البحرين، وذلك لإبعاد النفوذ السعودي والإيراني وتأسيس الدولة- الأمة.

س8- الإصلاح السياسي الذي شرعت فيه الطبقة الحاكمة في البحرين هل سيدفع دول الخليج العربي الأخرى للشروع في نفس المسعى؟

ج8- الإصلاح السياسي سيساهم ويكون له دور في دول الخليج العربي، ونحن في عصر الإصلاح السياسي لبقاء هذه الأنظمة السياسية والحفاظ على مصالحها، ولبروز الوعي الديمقراطي والتحرري بفضل وسائل الإعلام والانترنت.

س9- كيف ترى مستقبل الإصلاح السياسي في البحرين؟

ج9- في كل دولة هناك مقاومة لكل ما هو جديد، ولن يكون الإصلاح السياسي أثر على المستوى القريب،ولكن ببقاء مؤسسات منتخبة وديمقراطية قانونية ودستورية،ستهيأ الأرضية لنجاح الإصلاح السياسي للنجاح على المديين المتوسط والبعيد.

س10- كيف ترى مستقبل مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

ج10-مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يلقى الترحيب من بعض الدول وتقبلته دول أخرى لأنه يهدد داخليا مصالح فئات اجتماعية وطبقية والأسر الحاكمة وذات النفوذ السياسي والمالي، ولكن بالإصلاح السياسي ستتم دمقرطة حرية الرأي والمؤسسات السياسية، خاصة مع بروز فئات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة كالليبراليين واصطدامها مع الفئات التقليدية التي تمثل مصالح الحرس القديم.

الملحق رقم 04

القمة العربية 2004

نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"

العرب ومحاولات الإصلاح

دبي، الإمارات العربية – (5CNN) فيما يلي نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير كما طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثماني، والذي يتوقع أن يبلور موقفا موحدا اتجاهه خلال قمة المجموعة في يونيو/ حزيران المقبل نشرته صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 13 فبراير / شباط الماضي.

نص المشروع (ترجمة غير رسمية)

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 ؟ الحرية، والمعرفة وتمكين النساء في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ8.

وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرق والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في الشرق الأوسط الكبير مروعة:

- مجموعة إجمالي الدخل لبلدان الجامعة العربية الـ 22 هو أقل من نظيرة في اسبانيا.
- حوالي 40 في المائة من العرب البالغين -65 مليون شخص – أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من 50 مليونا من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020.

وهناك حاجة لخلق ما يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى السوق العمل.

- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليونا بحلول 2010.
- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشية، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.
- في إمكان 6.1 في المائة فقط من السكان استخدم الانترانت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- لا تشغل النساء سوى 5.3 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4.8 في المئة إفريقيا الصحراء الكبرى.
- عبر 51 في المائة من الشبان العرب ألأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.
- وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفترقين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشر لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.
- البديل هو الطريق إلى الإصلاح ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة.
- وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط.

- وتبين "الشراكة الأوروبية – المتوسطية"، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الأعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.
- إن التغيرات الديمغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية
- وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادى الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:
  - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
  - بناء مجتمع معرفي
  - توسيع الفرص الاقتصادية
- وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى التنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولا- تشجيع الديمقوقراطية والحكم الصالح

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ...ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية وهو أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002).

إن الديمقوقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير.

وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام، 2003 كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه "حر" ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئيا"

ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. أدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء ولا تتجسم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة.

في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في رجاء العالم، الرأي القائل بأن "الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين 2004، 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداد جديا لإجراءات انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

✶ تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

✶ تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 5.3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء / تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من البلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

ظلت التحولات القانون للناس العاديين

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على مستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة وإصلاح النظام القانوني.

ويمكن لمبادرات من مجموعة الثماني أن تكتمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتمويل مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقبلة

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي تدوالها تميل إلى تكون ذات نوعية رديئة.

ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيتها إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذا تفتقر البرامج التقارير ذات الطابع التحليل والتحقيقي.

ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

- ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
- ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداومو في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو كقضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره القبة المنفرد الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير، ويمكن لمجموعة الثماني:

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.
- أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون و IFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

المجتمع المدني

أخذ في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجيع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

- تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومية وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد.

كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل وإنشاء شبكات إقليمية.

- تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية")

ثانيا- بناء مجتمع معرفي

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي.

وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير.

ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

- إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة ال8 المقبلة (في آذار / مارس أو نيسان / أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم".

ستكون القمة ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في السبل التغلب على النواقص في حقل التعليم.

ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الكومبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إبى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة.

ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعيين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد. قد

يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا.

ماذا بعد العراق الجديد

وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكمبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب) والسعي وضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد. ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد لتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال

تهدف مجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية الجامعات والمعاهد المتخصصة في المنطقة.

وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية.

وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي فرص العمل. وسيكون

نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصر مهما لنمو الديموقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصرا ضروري لتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

✶ إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة لتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون الثغرات مالية كبيرة إذا لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 0.7 في المائة من مجموعة المال لمطلوب في هذا القطاع.

وبإمكان مجموعة الـ8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو.

ونقدر أن في إمكانها إقراض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

✶ **مؤسسة المال الشرق الأوسط الكبير:** باستطاعة مجموعة الـ8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة.

وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ 8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الـ 8 وبمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسه، إنشاء مؤسسة إقليمية على غرار "البنك الأوروبي للأعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية.

كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية

لـ "بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مدخلا للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة اتخاذ قرارات الاقتراض (أو المنح) يجب أن تتح بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة

الشراكة من أجل نظام مالي أفضل : بمقدور مجموعة توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة.

وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مال الأنظمة مع لتركيز على :

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات التعاملات المالية بين الدول
- تحديث الخدمات المصرفية
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق
- إنشاء الهياكل التنظيمية الدعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة :

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سو ستة في المائة من كل التجارة العربية، ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة وتوصلت إلى اتفاقيات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها.

ونتيجة لذلك أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا ناذرا ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشى مبادرة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط لكبير، تتألف من العناصر التالية :

الانضمام / التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة :

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة ال 8 لتشجيع عملية الانضمام بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير المركزية

وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية مثل :الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية:، واتفاق مشتريات الحكومة وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية.

ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجيستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة

المناطق التجارية :

ستنشئ مجموعة ال 8 مناطق في الشرق الأوسط لكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية

وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك التسويق من منفذ واحد للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية المال :

بالأستاذ على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة ال8 على إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات.

ويمكن لمجوعة ال8 أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة ال8 أن تنشئ منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الذي سيجمع مسئولين كبار من مجموعة ال8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية) لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (أبك) وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط

1. يشير الشرق الأوسط الكبير إلى بلدان العالم العربي بالإضافة على باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل
2. تخطيط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات
3. البلدان التي قدمت طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة) الجزائر ولبنان والسعودية واليمن، بلدان قدمت طلبا للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب) أفغانستان وإيران وليبيا وسوريا بلدان طلبت منحها صفة مراقب : العراق.

الملحق رقم 05 :

نص المشروع الفرنسي – الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط

الأهداف :

1. إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين. نحذ على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط و تشجيعها في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة و تطلعاتها ونجاحاته يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان. إن تطلعات المواطنين و هم في أغلبيتهم من الشباب كبيرة إذ أن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة. ويقضي التحدي الحقيقي بتحليل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة و تعاون و رؤية مشتركة. إن الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني، شريكة هذه المهمة.

2 . إن على الاتحاد الأوربي أن يستجيب هذه الأمور إذ أن لأوربا مصلحة كبيرة في التطور الايجابي للمنطقة في التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية و الثقافية والاقتصادية و البشرية بين أوربا و المنطقة التي تقع بوضوح في هذا الاتجاه. و يمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوربي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط أولوية مركزية في إطار العمل الأوربي. و في هذا الإطار عمل الإتحاد خلال الاجتماع الأوربي - المتوسطي " يوروميد بإيطاليا" في نابولي و القمة الأوربية في بروكسل في كانون الأول الماضي على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة.

3. اقترحت الولايات المتحدة أفكارا في شأن الشرق الأوسط الكبير و سبل مواكبة تحديث و إحلال الديمقراطية فيه. و كلينا أن ستقبل بإيجابية إمكان عملنا معا و تنسق جهودنا. و ينبغي على الاتحاد الأوربي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي كليه أن يحدد مقاربة مميزة تكملا مقاربة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى من مؤسساته و أدواته.

مبادئ العمل :

إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة أن كل الدول و المجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج ستعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان عبر مشاركتها الوثيقة و في أبكر مرحلة ممكنة علينا التحرك عبر الحوار و التحفيز مع الحكومات و أيضا مع المجتمعات المدنية بالالتحاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

لابد من الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية و هوية كل بلد : ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية و تصف الإسلام باعتباره غير قابل للحداثة و لابد بموازاة ذلك هو حض البلدان المعنية على التعبير عن آرائها سواء في إطار الجامعة العربية أو في المنتديات المخصصة لذاك من أجل إشهار تطلعاتها.

التزام على المدى البعيد أننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام و نحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى و دائم أنما مهمة متسمرة عبر أجيال عدة.

إستراتيجية الأمن الأوربية . إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوربية التي أقرها الإتحاد الأوربي في (ديسمبر) كانون الأول 2003 .

و هذا سيشمل الأوجه السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

النطاق الجغرافي . إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط. و تأهل بالانطلاق من المسارات القائمة مثل نهج برشلونة و الحوار المتوسطي، وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

قاعدة العمل : إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصا جيدا وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عمليا في كل مكان. إن بلدانا عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة و تميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حاليا و على المستوى الإقليمي تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) 2003 اقتراحات إقليمية و إصلاحات داخلية في كل من البلدان و تشكل إلى جانب سواها قاعدة جيدة للمناقشة.

فاعلية العمل المتعدد الأطراف : لابد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. أن القيمة المضافة لكل من المنظمات و الهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل و منها خصوصا الاتحاد الأوربي و الأمم المتحدة و حلف شمال الأطلسي فيما يخص قضايا الأمن إلى جانب المؤسسات المالية الأولية بالنسبة إلى قضايا التطور إن كلا من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوربية قمة الدول الصناعية الثانية الكبرى، القمة الأوربية - الأمريكية حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة و تشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات **المحددة.**

تعزيز التزام الاتحاد الأوربي : إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة(و بدرجة إقامة الحوار بين الاتحاد الأوربي و مجلس التعاون الخليجي)، إن أموال هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة و برنامج "ميدا" و الحوار السياسي) تعمل منذ 8 سنوات و تحظى بإمكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوربي ينبغي أن يتطور و يعزز مسيرة التطور في الشرق الأوسط. إن الإستراتيجية الأمنية الأوربية تهدف إلى تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوربا. و في غياب هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. ولهذا السبب من الضروري إعادة إطلاق نهج التطور في الشرق الأوسط بالتوازي من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته. و من الضروري أيضا إنشاء حكومة مسؤولة و سيدة في العراق. إن أيا من هاتين المسألتين ينبغي أن لا تعرقا تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

3- اقتراحات الحل :

على الاتحاد الأوربي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركة.

1. مبادرة أوروبية :

إن المبادرة الأوربية ستحدد في إطار القمم الأوربية و اجتماعات مجالس الشؤون العامة و العلاقات الخارجية. حيث مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس و المفوضية والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة و التي تمتد إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط و بلدان الخليج بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء .

2. مبادئ الإتحاد الأوربي :

- حوار سياسي و أمني في شأن الاستقرار في المتوسط خصوصا إجراءات .
- ديمقراطية و حقوق إنسان و دولة قانون و حرية إعلامية و حكم جيد.
- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.
- تطور اجتماعي، خصوصا في مجال التعليم و المساواة بين الرجل و المرأة.
- دعم انبثاق مجتمعات مدنية و تطور تعبيرها و تطلعاتها

3. أعمال الاتحاد الأوربي :

إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقا، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوربية المتوسطية في نابولي في كانون الأول 2003 : اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة لتبادل حر، برنامج ميدا، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوربية - متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي على مستويات عدة بما في نلك المستوى الوزاري وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن مستخدم للحث على الإصلاح و التقدير. هذا الحوار يمكن أن يتعزز و يتوسع من خلال الجمعية البرلمانية - المتوسطية المقبلة- و علينا أيضا الإعداد لمناقشة صريحة و منفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- التفكير في إطلاق مشروع سلام و استقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك. في إطار الشرق الأوسط الأشمل يمكن لاتحادان أن:
  - يعزز الحوار السياسي و الأمن مع دول الخليج .
- إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط و مواكبتها في الاختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقا من المواضيع التالية : عدم المس بالحدود و حمايتها، إجراءات الثقة و الأمن، مكافحة الإرهاب و تهريب أسلحة الدمار الشامل، و معاودة التفكر في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.
- تنظيم ندوات إعلامية تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى(ميثاق الاستقرار في البلقان تعزيز القرارات المحلية لحفظ السلم في إفريقيا على سبيل المثال) .

2 . فيما يتعلق بالقمم المقبلة

2-1 قمة الجامعة العربية في تونس في 29 و 30 آذار. يجب أن تستخدم الرئاسة وللممثل الأعلى و المفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (و الاجتماع الوزاري مع الأمم المتحدة) من اجل تقديم وجهة نظرنا. و المساهمة في هذه العملية، و استطلاع مدى الاهتمام و التشجيع على المشاركة و المباشرة الذاتية، بحذف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية والإصلاح و الديمقراطية و التحديث)التي تحكم هذه العملية.

2-2 قمة مجموعة الثماني في سى ايلاند من 8 على 10 حزيران (يونيو)

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني "إعلان من اجل مستقبل مشترك"، إذا أمكن، كرد على إعلان قمة تونس العربية، و يجب على دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدثا باسم شركاتها في الاتحاد. و يصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية واجتماع المديرين السياسيين في (11 آذار مارس واجتماع وزارة الخارجية في منتصف أيار مايو). و يمكن للإعلان أن :

1 . يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة

2. تبرز دارستنا المباشرة إلى خطوة جماعية

3 . يشير إذا أمكن إلى قمة الجامعة العربية و يعرب عن تقدير ايجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

4 . يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأمريكية(الشرق الأوسط الكبير) والاجتماعات الأوروبية.

5. يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون لتطوير التعاون، كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمة مع الإشادة بالجهود التي بدءها البعض.

6. توجيه نداء إلى المنظمات المعنية للأمم المتحدة-الاتحاد الأوروبي..) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس .

و في هذا الإطار الموازي، يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي.

و يمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة. و يمكن، تماشيا مع الطابع السياسي لإعلان القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفة خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سي ايلاند و اجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة و يكرس في الوقت نفسه انطواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقة،هما قد يعني، بشكل أو بآخر، انطلاقها الفعلية.

3 . قمة الاتحاد الأوروبي- الولايات المتحدة (موعدها لم يحد)

تندرج هذه القمة في إطار مباشرة مجموعة الثماني سنقدم موقفنا الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي، الأمريكي) على مستوى وزارة الخارجية الذي يعقد في مطلع آذار (مارس) و نناقش مبادرتنا مع شركائنا في(يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي 5 و 6 أيار (مايو) .

و سيوضح الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهما، و يشيرا إلى رغبتهما في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمه، مع الدول و المنظمات المهتمة. و يعلنان استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4 . يمكن، وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في اسطنبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حواره مع منطقة المتوسط و أن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

قـــائمـــة المـراجـــع

1- الكتب

1-1-الكتب باللغة العربية:

1- أسعد مفرج (و لجنة من الباحثين)، موسوعة علم السياسة، الجزء الأول، (بيروت: Nobilis, 2006).

2- سعيد بن سعيد العلوي، والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة حوارات لقرن جديد، (دمشق: دار الفكر، 2006)، (بيروت، دار الساقي، 2001).

3- فواز جرجس، السياسية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط 2، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

4- رياض نجيب الريس، رياح الشمال: السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات، ط 3، (بيروت، لندن. رياض الريس للكتب و النشر، 1998).

5- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع و خيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004).

6- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين (1978-1991)، (بيروت: النهار للخدمات الصحافية، 1973).

7- إسماعيل الشطي (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)

8- ابن منظور، لسان العرب المحيط، (بيروت: دار الفكر العالمية،).

9- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

10- محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية، (بيروت:المركز الثقافي العربي، 2002).

11- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

12- هوارد سينكوتا (تحت إشراف)، ما هي الديمقراطية، (واشنطن: وكالة الإعلام الأمريكية، 1990).

13- غسان سلامة (تحت إشراف)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

14- خليل العمر، قاموس المصطلحات السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 1998).

15- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).

16- محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: منشأة المعارف،

17- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسية والمجتمع في العالم الثالث الجزء الأول، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1987).

18- عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، (عمان: دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، 2008).

19- عبد القادر المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: دار الفجر، 2001).

20- ـــــــــــــ، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (بيروت، الجزائر، الدار العربية للعلوم وديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

21- علي خليفة الكواري (أعد الدراسة وحررها) ، الخليج العربي والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

22- ـــــــــــــ(و آخرون)، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

23- عيسى محمد طلعت، البحث الاجتماعي: مبادئه ومناهجه، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1981).

24- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).

25- ـــــــــــــ، العقل السياسي العربي. محدداته و تجلياته، ط2، (بيروت. المركز الثقافي العربي، 1991)، ص 374.

26- محمد نصر مهنا، الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر، (القاهرة: مصر بمؤسسة شباب الجامعة، 1996) ،ص.432 عن مجلة الخليج العربي، العدد الرابع، 1981.

27- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

28- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).

29- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

30- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007).

31- الشطي إسماعيل (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

32- إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي المعاصر،(الرياض:مكتبة العبيكان،2000).

33- - محمد بن صنيتان، النخب السعودية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)

2-1- <u>الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:</u>

34- دافيد بيتهام وكيفين بوين، الديمقراطية، أسئلة وأجوبة، (باريس: اليونسكو، 1996).

35- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري (وآخرون)، (القاهرة: دار الكتب الجامعة، 1972).

36- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1997).

37- غي هيرميه، برتناد بادي، بيار بيرنبوم، فيليب برو، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 2005).

38- برتران بادي:،الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام ، ترجمة: نخلة فريفر، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1996)

39- ألان تورين، ماهي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة : حسن قبيسي، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الساقي، 2001).

2- <u>كتب باللغة الأجنبية</u>

40- Burhan Ghalioune, Démocratie et modernisation dans le monde Arabe, in Marie- Hélène Parézian et Soheil Kash (sous la direction), pluralisme, modernité et monde arabe (Beyrouth, Laval, la press universitaire, 2000, P 67).

41- Massimo Borlandi, Raymond Boudon, Mahamed Cherkaoni, Bernard Valade (Sous la direction de), Dictionnaire de la pensée sociologique, Paris : (PUF, 2005).

42- Mokhtar Lakhal, Dictionnaire de science politique, 2eme édition, (paris : l'hamartton, 2005), P 127.

43- Bertrand Badie, le développement politique, 5eme éditions, (Paris : économica, 1994).

44- Rémy Leveau, Frédéric Charillon (sous la direction de), Monarchies Du Golfe : Les Micro Etats De La Péninsule Arabique, (paris : La Documentation Française, 2005).

45- ——————, Afrique du Nord -Moyen –Orient : les incertitudes du « Grand Moyen –Orient », (paris : La Documentation Française, 2005).

46- pierre Hassner et Justin vaisse, washington et le monde : dilemmes d'une puissance, (paris : édition autrement, 2003).

47- ghassan Salamé, quand l'Amérique refait le monde, (paris : édition fayard, 2005).

3- المجلات :

1-3- المجلات باللغة العربية:

48- عبد الاله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 219 (أيار / مايو 1997)، ص .ص.142-145.

49- عبد الإله بلقزيز، ورقة العمل: الإصلاح السياسي في الوطن العربي، عن مجلة: المستقبل العربي، العدد، 304، جوان 2004 .

50- مفيد زيدي، "مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة 2، العدد 270، أغسطس 2001.

51- علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، في: مجلة المستقبل العربي، السنة 23 ، العدد (شباط/فبراير 2001)، ص.ص. 104-138.

52- علي خليفة الكواري، "الديمقراطية و معوقات التكوين السياسي العربي"، في: المستقبل العربي، السنة 18، العدد 203، (كانون الثاني / يناير 1996)، ص. 4-12 .

53- علي خليفة الكواري، "رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، في: مجلة المستقل العربي، السنة *، العدد 268، جوان 2001، ص.ص .7-33.

54- إبراهيم أبراش، الضغط الخارجي والإصلاح السياسي، في: المستقبل العربي، السنة 27، العدد 304، جوان 2004، ص.26.

55- غسان سلامة، نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع، في: مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 304، (تموز / جوان 2001)، ص. 23.

2-3- المجلات والجرائد باللغة الأجنبية

56- NADA MOURATADA –SABBAH John W.Fox et Mohammed AL MUTAWA, le Syncrétisme entre Capitalisme et traditionalisme dans le golfe arabe, Revu Maghreb /Machrek N° 187. Printemps 2006, p07

57- Le Monde Vendredi 27 Février 2004, P.

4- التقارير و المؤتمرات:

58- ورقتان قدمتا إلى: الحركات الإسلامية والديمقراطية، المواقف والمخاوف المتبادلة مؤتمر، تحرير علي خليفة الكواري، في مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الكويت: دار قرطاس،.

59- ضيا طيار، العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية، (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995).

60- لبيب عبد الستار، قصة الخليج، (بيروت دار المجاني، 1989).

61- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، (عمان: المطبعة الوطنية، 2005).

62- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية (عمان: المطبعة الوطنية، 2005).

63- للإطلاع أكثر أنظر إلى تقريري التنمية العربية لعالمي 2002 و 2003.

4-1- rapports et forums :

64- L’état du monde 2003 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.238.

65- L’état du monde 2004 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.236.

66- L’état du monde 2005 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.234.

67- - L’état du monde 2006 (Annuaire économique géopolitique mondiale), (Paris : Editions La Découverte Et Syros, 2002), P.P.229-230.

5- مواقع الانترنيت:

68- عبد الله ساعف، الإصلاح السياسي في العالم العربي، في: www.saudielection.com في 07 /2008/04